٣١٦

شرح كتاب النجاة




شرح نجاة از فاضل
نیشابوری

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم واختم بالخير واحسن عاقبتنا

المقالة الاولى من الطبيعيات من كتاب النجاة الفصل الاول في بيان موضوع هذا العلم

نريد ان نحصر جوامع العلم الطبيعي والعلم الطبيعي صناعة نظرية وكل صناعة نظرية فلها موضوع من الموجودات
او الوهميات فيه ينظر تلك الصناعة وفي لواحقه فللعلم الطبيعي موضوع فيه ينظر وفي لواحقه وموضوعه الاجسام
الموجودة بما هي واقعة في التغير وبما هي موصوفة بانحاء الحركات والسكونات التفسير قال الامام
الافضل العلامة قدوة المحققين رحمه الله هنا ابحاث البحث الاول في تعريف العلم الطبيعي العلم اما ان
يكون علما بما يكون لقدرتنا واختيارنا فيه تاثير واما ان لا يكون والقسم الاول يسمى حكمة عملية واما القسم الثاني فيسمى
حكمة نظرية وهي اما ان يكون بحثا عما يجب ان يكون في مادة ما واما ان يكون بحثا عما لا يجب ان يكون في مادة بل
يمكن ان يكون في مادة وان لا يكون اما الذي يجب ان يكون في مادة فاما ان يجب ان يكون في مادة معينة وهو
العلم الطبيعي وذلك مثل الاجسام الطبيعية فان لكل واحد مادة معينة واما الذي يجب ان يكون في مادة لكن
لا يجب ان يكون في مادة معينة وهو المسمى بالعلم الرياضي وذلك مثل الاشكال فان المثلث مثلا وان كان
يحتاج الى مادة لكنه يحل في اي مادة اتفقت واما القسم الذي لا يجب وجوده في مادة اصلا فهو المسمى بالعلم
الالهي وذلك مثل الوحدة والكثرة والكلي والجزئي ونحوها من الامور التي تعرض تارة للمجردات المفارقات
واخرى للماديات المقارنات البحث الثاني في تعريف الصناعة النظرية اما الصناعة فالمراد منها كل علم
يتكلم فيه ويبحث عنه واما النظرية فاعلم ان العلم اما ان يكون بديهيا واما ان يكون كسبيا وذلك لان حصوله
اما ان يتوقف على ترتيب امور معلومة في الذهن متادية اليه واما ان لا يتوقف عليه بل هو حاصل ابتداء
والقسم الاول هو النظري والقسم الثاني هو البديهي واذا عرفت هذا فلا شك ان العلم الطبيعي علم نظري
البحث الثالث قد عرفت في المنطق ان الموضوع يطلق على معان وعرفت ان كل علم نظري فلا بد له
من موضوع يبحث في ذلك العلم عن اعراضه ولواحقه الذاتية ولما كان العلم الطبيعي من العلوم النظرية وجب
ان يكون له موضوع يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وقوله وكل صناعة نظرية فلها موضوع من الموجودات
او الوهميات المراد منه ان كل علم نظري فله موضوع وذلك الموضوع لا بد وان يكون موجودا في الخارج
او في الذهن حتى يمكن ان يبحث في ذلك العلم عن اعراضه ولواحقه لان ما لا تحقق له بوجه ما لا يمكن اثبات
شيء له قوله وموضوعه الاجسام الموجودة بما هي واقعة في التغير اعلم ان العلم الطبيعي لا يبحث عن الجسم

من حيث انه واجب او ممكن او من حيث انه محدث او قديم او كلي او جزئي فليس البحث عن هذه الامور بحثا طبيعيا بل البحث عنه من حيث انه تحرك وتسكن وبالجملة من حيث انه يتغير فهذه الدقيقة قال الاجسام الموجودة بما هي في التغير قال الشيخ وبعض موضوعات العلوم لها مبادي واوايل الخ التفسير المراد من المبادي الاجزاء والاسباب وانما حكم على بعض موضوعات العلوم بهذا الحكم ولم يحكم على جميع موضوعات العلوم بهذا الحكم لان موضوع العلم الالهي الموجود المطلق وليس له اجزاء واسباب وايضا فلانه لا بد من انتهاء موضوعات العلوم الى موضوع غير مركب من الاجزاء والمبادي قطعا للدور والتسلسل وانما قال وموضوع العلم الطبيعي من تلك الجملة يعني موضوع العلم الطبيعي له اجزاء واسباب لان موضوعه الجسم وهو مركب من مادة وصورة وله اسباب بها يوجد قال الشيخ وللعلوم ايضا التفسير المبادي اما ان تكون مبادي لجميع مسايل ذلك العلم واما ان تكون لبعض مسايله اما القسم الاول فاما ان يكون بينا بنفسه واما ان لا يكون والقسم الثاني لا بد من تبيينه وهو اما ان يبين في ذلك العلم واما ان يبين في علم اخر وليس يمكن ان يبين في ذلك العلم لانه لما كان مبدا لجميع مسايل ذلك العلم فلو بين في ذلك العلم لصار مسئلة من مسايل ذلك العلم ويلزم ح كون الشي مبدا لنفسه ومعرفا لنفسه وهو مح فاذن لا بد وان يبين في علم اخر ثم لا يخلو اما ان يكون ذلك العلم الاخر على ما يتوقف اثباته على هذا العلم واما ان يكون علما لا يتوقف اثباته عليه والقسم الاول باطل لانه لما فرضنا ان ذلك المبدا مبدا لجميع مسايل هذا العلم وفرضنا هذا العلم مبدا لذلك العلم الاخر فلو فرضنا ذلك العلم مبدا لاثبات هذا العلم لافتقر كل واحد منهما الى الاخر ويلزم الدور فثبت انه لا يمكن بيان مبدا هذا العلم الا في علم اخر يكون ذلك العلم الاخر غنيا عن هذا العلم فيكون ذلك العلم اعلى رتبة في المعلومية واما القسم الثاني وهو ان لا يكون ذلك المبدا مبدا لجميع مسايل ذلك العلم بل لبعض مسايله فههنا لا يمتنع اثبات هذا المبدا في ذلك العلم بعينه بشرط ان لا يدور وهو ان يكون لهذا العلم مبدا اخر يفي باثبات مسايل اخرى غير الاول فهذا الذي يمكن اثبات شي من مبادي علم في ذلك العلم بعينه قوله وللعلوم ايضا مبادي واوايل من جهة ما يبرهن عليها فالمراد منه ان العلوم النظرية لا بد وان يكون مستفادة من البراهين والبرهان يتركب من مقدمات يقينية قوله وهي المقدمات لا يبرهن في ذلك العلم بل انما يبرهن في علم اخر فاعلم ان الشيخ اجرى هذا الكلام على الاغلب والتحقيق ما ذكرنا قوله والعلم الطبيعي من تلك الجملة يريد به ان للعلم الطبيعي مبادي لا يبرهن عليها

بها يوجد وموضوع العلم الطبيعي من تلك الجملة شرح

مبادي واوايل من جهة ما يبرهن عليها ومن المقدمات التي يبرهن بها ... وذلك العلم ... واما العلوم ... العلم بل انما يبرهن في علم اخر والعلم الطبيعي من تلك الجملة شرح

في ذلك العلم وانما يبرهن بها مسايل العلم الطبيعي ويبرهن عليها في علم اخر على ما ذكرنا قال الشيخ وليس ولا على
واحد من اصحاب العلوم الجزئية ~~التفسير~~ العلم الجزئي هو الذي يبحث فيه عن بعض الموجودات مثل العلم الطبيعي فانه علم يبحث
عن الموجودات المفتقرة الى المادة في الخارج والذهن واذا عرفت ان العلم الطبيعي علم جزئي وكل علم جزئي فلا بد
له من مبادي بها يبرهن مسايله فان العلم الطبيعي له مبادي بها يبرهن مسايله ثم ان تلك المبادي قد تكون بيّنة
بنفسها وقد يحتاج ان تبيّن ويبرهن عليها في علم اخر ويكون في هذا العلم مستعملة على سبيل الاصول الموضوعة
لانه لو برهن صاحب علم على مبادئ علم من حيث انه صاحب ذلك العلم لزم الدور وهو محال بل يجب بيان
ذلك المبادي في علم اعلى منه الى ان ينتهي الى العلم الكلي المتكفل ببيان مبادي العلوم كلها وسمي هذا العلم باسماء
احدها العلم الكلي وانما سمي به لان اكثر ما فيه يبحث عن الامور الكلية فسمي باسم اكثر اجزائه واقسامه و
ثانيها العلم الالهي وانما سمي بهذا الاسم لان فيه بحثا عن الامور المتعلقة بواجب الوجود لذاته وهو الله
تعالى وهذا هو العلم الالهي خاصة فسمي هذا المجموع بالعلم الالهي تسمية للشيء باسم اشرف اقسامه وثالثها علم ما بعد
الطبيعة وقد سماه في الاشارات بعلم ما بعد الطبيعة وهما صحيحان اما انه علم ما قبل الطبيعة فلان العلم
الالهي متقدم بالشرف والفضيلة على العلم الطبيعي اما اولا فلان المفارقات اشرف من المقارنات
واما ثانيا فلان المجردات علل للطبيعيات فيكون متقدمة بالذات واما انه علم ما بعد الطبيعة
فلانه متاخر عن العلم الطبيعي في التعليم والتعلم لان الطبيعيات اوضح واقرب الى الفهم من المجردات
والابتداء بالاقرب الى الفهم اولى في التعليم والتعلم ~~الفصل الثاني في الاصول الموضوعة~~
~~في العلم الطبيعي قال الشيخ~~ في المبادي التي تستعمل في الطبيعي ~~التفسير~~ لما اثبت ان للعلم الطبيعي مبادي
بها يبرهن مسايله ولا يبرهن عليها في العلم الطبيعي اراد ان يعدّ تلك المبادي عدا وسمي تلك المبادي اصولا
موضوعة ومصادرات المبدا الاول كون الجسم مركب من الهيولى والصورة وهو قوله ان الاجسام
الطبيعية مركبة من مادة اي محل وصورة هي حالة فيه واعلم ان لفظ الجسم يطلق على المقدار الذي هو الطول
والعرض والعمق ويسمى الجسم التعليمي وهو عرض قايم بالجسم الطبيعي ويطلق على الجسم الذي هو قايم بالنفس و
يسمى الجسم الطبيعي وهو مركب من مادة هي محل وصورة جسمية هي حالة فيها فلهذا قال الاجسام الطبيعية مركبة
من مادة وصورة فان قيل ما السبب في انه جعل كون الاجسام مركبة من مادة وصورة من مبادي العلم
الطبيعي مع انه لا يبرهن عليه الا مسئلتان من العلم الطبيعي على ما ذكره الشيخ والاستاد فانه يحتاج اليه

في شرح العيون فصول لما كان موضوع هذا العلم الجسم الطبيعي من حيث انه متغير والجسم الطبيعي مركب
من المادة والصورة وكانا مبدأين لموضوع هذا العلم فلا جرم جعلهما مبدأين لفرادلابد من وضعهما اولا ثم
وضع الجسم الطبيعي قال الشيخ ونسبة المادة الى الصورة نسبة النحاس الى التمثال الهيولى اما اولى واما ثانية اما
الهيولى الاولى فهو محل للصورة الجسمية واما الهيولى الثانية فهي محل الصورة النوعية ومثالها النحاس
فانه مادة وهيولى للصورة التمثالية ومثل الخشب لصورة السرير فانه مادة وهيولى للصورة السريرية
وانما اورد المثال من الهيولى الثانية لانه اظهر فذكره لزيادة التفهيم قال الشيخ والعام لما كان من الصورة
التفسير الصورة لفظة مشتركة يطلق على معان احدها الصورة الجسمية التي هي مقومة لمادة الجسمية
وثانيها الصورة الطبيعية وثالثها الاشكال ورابعها المقدار المسمى بالبعد والامتداد فالمراد من الصورة
ههنا هذا المعنى ولا شك ان الاجسام مشتركة في الابعاد الثلثة لان كل جسم يمكن ان يفرض فيه بعدا ولا
وبعدا ثانيا واقعا على زاوية قائمة وبعدا ثالثا واقعا عليهما على زاوية قائمة ولهذا فسروا الجسم بانه
الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القائمة واعلم ان في هذا التعريف قيودا
الاول قوله وهو الذي يمكن ان يفرض فيه الابعاد وانما ذكر امكان فرض الابعاد ولم يذكر الابعاد
بالفعل لان الجسم قد يخلو عن الابعاد بالفعل كالكرة المصمتة لكن لا يمكن خلوه عن امكان الابعاد فيه
فان قيل ما المراد من الامكان ههنا قلت المراد منه هو الامكان العام ليتناول ما يكون ابعاده حاصلة
على طريق الوجوب كالافلاك وما يكون حاصلة بالفعل لا بالوجوب مثل ابعاد الاجرام العنصرية وما لا
يكون شيء منها حاصلا بالفعل لكنه يكون ممكن الحصول كالكرة المصمتة فانه لو اريد به الامكان الخاص
للعدم لتوجه النقض على الحد اولا لدم بالجسم الذي يكون الابعاد حاصلة فيه بالفعل لان القوة غير باقية
مع الفعل قوله على زوايا قائمة ولا بد من تفسير الزاوية القائمة وقد ذكر الشيخ ههنا ونقول اذا
وقع خط منتصب على خط فاما ان لا يكون ميله الى احد الجانبين اكثر من ميله الى الجانب الاخر واما
ان يكون فان لم يكن ميله الى احد الجانبين اكثر من ميله الى الجانب الاخر حصلت زاويتان قائمتان
هكذا ⊥ وان كان ميله الى احد الجانبين اكثر من ميله الى الجانب الاخر حدثت زاويتان
احديهما حادة والاخرى منفرجة هكذا ⊥ فان قلت لم شرط كون الزاوية قائمة في تعريف
الجسم قلت لانه لا يتعين الا فرض الابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القائمة اما اذا كانت

الزوايا غير قايمة فلانه يمكن ان يوجد في الجسم اكثر من ثلثة ابعاد متقاطعة على زوايا غير قايمة قال الشيخ

والاقطار التي تكون في الجسم الخ التفسير هذا الكلام يحتمل معنيين احدهما ان الصورة الجسمية لا تنفك عن المادة

وثانيهما ان كل جسم يستحق مقدار المادة التي موضوعة لذلك المقدار فيمتنع ان يحصل ذلك المقدار لجسم اخر

قال الشيخ والمادة لا تتعرى عن البعد الخ التفسير كما ان الصورة الجسمية لا تنفك عن المادة فكذلك المادة لا

تنفك عن الصورة الجسمية وهذا من المبادي الموضوعة لهذا العلم وسياتي البرهان عليه في العلم الكلي الالهي

واعلم ان البعد يطلق بالاشتراك على الصورة الجسمية وعلى مقدار الجسم قال الشيخ وتلك المادة لا يوجد الخ

التفسير الغرض من هذا الكلام اثبات امكان التخلخل وان يصير حجم الجسم اعظم من غير ان ينضم اليه

شيء من خارج او يقع في داخله فرج وهذا مختص بالتكاثف وتلخيص كلامه هو ان مادة الجسم ليس لها في ذاتها حجمية

ومقدار وان كانت هي محلا للحجمية والمقدار واذا كان كذلك كانت نسبتها الى اليها بالقبول على

السوية وح لا يبعد ان تكون مادة لها مقدار صغير تقبل مقدارا اكبر وبالعكس فان قلت هيولى الافلاك

ليس لها في ذاتها حجم ومقدار مع انها لا تقبل الا ذلك المقدار المعين وذلك الشكل المعين قلت نحن ندعي

امكان تبدل المقادير المختلفة في الاجسام العنصرية ومادة الفلك تخالف بالماهية لمادة الاجسام العنصرية ولا يلزم

من ثبوت حكم لشيء ثبوته لما يخالفه فليتدبر الدقيقة قال الشيخ فلا عجب ان تكون مادة تقبل حجما فما فوقه وما دونه وهذا

دعوى منكر غير عام قوله وتلك المادة لا توجد في حدها لا لهذا البعد ولا لهذا الاقطار يعني انها جزء وجودها معناه

انه لا الصورة الجسمية ولا المقدار جزء من الهيولى قوله بل هي خارجة عن ذات المادة وان كانت حالة فيها

مقارنة لها فهذا كالمكرر وقوله وليس للمادة بذاتها مقدار ولفظ هذا ايضا مكرر من غير فايدة قوله واذ

ليس لها ذلك بذاتها بل هي مستعدة لقبوله فلا عجب ان تكون مادة تقبل حجما في فوقه وما دونه وينتقل من حجم الى حجم

المراد منه هو انه لما كانت المادة ليس لها في ذاتها مقدار وبعد جاز وجود مادة قابلة للمقادير المختلفة بان يصير

حجمه اكثر مما كان من غير ان ينضم اليه شيء من خارج او يصير اصغر من غير ان يقع في داخله فرج قال الشيخ وفي مادة

الجسم صور غير الصورة الجسمية الخ التفسير كما ان للاجسام الطبيعية صورة جسمية مقومة لمادتها كذلك لها صور نوعية هي مبادي

كيفيتها اي لحرارتها وبرودتها ويبوستها ورطوبتها وقابلها اي حصولها في الحيز والمكان ولشكلها ويسمى بالقوى

وكان الصورة الجسمية اصل مستعمل في هذا العلم على سبيل الوضع فكذلك هذه الصور النوعية اصول موضوعة

في هذا العلم ومبرهن عليها في العلم الكلي الالهي واما قوله فاذا كان الامر على هذا في الاجسام الطبيعية اذا اخذت

لا يكون في غير تلك المادة الموضوعة لها لطباعها منه

الذي هو فرض من جهة الاقطار وغيره

الخ لا لهذا البعد ولا لهذه الاقطار يعني انه جزء وجودها بل هي خارجة عن ذات المادة وان كانت حالة فيها مقارنة لها وليس للمادة بذاتها مقدار وقطر واذ ليس لها ذلك بذاتها بل هي مستعدة لقبوله فلا عجب ان يكون واحدة تقبل حجما فما فوقه وما دونه وينتقل من حجم الى حجم وهذا جايز في الوجود منه

على الاطلاق من المبادي المقارنة مبدان نعم اذا اخذ الجسم الطبيعي من حيث انه جسم طبيعي وما يعرضه من الصور النوعية مثل الجسم الناري والارضي وغير ذلك فليس له من المبادي الا المادة والصورة وهو مركب منهما

قال الشيخ ولواحق الاجسام الطبيعية أقول الشارح قال لما كان العلم الطبيعي يبحث عن اللواحق التي تلحق الجسم الطبيعي لذاته وهي الاعراض العارضة له التي هي المقولات التسع كما ذكرنا في المنطق بعضها وتمامها مذكور في الالهي كان هذا ايضا من المبادي والاصول الموضوعة في هذا العلم ولا بد ههنا من بيان الفرق بين الصورة والعرض وهو من وجوه احدها ان الصورة تحل في مادة غير متقومة في ذاتها والعرض يحل الجسم بعد تقومها وتحققها بالمادة والصورة وثانيها ان الصورة متقدمة على المادة بوجه لانها علة لها بوجه وايضا انها متقدمة على العرض بوجه لانها متقدمة على ما تقدم عليه وهو الجسم والعرض متاخر عن المادة بالذات وثالثها ان الصورة اذا حلت في المادة غيرتها الى نوع اخر فان الصورة الانسانية اذا حلت النطفة غيرتها عن صورتها ونوعيتها وكذلك الصورة النارية اذا حلت التراب غيرت نوعيتها وماهيتها وليس العرض كذلك فان السواد مثلا اذا حل في المحل فانه لا يتبدل نوعيته ولا يصير نوعا اخر قال الشيخ والمبدا المفارق أقول الشارح قال الاجسام مركبة وكل مركب فهو ممكن لذاته وكل ممكن لذاته فله سبب منفصل عنه فالاجسام الطبيعية لها سبب منفصل عنها وذلك السبب ليس بجسم ولا جسماني فاذن هو مفارق وهو مبدا للاجسام الطبيعية ولجزئيها الهيولى والصورة بان يستبقي المادة بالصورة ويستبقي بها الاجسام الطبيعية ولما كان العلم الطبيعي يبحث عن الاجسام الطبيعية المركبة من المادة والصورة وذلك المبدا مفارق عن المادة لاجرم ليس للطبيعي ان يبحث عنه وانما يبحث عنه العلم الالهي ونقيل ان نقول اذا لم يكن للطبيعي ان يبحث عن المادة المفارق السبق لذواتها المبدا المفارق فلم اورد في الاصول الموضوعة قال الشيخ وللاجسام الطبيعية أقول الشارح قال لا شك ان الاجسام الطبيعية انما تحقق في الخارج ويصير نوعا بالفعل باقتران الصورة النوعية بها وانها ناقصة قبل اقتران الصورة النوعية بها فاذن الصورة النوعية كمال لها وهي كمال اول لها لانها بها يصير نوعا بالفعل ثم يتبع نوعيتها كمال ثان وهو اضافة له وانفعاله كالقطع للسيف مثلا والاحساس والحركة الارادية للحيوان والتميز والروية للانسان واذا عرفت هذا فنقول المبدا المفارق يستبقي بعض الكمالات في الاجسام الطبيعية لا بذاته بل بتوسط قوى موجودة في الاجسام فهي مبدا للكمالات الثانية للاجسام وهذا ايضا من مصادرات العلم الطبيعي قال الشيخ وليس شيء من الاجسام الموجودة يتحرك ويسكن بنفسه أقول الشارح قال ههنا بحثان البحث الاول في تلخيص من

بين المصادرة فنقول كل جسم يتحرك فلا بد له من محرك وذلك المحرك اما ان يكون ذاته واما ان يكون غيره وذلك
الغير اما ان يكون معه فيه واما ان يكون مباينا عنه والمباين اما ان يكون جسما واما ان لا يكون فهذه الاقسام كلها
باطلة الا ان يكون معه فيه ليس بنفسه ولا جسم اخر وهو قوى قائمة بالجسم وهذه القوى تنقسم الى ما يصدر عنها افعالها
بالقصد والاختيار والشعور والى ما يصدر عنها فعلها بذاتها لا بقصد واختيار وشعور وكل واحدة منها
تنقسم الى ما يكون الصادر منها افعالا متحدة على نهج واحد والى ما يكون الصادر منها افعالا مختلفة على مناهج
مختلفة فهذه اقسام اربعة الاول القوة التي يصدر عنها الفعل على نهج واحد بغير قصد واختيار وشعور بل بالتسخير
وهي المسماة بالطبيعة ولا يخلو عنها جسم قط ومثاله القوة الفاعلة لحركة النار الى فوق والقوة الفاعلة لحركة الارض
الى سفل والثاني القوة التي تفعل افعالا مختلفة على مناهج مختلفة بغير قصد واختيار وشعور بما يصدر عنها وهي المسماة
بالنفس النباتية ومثاله القوة الفاعلة لامتداد اعضاء الحيوان واجزاء النبات في الطول والعرض والعمق والفاعلة
فيها صورا واشكالا مختلفة فيجعل بعضها لحما وبعضها قلبا وبعضها دماغا والثالث القوة التي تفعل افعالا
مختلفة على مناهج مختلفة لكن بالقصد والاختيار ومع الشعور بها وهي المسماة بالنفس الحيوانية التي في ابدان
الحيوانات والرابع القوة التي يصدر منها الافعال على جهة واحدة وعلى نهج واحد بالقصد والاختيار والشعور
وهي المسماة بالنفس الفلكية الجسمانية المباشرة للتحريك البحث الثاني في تفسير الفاظ الكتاب اما قوله وليس
شيء من الاجسام الموجودة يتحرك او يسكن بنفسه او يتشكل او يفعل شيئا غير ذلك وليس ذلك له عن جسم اخر او
قوة فايضة عن جسم الا وفيه قوة من هذه القوى المذكورة عنها يصدر ذلك وكل ما يصدر عنه من الافعال فالمراد من
هذا التطويل بيان ان الجسم لا يصدر عنه الفعل الا بقوة قائمة به قوله وهذه القوى التي غرزت في الاجسام
على اقسام ثلاثة نقول ان هذه القوى القائمة بالاجسام التي تفعل الاجسام بها افعالها على ثلاثة اقسام قوله
منها قوى سارية في الاجسام تحفظ عليها كمالاتها من اشكالها ومواضعها الطبيعية واذا عدمها وازالت
عن مواضعها الطبيعية واشكالها واحوالها اعادتها اليها وثبتتها عليها مانعة عن الى له الحال الطبيعي
الغير الملايم اياها بلا موقف وروية وقصد واختيار بل بتسخير وهذه القوى تسمى طبيعة فاعلم ان القوة الطبيعية
جنس تندرج تحتها انواع كل نوع يفعل فعلا على نهج واحد لا تتغير ولا تتبدل لكن صدور الفعل عنه يكون بلا شعور
وقصد واختيار عنها قوله وهي مبدا بالذات لحركاتها بالذات وسكوناتها الكلام ولسانه كمالاتها
بذاتها اعلم انا لخصت الكلام في تعريف ماهية الطبيعة قبل هذا في التقسيم الذي ذكرناه في القوى الا انه لما كان

يعرف مبدأ الطبيعة فلا جرم نحن نشرحه أيضاً ونقل عن الفيلسوف أرسطو أن الطبيعة مبدأ لحركة ما هي فيه ومبدأ
لسكونه بالذات لا بالعرض فقوله المبدأ يكون مبدأ لشيء من حيث ذاته وقد يكون مبدأ له لا من حيث أنه
مثال الأول النار ومثال الثاني السقمونيا فإنه يسخن بذاته ويبرد بالعرض فإنه يزيل المسخن فيحصل البرد
فالطبيعة مبدأ بالذات لحركات الأجسام وسكوناتها واعلم أنه لو اقتصر على قوله مبدأ بالذات لحركاتها و
سكوناتها لكفى فلا حاجة إلى تكرر الذات وكذلك قوله مبدأ بالذات يكفي فلا حاجة إلى ذكره لا بالعرض لأنه إذا صدق
على الشيء أنه مبدأ بالذات لهذا الأثر صدق أنه ليس مبدأ بالعرض فلعله ما كرره إلا للتأكيد فإن قيل قولكم مبدأ بالذات
لحركاتها وسكوناتها يقتضي كون القوة الواحدة علة لحركة وسكون محلها وهو ممتنع أما أولاً فلأن الجمع بينهما محال وأما
ثانياً فلأن السكون عدم الحركة فكيف يعقل كون الشيء مبدأ لعدم أثره قلنا الطبيعة توجب الحركة بشرط كون الجسم
حاصلاً في الحيز الغير الطبيعي وتوجب السكون عند كونه حاصلاً في الحيز الطبيعي قوله الشيء كيف يكون مؤثراً
في عدم أثره قلنا الطبيعة لا توجب السكون بمعنى عدم الحركة وإنما توجب السكون بمعنى استقرار الجسم في حيزه و
ذلك أمر ثبوتي قوله والنوع الثاني قوى تفعل في الأجسام أفعالها من تحريك أو تسكين وحفظ نوع من الكمالات
بآلات ووجوه مختلفة فلبعضها أن تفعل أفعالاً مختلفة لكن بلا اختيار ولا قصد فتكون نفساً نباتية ولبعضها
القدرة على الفعل وتركه وإدراك الملائم والمنافي فتكون نفساً حيوانية ولبعضها الإحاطة بحقائق الموجودات
على سبيل الفكرة والبحث فتكون نفساً إنسانية ولقائل أن يقول إن هذه النفس الإنسانية المدركة لحقائق
الأشياء جوهر غني عن المادة ليس بجسم ولا جسماني فلا يمكن أن تكون قسماً من أقسام القوى الحالة في الأجسام
الثاني أنه جعل النفوس الثلاثة أعني النباتية والحيوانية والإنسانية نوعاً واحداً وكل واحد منها مخالف
للآخر بالذاتيات وفي الجملة فتقسيم هذه القوى في هذا الكتاب تخييل والصواب ما ذكرنا وقوله والنفس بالجملة
كمال أول لجسم طبيعي آلي ذي حياة بالقوة الأولى أن نعرف النفس في كتاب النفس فنحن نؤخره إلى ذلك الموضع
قوله والنوع الثالث يفعل مثل هذا الفعل لا بآلات ولا بأنحاء متنوعة بل بإرادة متجهة إلى نسبة واحدة
لا تتعداها قلت لما جعل النفس الإنسانية قسماً من النوع الثاني من القوى على ما ذكر كان يمكنه أن يجعل
النفس الفلكية أيضاً قسماً منه ولا يحتاج إلى إفراده بنوع آخر فلا أدري ما الفائدة فيه فإن قيل حركات
الأفلاك أيضاً مختلفة في عروضها وأطوالها فهي أفعال مختلفة متكثرة من شيء واحد في شيء واحد قلت
لكن لكل واحد من تلك الأفاعيل غاية في نفسها وحدانية ولكل واحد منها موضوع آخر بعضها بالذات وبعضها بالعرض

قوله وبين القوى المذكورة ايضا صورة في الاجسام الطبيعية ههنا مباحثة وهي ان يقال لو كان الامر كذلك لزم اجتماع مقومات كثيرة على الشيء الواحد وذلك غير جائز وجوابه لما كان كل واحد منها تتقوم الشيء في مرتبة اخرى جاز ذلك قال الشيخ والصور التي في المواد اما الشارح اقول الاجسام اما فلكية واما عنصرية اما الاجسام الفلكية فان موادها لا تخلو عن صورها المعينة واما الاجسام العنصرية فان صورها المعينة تفارقها وتخلفها صورة اخرى مثاله ان جسم النار يزول عن مادته صورة النارية وتخلفها صورة الهوائية وعلى العكس ايضا ومثل هذا التبدل يسمى كونا وفسادا فالكون للصورة التي حصلت والفساد للصورة التي زالت واذا وقع هذا التبدل في العرض لا يسمى ذلك كونا ولا فسادا بل يسمى استحالة مثل ان يصير الماء البارد حارا او بالعكس او نموا ان كانت حركة الكم الى الزيادة بسبب انضمام شيء من خارج اليه او تخلخلا ان كانت الى زيادة لا بهذا السبب او ذبولا ان كانت الحركة من اين الى اين او حركة وضعية ان كانت من وضع الى وضع والجسم في مكانه الواحد مثل الاستدارة على نفسه قال الشيخ وكل ما كان بعد ما لم يكن فلا بد له من مادة اما الشارح قال رحمه الله الكائنات الطبيعية لها ثلث مبادي مقارنة كما ان للجسم الطبيعي مبدأين مقارنين وذلك لانها حادثة لانها كانت بعد ان لم يكن وكل ما كان بعد ان لم يكن فلا بد له من مبادي ثلثة مقارنة احدها المادة التي يكون فيها امكان وجوده ووجوده بالفعل وثانيها صورة حصلت في المادة حتى يتحقق الكائن بها بالفعل وثالثها عدم يسبقه والا لما كان حادثا بل ازليا وهذا العدم ليس العدم المطلق بل عدم خاص وهو العدم المقارن للقوة كونه اي لامكان وجوده لانه لو كان مطلق العدم لكان العدم الذي في الصوف مثلا مبدا الكون السيف وليس كذلك بل مبدا السيف العدم الذي في الحديد لانه لا يتاتى السيف من الصوف ويتاتى من الحديد والمادة اذا كانت فيها هذا العدم فهي هيولى واذا كانت فيها الصورة فهي موضوع ولنرجع الى شرح المتن قوله وكل ما كان بعد ما لم يكن فلا بد له من مادة موضوعة توجد فيها او عنها او معها وهذا في الكائنات الطبيعية محسوس مشاهد فاعلم ان هذه مصادرة اخرى من مصادرات العلم الطبيعي ومعناه ان كل ما لم يكن كائنا ثم كان فلا بد له من مادة توجد الكائن اما فيها مثل الصور والاعراض واما معها كالنفوس الناطقة فانها حادثة مع البدن واما عنها فمشكل لان المادة من حيث انها مادة لا يحدث عنها شيء قوله ولا بد له من عدم متقدمة لان ما لم يسبقه عدم فهو ازلي فان قيل جعل العدم مبدا للوجود محال لوجوه احدها ان العدم مناقض للوجود والشيء يستحيل ان يكون علة لنقيضه وثانيها ان العدم نفي محض

صور ... منها ... شانها ان تخلو عمها مواديها ومنها صور من شانها ان تخلو عنها موادها وتخلفها اذا زايلتها منها واحدة وجب ان تخلفها غيرها اذ قيل ان هذه الطبيعة لا يتعرى عن الصورة فحينئذ يحصل كونا للتي الثانية صورة وفسادا للتي الاولى صورة كانت ... هذا التبدل في الاعراض ليس بكون ولا فساد بل هو استحالة او نمو او نقلة او غير ذلك منه م

او عنها او معها ... في هذا في الكائنات الطبيعية محسوس ... لان عدم يتقدمه لان ما لم يتقدمه عدم فهو ازلي ولا بد ايضا من صورة حصلت في المادة في الحال والا فمن اين تكون الكائنة ... فاذا العدم المقارن للطبيعيات صورة ومادة وعدم وكون العدم مبدا هو لانه لا بد منه للكائن من حيث هو كائن وله في الكائن بد فهو مبدا بالعرض لان بارتفاعه يكون الكائن لا بوجوده وفقط الصورة في الوجود واوفق فقط المادة لانها علتها المعطية لها الوجود ولها الهيولى ووجودها بالصورة واما العدم فهو ليس بذات موجودة على الاطلاق ولا معدومة

[illegible]

والنفي المحض لا يمكن ان يكون موثرا في الوجود والا لانسد باب اثبات الصانع وثالثها ان هذا العدم سابق
على هذا الوجود والسابق على الشي يستحيل ان يكون موثرا فيه ورابعها ان كان العدم مبدا لكان للشي
الواحد اسباب لا نهاية لها من العدمات وذلك لان كل شي فانه يصدق عليه سلب ما عداه عنه وتلك السلوب
لا نهاية لها من العدمات وذلك لان كل شي فانه يصدق عليه سلب ما وخامسها ان جاز جعل هذا العدم
مبدا لهذا الوجود باعتبار ان هذا الوجود لا يتصور الا بعد العدم لجاز ان يجعل هذا الوجود مبدا ذلك العدم باعتبار
ان ذلك العدم لا يتصور الا بذلك الوجود قلت لا نعني بكون العدم مبدا لوجود الكاين كونه موثرا في وجوده بل
نعني به ان لا يتصور وجود الكاين الا وان يتقدمه ويسبقه هذا العدم وعلى هذا خرج الجواب عن قوله النفي لا يكون
موثرا في وجود نقيضه وعن قوله لو كان العدم موثرا لانسد باب اثبات الصانع قوله لو كان العدم
مبدا لكان للشي الواحد عدمات لا نهاية لها قلت نحن نجعل العدم الخاص مبدا وهو المبدا المقارن لقوة
كونه اي لامكان كونه ولا يلزم من كون هذا العدم مبدا كون جميع العدمات مبدا له قوله ان جعل هذا العدم
مبدا لهذا الوجود فلم لا يجعل كون الوجود مبدا لهذا العدم قلت هذا العدم لا بد للكاين منه وهو سابق
على هذا الوجود فجعل مبدا لهذا الوجود بهذا الاعتبار قوله ولا بد من صورة له حصلت في المادة في الحال
والا في المادة كما كانت ولا يكون معناه ان الكاين لا بد له من صورة حال كونه كاينا والا لما كان كاينا قوله
فاذن المبادي المقارنة للطبيعيات الكاينة ثلث صورة ومادة وعدم يعني لما كان الامر على ما قلناه لا جرم ثبت
ان المبادي المقارنة للطبيعيات الكاينة ثلث فان قيل العدم سابق على الكاين فكيف يكون مقارنا له قلت
العدم مقارن للمادة التي فيها امكان كون الكاين قوله وكون العدم مبدا هو انه لا بد منه للكاين من حيث هو
كاين فكذلك لا بد لهذا العدم من حيث هو هذا العدم من وجود الكاين قوله وهو مبدا بالعرض لان
بارتفاعه يكون الكاين لا بوجوده يعني ان هذا العدم ليس مبدا لهذا الوجود والا لكان مستمرا مع الوجود
بل مبدا بالعرض لان عند ارتفاعه يتحقق الكاين قوله وقسط الصورة في الوجود اوفى من قسط المادة
لانها علتها المعطية للوجود وبلها الهيولي ووجودها قلت هذا الكلام لا يليق بهذا الموضع وكان الاولى
ان يذكر عند ذكر الصورة قوله واما العدم فليس هو بذات موجودة على الاطلاق ولا معدومة على
الاطلاق بل هو ارتفاع الذات الوجودية بالقوة لقايل ان يقول هذا يشعر بثبوت الواسطة بين الوجود
والعدم والنفي عزّ قايل به قلت معناه ان هذا العدم الذي جعل مبدا للشي هو عدم خاص لا العدم

كاين وارد على الكاين بوجوده هو مبدا بالعرض
لانه بارتفاعه يكون الكاين لا بوجوده
تعم لبدايته هذا العدم حكن لقايل ان
يقول كما انه لا بد للكاين ارتفاع هذا العدم
من حيث هو هو صح

المطلق وهو عدم ذات موجودة بالقوة اي بالامكان قوله وليس اي عدم اتفق مبدا للكاين بل العدم
المقارن لقوة كونه اي لامكان كونه ولهذا ليس العدم الذي في الصوف مبدا لكون السيف البتة بل العدم
الذي في الحديد فانه لا امكان لكون السيف من صوف وامكانه من الحديد هذا الكلام ظ واقول هذا
بحث ركيك فلا ادري لاي فايدة طول الكلام فيه قال الشيخ وللاشياء الكاينة اسباب خارجة عن الذات
التفسير اعلم ان اسباب الكاينات اربع المادة والصورة والفاعل والغاية ووجه الحصر هو ان ما يحتاج
اليه الكاين اما ان يكون جزءا من ماهيته واما ان يكون خارجا عنه اما القسم الاول فاما ان يكون جزءا به يكون الشي
بالقوة واما ان يكون جزءا يكون الشي به بالفعل والاول هو المادة وهو مثل الخشب للكرسي والثاني هو
الصورة وهو مثل شكل الكرسي وهيئته واما الخارج عن ماهيته فاما ان يكون ما به يوجد الشي واما ان يكون
ما لاجله يوجد الشي والاول هو الفاعل مثل النجار الذي يدخل الكرسي في الوجود والثاني هو الغاية مثل
صلوح الكرسي للجلوس عليه قال الشيخ وقوم يعدون الالات من جملة الاسباب الخ التفسير اقول ان فنون
السبب ما يحتاج اليه الشي في تحققه فلا شك ان الالات والشرايط من جملة الاسباب اما المثل فاعلم ان
افلاطون يثبت للطبيعيات صورا مفارقة سماها بالمثل ويقول يحتاج الطبيعيات الى هذه الصور المفارقة
فتعد هذه المثل ايضا من الاسباب وهذا المذهب باطل قال الشيخ وجميع الاسباب الطبيعية الخ التفسير
الطبيعية وان كانت تفعل افعالها بغير شعور واختيار وقصد لكن لما كانت تفعل تلك بتسخير العليم الحكيم تعالى
وتقدس اياها وجب ان يكون افعالها لغاية وحكمة وكمال ولا يكون شي من افعالها خاليا عن الحكمة و
الفايدة الا في النادرة مثل الاصبع السادسة قال الشيخ وليس يكون عن المبدا الاول الخ التفسير
اقول لا بد ان يفسر هذه الالفاظ اولا فنقول اما المبدا الاول فهو الواجب الوجود لذاته واما الفعل القسري
فاعلم ان كل فعل فاما ان يكون لقوة موجودة في الجسم واما ان يكون لامر مباين عنه وهذا الثاني هو الفعل
القسري واذا عرفت هذا فنقول المبدا الاول لا يفعل في الاشياء الطبيعية فعلا على خلاف ما
تقتضيه القوة الطبيعية الا على سبيل النادر والتولد اي لا يكون مقصودا بالقصد الاول بل بالتبع و
العرض قال الشيخ فهذه الاصول الكلية الموضوعة في علم الطبيعيين الخ التفسير اقول الاصول الكلية الموضوعة
في العلم الطبيعي اما ان يكون بينة بنفسها واما ان لا يكون والاول لا حاجة فيه الى البيان والثاني اما ان يمكن بيانه في هذا
العلم واما ان لا يمكن والثاني يبين في العلم الكلي الالهي الذي يشتمل على مبادي العلوم كلها وبالله التوفيق

الفصل الثالث في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

قال الشيخ للناس في الاجسام الطبيعية من جهة تجزيها اقاويل كثيرة اقول الغرض من هذا الكلام تفصيل مذاهب الناس في احتمال الاجسام للانقسام فنقول الجسم اما ان يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبايع واما ان لا يكون اما القسم الاول فلا شك انها مركبة من اجزاء متناهية مثل بدن الحيوان واما القسم الثاني فهو الجسم البسيط مثل الماء الواحد ولا شك انها قابلة للتجزية فنقول اما ان تكون الانقسامات الممكنة فيه حاصلة بالفعل واما ان لا يكون حاصلة بالفعل بل بالقوة وكلا القسمين اما ان تكون متناهيا واما ان لا تكون متناهيا فحصل اقسام اربعة الاول ان يكون الجسم مركبا من اجزاء متناهية بالفعل وهو مذهب جمهور المتكلمين فانهم يقولون ان كل واحد من تلك الاجزاء لا يقبل الانقسام لا قطعا لصغرها ولا كسرا لصلابتها ولا وهما لعجز الوهم عن تمييز طرف منها عن طرف ولا فرضا لانه يلزم من ذلك الفرض محالات والثاني ان يكون فيها اجزاء غير متناهية بالفعل وهو مذهب النظام ومن الاوايل انكساقراطيس واما الثالث فهو مذهب الشيخ محمد الشهرستاني ويحكى قريبا منه عن افلاطون فانه قال الجسم بالتجزية ينتهي الى ان يمحق فيعود هيولى والرابع ان يكون فيه اجزاء بالقوة غير متناهية وهو مذهب جمهور الحكماء واذا عرفت هذا فنقول قول الشيخ فقايل ان الاجسام مركبة من اجزاء لا يتجزى البتة منها القسمة اشارة الى المذهب الاول وقوله وقايل ان الاجسام الطبيعية لها اجزاء غير متناهية وكلها موجودة فيها بالفعل اشارة الى المذهب الثاني وقوله وقايل ان الاجسام الطبيعية منها مركبة الى اخر الكلام اشارة الى المذهب الرابع اما المذهب الثالث فما اورده الشيخ ههنا

قال الشيخ والتجزي اما بتفريق الاتصال واما باختصاص العرض ببعض منه يميزه حلولا اقول القايلون بنفي الجزء الذي لا يتجزى قالوا الجسم البسيط في نفسه شيء واحد كما انه عند الحس واحد وليس فيه شيء من المقاطع والمفاصل اصلا ولكنه قابل للتجزي والاسباب الموجبة للتجزي ثلثة الاول التفريق الثاني اختلاف الاعراض اما اعراض مضافة كاختلاف المماستين وما اشبهه واما غير مضافة كالجسم الذي نصفه اسود ونصفه ابيض الثالث التوهم وهو ان يتوهم امتياز طرف عن طرف فاذا لم يوجد شيء من هذه الاسباب يكون الجسم في نفسه شيئا واحدا كما هو عند الحس وههنا دقيقة وهو ان المراد من قولهم ان الجسم قابل لانقسامات لا نهاية لها ليس هو انه يقبل جميع الانقسامات دفعة بالفعل فانهم اتفقوا على انه لا يمكن ان توجد اجزاء لا نهاية لها بالفعل بل المراد منه ان الجسم لا ينتهي الى حد الا ويقبل القسمة بعده فالتقسيمات الحاصلة بالفعل متناهية ولا ينتهي الى حد ينقطع الامكان كان

فقايل ان الاجسام الطبيعية مركبة من ... تتجزى بالفعل
والتي تجزيا متناهيا ... القسمة وبل
اجزاء لا يتجزى البتة ... لها اجزاء غير متناهية
الاجسام الطبيعية ... وقايل ان الاجسام
وكلها موجودة فيها بالفعل
الطبيعية منها اجسام مركبة من اجسام
الصور كالسرير ... المركبة
الحيوان ومنها اجسام مفردة والاجسام ...
لها اجزاء موجودة بالفعل متناهية ... التي منها ركبت
تلك الاجسام المفردة فليس لها بالفعل جزء
توهمها اجزاء غير متناهية
اصغر من الاخر وليس تنتهي قسمتها البتة
الى اجزاء لا يتجزى ... وجزء كلا الجسمين
... الاجزاء فهو متناه

اقول
اما عرض غير مضاف
... واما عرض
مضاف كالمماسة ...
اما بالتوهم ...
لا اجزاء لها بالفعل

مقدورات اسرتقع غير متناهية لا على انه قادر على ايجاد امور متناهية دفعة واحدة بل على معنى انه لا ينتهي الى

حد الا وهو قادر على ما هو ازيد منه فينبغي ان يفهم من كون الجسم قابلا لانقسامات ما يفهم من قادرية الباري

للاجسام على ما لا نهاية قال الشيخ والرايان الاولان باطلان اقول التفسير لما فرغ عن تفصيل المذاهب

في الجزء شرع في ابطال الباطل من المذاهب فقدم ابطال القول بان الاجسام مركبة من اجزاء متناهية كل

واحد منها لا يقبل القسمة فبرهان الاول مركب من مقدمات المقدمة الاولى ان كل جزء مس جزءا فقد شغله

بالمس لانه لو لم يشغله بالمس لكان مباينا عنه فلا يكون قد مسه وقد فرضنا انه مسه هف المقدمة الثانية ان

كل ما شغل شيئا بالمس فاما ان لا يدع فراغا عن شغله بجهة او يدع فالمراد منه ان كل ما شغل شيئا بالمس فاما

ان يماسه بالكلية واما ان لا يماسه لا بالكلية لانه اما ان يماس كله او بعضه لانه لو لم يمس كله ولا بعضه لما ماسه

اصلا وقد فرضنا انه ماسه هف ثم لما ذكر هاتين المقدمتين انتج منه ان كل جزء مس جزءا فاما ان يدع فراغا

عن شغله او لا يدع اي كل جزء مس جزءا فاما ان يماسه بالكلية او يماسه لا بالكلية فهذه منفصلة شرطية والمستثنى

نقيض القسم الاول فينتج عين الثاني وهو انه يماسه لا بالكلية وح ينقسم الجزء اما بيان استثناء نقيض القسم

الاول فهو انه لو ماسه بالكلية لزمت محالات احدها انهما اذا كانا متماسين بالكلية وجب نفوذ كل واحد

منهما في كل الاخر وح لا يزداد مقدار المجموع على مقدار كل واحد منهما والا لما حصل النفوذ بالكلية فاذا مسهما

ثالث فلا بد وان ينفذ هو فيهما ايضا فلا يكون مقدار الثلثة ازيد من مقدار الواحد وح لا يحصل من اجتماع

الاجزاء زيادة في الحجم والمقدار فلا يتالف من الاجزاء مقدار ولا حجم البتة وثانيها انهما اذا تماسا بالكلية وجب

ان لا يتميز احدهما عن الاخر في الاشارة الحسية وكذا اذا انضم اليهما اجزاء اخر وجب ان لا يحصل منها شيء له اجزاء

وجوانب متمايزة في الاشارة الحسية وثالثها انهما اذا تماسا بالكلية لزم تداخلهما وهو مح لانهما اذا تداخلا

لم يبق منهما امتياز في نفس الامر ولا تعدد وكذلك اذا انضم اليها جزء ثالث ورابع الى غير ذلك من الاجزاء فيصير

الكل واحدا فيلزم ان يكون الجسم العظيم في حجم الجزء الواحد بل وان يكون اجزاء واحدا لا يقبل القسمة بل ويلزم

تجويز ان يدخل الجبل العظيم في حيز جوهر فرد وكل هذا محال فثبت انه لا يمكن ان يماس الجزء جزءا في بالكلية

وح يماسه بالبعض وكل ما ماس شيئا بالبعض يكون متجزيا واعلم ان هذا البرهان يمكن تقريره على وجوه

الاول ما ذكرنا وثانيها ان كل جزء فلا بد وان يكون يمينه غير يساره وفوقه غير تحته وكل ما كان كذلك كان

قابلا للقسمة وثالثها انا لو فرضنا ثلثة اجزاء متلاقية فالمتوسط اما ان يحجب الطرفين عن التماس بالكلية او لا

فاما الراي الذي اثبت للاجسام اجزاء متناهية منها تركب ويوجد كل واحد منها غير متجز فبطلانه بما اقول وهو ان كل جزء امس جزءا فقد شغله

بالمس وكل ما شغل شيئا بالمس فاما ان لا يدع فراغا عن شغله بجهة او يدع لكن ان كان يدع ان يماسه آخر غير مماس للاول فقد

ترك اذا فراغا عن شغله وقد يتاتى ان يماسه آخر مماس للاول فقد ترك اذا فراغا عن شغله وكل ما كان كذلك فهو متجز يا اجزاء الاول

فاذن كل جزء متجز لا يماس الاعلى التداخل وكل ما لا يماس الا على التداخل فلا يتاتى ان يتركب عنه شيء اعظم منه بل حجم فاذن الا

بعض المتجزية لا يتاتى ان يتركب عنها مقدار ولا جسم م منه

ان لا يحجب او يلاقى الطرفين بالكلية اولا بالكلية والقسم الاول باطل بما ذكرنا من الوجوه والقسم الثاني يوجب القسمة
وثالثها بين الاجزاء اما ان تكون متماسة بتمام ذواتها او بنهاياتها والاول يوجب التداخل والثاني يستلزم القسمة
لنرجع الى شرح المتن قوله كل جزء مس جزءا فقد شغله بالمس فاعلم ان هذه قضية موضوعها كل جزء مس جزءا
ومحمولها قولنا فقد شغله بالمس وهذا المحمول في الحقيقة عين الموضوع وكانه قال كل جزء مس جزءا فقد مسه
ولا فائدة في هذا الكلام قوله وكل ما شغل شيئا بالمس فاما ان لا يدع فراغا عن شغله او يدع فمعناه
ان الاجزاء المتماسة اما ان يكون متماسة بالكلية اولا بالكلية والقسم الاول باطل لما ذكرنا من الوجوه والقسم الثاني
يوجب التجزئة على ما ذكرنا قال الشيخ وايضا ان فرض جزئين متحركين وصفا ايضا القطر اول هذا هو الحجة
الثانية على نفي الجوهر الفرد وتلخيص هذا الكلام هو ان نفرض خطا مركبا من ثلثة اجزاء متماسة ونفرض جزئين وضعا على
طرفي الخط ثم نقول اما ان يصح الحركة على كل واحد من الجزئين الموضوعين على الطرف الى ان يتصادما واما ان
لا يصح ومحال ان لا يصح لان كل واحد منهما قابل للحركة والحيز الذي يتوسطهما فارغ ولا مانع يمنع من الحركة لانا نفرضها
كذلك واذا كان الامر كذلك فيصح على كل واحد منهما ان يتحركا الى ان يلاقي الاخر وذلك معلوم بالضرورة فاذا
فرضنا انهما تحركا وتصادما فلا بد وان يلتقيا على الجزء الاوسط وح يلزم انقسام الجزء الاوسط لانه ح
يكون النصف من كل واحد منهما ملاقيا للنصف من الجزء الاوسط وللنصف من الجزئين الطرفين من الخط الاسفل
فتنقسم الاجزاء كلها فان قيل لم لا يجوز ان تكون صحة الحركة مشروطة بكون المسافة قابلة للقسمة فاذا لم تكن قابلة للقسمة
امتنعت الحركة فنقول الجواب اذا كان كل واحد منهما قابلا للحركة والجزء الوسطاني خالي وليس لهما مانع من الحركة
فح يصح الحركة عليهما وايضا فانه يلزم ان لا يحصل الجزء في شيء من الاحياز لانه لا جزء الا ويمكن وقوعه على
متصل جزئين ولنرجع الى شرح المتن قوله وايضا لنفرض جزئين غير متجزئين وضعا على جزئين غير متجزئين وبينهما
جزء غير متجزي ان امكن فالمراد مما ذكرناه من فرض ثلثة اجزاء متماسة وفرض جزئين على طرفيها ان امكن اي ان امكن
الجوهر قوله ان كل شيئين يصح على كل واحد منهما الحركة وليس ولا واحد منهما غير قابل للحركة ولا يمنع احدهما الاخر
من الحركة الا على سبيل التصادم والتمانع وليس بينهما شيء في غاية القوة يتباعدان به فاذا لم يكن مانع اخر ح لم
يكن ولا واحد منهما مانعا للاخر عن الحركة اليه حتى يتصادما فالمراد من هذا التطويل ما ذكرنا هو ان كل واحد من
الجزئين قابل للحركة ولا مانع لهما عن الحركة اصلا لا من داخل ولا من خارج والفائدة في تفصيل الموانع ح وكلها
قوله وكل ما كان كذلك فليس بمحال ان يتحركا حتى يلتقيا منتصف ومتى فهذه نتيجة القياس قوله ولا يبعد ان
اوله

عن هذا ان الجزئين المتحركين والثابتين متجزيان ايضا والمراد منه ان الجزئين المتحركين اذا التقيا على الوسط
حصل كل واحد منهما على منتصف الجزئين الطرفين والوسط وح يلزم انقسام جميع الاجزاء واعلم ان قوله لا يبعد
ان يشعر بان انقسام جميع الاجزاء غير بين من هذه الحجة وليس كذلك فان لزومه بين وظاهر فلا ادري لما قال
يبعد قال المص وعلى هذا براهين كثيرة من جهات اخرى ومن جهة تركيب المربعات منها لمساواة الاقطار و
الاضلاع الشرح اقول للحكماء على نفي الجوهر الفرد براهين كثيرة من الهندسة وغيرها وهذا هو المراد من قوله
وعلى هذا براهين كثيرة من جهات اخرى اما قوله ومن جهة تركيب المربعات منها لمساواة الاقطار والاضلاع
فاعلم ان هذا اشارة الى حجة اخرى على نفي الجوهر الفرد وتقريره لنفرض مربعا مركبا من اربع خطوط كل خط
مركب من اربع اجزاء وقطره ايضا مركب من اربع اجزاء وهي الجزء الاول من الخط الاول والثاني من الثاني و
الثالث من الثالث والرابع من الرابع فهذه الاجزاء من جهة القطر اما ان يكون متلاقية او لا يكون متلاقية
فان كانت متلاقية وجب ان يكون القطر مساويا للضلع وهذا يبطله شكل العروس وان لم يكن متلاقية فيكون
بينها لا محالة فرج وكل واحد من تلك الفرج اما ان يتسع لجزء واما ان يتسع لاقل من جزء والاول يستلزم كون القطر
مساويا للضلعين وهو قح والثاني يستلزم انقسام الجزء قال المص ومن جهة المسامتات الخ الشرح
قال اقول هذا هو الحجة الرابعة على نفي الجوهر الفرد وتقريرها وهو ان الخشبة المغروزة في الارض لا شك انها
اذا طلعت الشمس وقع لها ظل في جانب المغرب فاذا طلعت الشمس بمقدار جزء لا يتجزى فاما ان ينتقص من
طرف الظل شيء واما ان لا ينتقص وهذا الثاني قح لوجهين احدهما انه لو جاز ذلك فاذا طلعت الشمس
جزءا ثانيا وثالثا وجب ان لا ينتقص من الظل شيء الى ان يبلغ الشمس الى ذلك السماء ويكون ذلك الظل
باقيا لانه ليس لبعض تلك الاجزاء خاصية يلزم من حركة الشمس اليه زوال ذلك الظل ليس لبعضها خاصية ويلزم
من حركة الشمس سكون ذلك الظل وثانيهما ان الشمس اذا كانت في نقطة معينة من الفلك يحصل خط متوهم
خرج من نهاية جرم الشمس ومر على طرف تلك الخشبة المغروزة في الارض واتصل اخره باخر ذلك الظل فاذا
انتقلت الشمس من تلك النقطة فقد تحرك من ذلك الخط راسه المتصل بالشمس فان لم يتحرك من ذلك راسه المتصل
بطرف الظل قح يحصل للخط الواحد المستقيم من جانب الشمس راسان وذلك قح فثبت انه متى ارتفعت
الشمس جزءا انتقص من طرف الظل شيء فان قلنا كلما ارتفعت الشمس جزءا انتقص من طرف الظل جزء وجب
ان يكون امتداد الظل مساويا لامتداد ربع الفلك وذلك قح وان قلنا انه كلما ارتفعت الشمس جزءا انتقص

فان قيل من المعلوم ان كل شيء [illegible] ان كان ابعد [illegible] الشمس مع [illegible] بينه وبين الظل بواسطة ذلك الظل فاذا تحرك [illegible] وكان [illegible] جزءا ان يكون [illegible] يجب ان لا يكون [illegible] الشمس [illegible] صغير مساويا للمراد [illegible] ولم يكن اعظم وان يكون حركة الظل مثل حركة الشمس وان فرض ما يزول بالسمت مع حركة جزء واحد اقل من جزء فعلم [illegible] منه م م

من طرف الظل اقل من جزء فهذا يوجب انقسام الجوهر الفرد وهو المطلوب قال المثبتون للجزء الذي لا يتجزى

ان دليلكم يقتضي انقسام الجسم بالفعل الى اجزاء لا تتجزى لا نهاية لها وانتم لا تقولون به فاذن ما ينتج من

الحجج ليس من مذهبكم وما هو مذهبكم لا ينتج من الدلايل والجواب عنه لا نم ان من الدلايل يقتضي الانقسام

بالفعل فانا نعلم ان الجسم اذا صار بعينه مماسا لجسم فانه لا يحصل الانقسام بالفعل بل يلزم منه قبول الانقسام

اما انه منقسم بالفعل فلا ونحن لا ندعي الا الانقسام بالقوة قال الشيخ واما ما نخصه الراي الثالث

الغرض من هذا الكلام ابطال القول بكون الجسم مركبا من اجزاء لا تتجزى غير متناهية بالفعل وفيه حجج الحجة

الاولى لو كان الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها بالفعل لامتنع قطع المسافة بالحركة المتناهية في زمان متناه

والتالي حق فالمقدم مثله بيان الشرطية هو ان المتحرك لا يقطع مسافة الى اخرها الا وقد يقطع نصفها الا وقد

يقطع نصف نصفها فاذا كانت المسافة لا نهاية لاجزائها لكان لها نصف ولنصفها نصف الى ما لا نهاية

له فاذا قطع المتحرك هذه المسافة وجب ان يقطعها بحركات لا نهاية لها وح يمتنع ان يقطعها بحركات متناهية

في زمان متناه واما ان التالي حق فظ ولنرجع الى شرح اللفظ قوله اما ما يخصه الراي الثالث فالمراد

من الراي الثالث كون الجسم مركبا من اجزاء لا يتجزى بالفعل غير متناهية والمراد من ما يخصه ابطال من

الحجج قوله فهو ان ذلك يمنع الحركة فالمراد منه ان القول بكون الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها بالفعل يمنع قطع

المسافة المعينة بالحركة المتناهية وهذا محال فذاك حق قوله اذ من الحق ان يقطع المتحرك مسافة ذات اجزاء

الا وقد يتعدى انصافها وسايرة اجزائها فالمراد ان المتحرك لا يقطع مسافة الا وقد قطع اجزائها قوله فلنفرض

متحركا ومسافة فنقول ان كانت اجزاء المسافة غير متناهية فلها نصف ولنصفها نصف وكذلك

الى غير النهاية فالمراد منه ان المسافة اذا كانت مركبة من اجزاء غير متناهية بالفعل كان لها نصف بالفعل

ولنصفها نصف بالفعل وكذلك لنصف نصفها الى ما لا نهاية له فيكون هناك انصاف غير متناهية قوله

وان كان كذلك فقد يقطع المتحرك في زمان متناه الطرفين انصافا غير متناهية ~~في انصاف غير متناهية~~

فالمراد منه ان كانت المسافة متجزية الى انصاف واجزاء غير متناهية لوجب ان يقطع المتحرك تلك الاجزاء

والانصاف الغير المتناهية في زمان متناهي الطرفين فهذه شرطية متصلة قوله فالتالي حق فالمقدم

المراد ان قطع تلك الانصاف الغير المتناهية في زمان متناه محال فكون المسافة مركبة من اجزاء لا نهاية لها

بالفعل محال قوله واذا كانت المسافة متناهية الاجزاء علم ان الجسم الاجسام متناهية فالمراد

فهو ان ذلك يمنع الحركة او ان المراد [illegible]
ان يقطع المتحرك مسافة ذات اجزاء [illegible]
الا وقد يتعدى انصافها وسايرة اجزائها [illegible]
فلنفرض متحركا ومسافة [illegible] فلها نصف
كانت اجزاء المسافة غير متناهية [illegible]
ولنصفها نصف وكذلك [illegible]
وان كان كذلك فقد يقطع المتحرك [illegible]
الطرفين انصافا غير متناهية [illegible]
فالمقدم حق واذا كانت المسافة متناهية الاجزاء
علم منه ان الاجسام متناهية الاجزاء

ان الملك فاذا لم تكن مركبة من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو المطلوب قال الشيخ وهنا براهين اخر منها انه لا كثرة في

الصغر هذا هو الحجة الثانية على ابطال القول بكون الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها بالفعل وتقريرها هو انه

لو كان الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها بالفعل لكانت الكثرة موجودة فيه بالفعل ولو كانت الكثرة موجودة

فيه لكان الواحد موجودا فيه لان الكثرة عبارة عن مجموع الوحدات فاذا لم يكن واحد لم تكن كثرة ضرورة

وح اذا ضمّ اليه واحدا اخر فاما ان يزداد مقداره على الواحد او لا يزداد وح ان لا يزداد والا لما

كان التاليف من الاجزاء سببا لازدياد الحجم والمقدار فاذن لابد وان يزداد الحجم والمقدار وح وجدنا

جنسا من صانع العدد والمقدار واذا كان كذلك فلا يكون كل جسم محسوس غير متناه في العدد وايضا

اذا كان زيادة التاليف من الاجزاء موجب لازدياد المقدار وجب ان يكون نسبة المقدار الى المقدار

كنسبة العدد الى العدد واذا كان نسبة القدر الى القدر نسبة متناه الى متناه كانت نسبة العدد الى

العدد نسبة متناه الى متناه في العدد وح يلزم ان يكون كل جسم محسوس متناه العدد مع انا فرضناها

غير متناهية هف فعلم انه ليس في الجسم اجزاء غير متناهية بالفعل ولنرجع الى تفسير المتن قوله وهنا براهين

اخر فالمراد ان لنا براهين اخر سوى ما ذكرنا على ابطال هذا القول قوله منها انه لا كثرة الا والواحد

موجود فيه شرع في برهان اخر على ابطال هذا القول فذكر مقدمة واحدة فان كانت كثرة موجودة بالفعل

فالواحد بالفعل غير متجزي بالفعل فهذا ايضا لا حاجة اليه قوله فاذن في الجسم اجزاء اولى غير متجزية هذا

هو عين المطلوب قوله فاذا اخذ منها متناهية لم يخل اما ان لا يزداد حجم على الواحد فيكون كذلك

في حال الجميع الغير المتناهية فاعلم ان هذا هو التقسيم الذي ذكرنا والمراد منه انا اذا ركبنا جزئين مثلا او

ثلثة فان لم يكن مقدار مجموع تلك الاجزاء ازيد من مقدار الجزء الواحد لم يكن تاليف الاجزاء سببا لزيادة

المقدار وح يلزم ان لا يكون مقدار الاجزاء الغير المتناهية زائدا على مقدار الجزء الواحد وهو ممتنع قوله

واما ان يزداد حجم فح يمكن ان يحدث عنها جسم فالمراد انه اذا ازداد مقدار مجموع تلك الاجزاء المتناهية

على مقدار الجزء الواحد كان مجموع الاجزاء المتناهية جسما متناهيا في العدد وح لا يكون كل جسم محسوس غير

متناهي العدد قوله فاذا ليس وجود الجسم المؤلف هو من اجزاء غير متناهية بالفعل غير متجزية ولا من اجزاء غير

غير متناهية فاذن ليس للجسم المؤلف بالفعل جزء لما ذكر الحجتين على ابطال هذين المذهبين انتج منهما انه ليس للجسم

اجزاء بالفعل قوله وفيه انه يحمل التجزي معناه ان الجسم قابل للانقسام قوله فاذن اما ان يتناهى

في التجزي في الاجزاء فيكون مركبا من اجزاء لا يتجزى لكن التالي كاذب فالمقدم مثله واما ان لا ينتهي في التجزي اليه وهو المط
والباقية فالمراد منه ان الجسم لما كان واحدا وليس فيه اجزاء بالفعل وانه قابل للتجزي فاما ان ينتهي بالتجزية الى اجزاء غير
متجزية واما ان لا ينتهي في التجزية والاول باطل فالحق هو القسم الثاني وهو المطلوب ولقايل ان يقول الاقسام الممكنة
في كون الاجسام مركبة من الاجزاء اربعة كما ذكره والشيخ ابطل القسمين منها احدها كون الجسم مركبا من اجزاء لا يتجزى بالفعل
متناهية وثانيها كونه مركبا من اجزاء لا يتجزى بالفعل غير متناهية ثم انتج من ابطال هذين القسمين حقية احد القسمين
على التعيين وهو كون الجسم مركبا من اجزاء متناهية بالقوة حتى يثبت حقية ما ذهب اليه على ان الوجوه يدل على ان
الجسم ينتهي في التجزية الى ان يبطل وجوده فكيف يمكن ان يقال ان الجسم فيه اجزاء غير متناهية بالقوة فالحق الصحيح
هو ان يقول المتحيز ما دام متحيزا فانه يقبل القسمة لما ذكرنا من الدلايل فاذا لم يبق كونه متحيزا لم يبق قبوله للقسمة تمت

المقالة الثانية من الطبيعيات في لواحق الاجسام الطبيعية في الحركة والسكون

اعني الحركة والسكون والزمان والمكان والخلاء والتناهي واللاتناهي والتماس والالتحام والاتصال والتتالي

الفصل الاول في تعريف الحركة

قال الشيخ الحركة يقال على تبدل حال قارة في الجسم يسيرا يسيرا على سبيل اتجاه نحو شيء والوصول بها اليه هو بالقوة او بالفعل انتهى اقول ههنا بحثان الاول لقايل ان يقول لم لم يجعل الشيخ تعريف مهية الحركة والسكون من مبادي العلم الطبيعي وجعل المادة والصورة من مبادية بناء على ان موضوع هذا العلم هو الجسم وهو مركب منهما لكن الجسم من حيث هو جسم ليس موضوع هذا العلم بل من حيث انه يتحرك ويسكن فعلى هذا الحركة والسكون قد اخذا في مهية موضوع هذا العلم فوجب ان يكون مبدأين له

البحث الثاني في تعريف مهية الحركة واختلفت العبارات فيها العبارة الاولى قالوا الحركة في الشيء خروج الامور من القوة الى الفعل يسيرا يسيرا او على التدريج او لا دفعة وكل هذه العبارات صالحة لافادة الغرض وايضاح هذا الكلام هو ان الشيء اما ان يكون بالفعل من كل الوجوه واما ان يكون بالقوة من كل الوجوه واما ان يكون بالفعل من وجه بالقوة من وجه وتكلم في هذا القسم الثالث فنقول كل ما كان كذلك فانه يمكن خروجه الى الفعل ثم ان خروجه الى الفعل اما ان يكون دفعة واما ان يكون على التدريج والاول يسمى كونا او حصولا وفسادا او زوالا والثاني يسمى الحركة فعلى هذا الحركة خروج من القوة الى الفعل يسيرا يسيرا لا يقال هذا التعريف دوري لان قولنا يسيرا يسيرا او على التدريج لا يمكن تعريفه الا بالزمان الذي لا يمكن تعريفه الا بالحركة وكذلك قولنا لا دفعة لا يمكن تعريفه الا بالدفعة المعرفة بالان المعرف بالزمان المعرف بالحركة وهذا دور باطل

لانا نقول تصور الدفعة واللادفعة والتدريج كل ذلك تصورات اولية غنية عن التعريف لاعانة الحس عليها وان العلم بان
بعض الامور انما يحصل بسبب الآن والزمان فذلك هو المحتاج الى البرهان فنجوز ان نعرف ماهية الحركة بهذه الامور ثم نعرف
الزمان والآن بالحركة ولا يلزم الدور ولانا نقول الحدوث على سبيل التدريج غير معقول وذلك لانه اذا حصل تغير فلا بد
ان يحدث امر او يزول امر واذا حدث امر فلا بد وان يكون ذلك الامر مغايرا لما لم يحدث وانه حدث دفعة وان كل
وان الذي يحدث بعد ذلك لم يحدث منه شيء به فالحدوث في الشيء الاحدي الذات على سبيل التدريج او يسيرا يسيرا
غير معقول لانا نقول قد يكون الشيء الواحد له مراتب في الحصول حتى يحصل بتمامه وقد لا يكون له مراتب بل له مرتبة واحدة
في الحصول حتى يحصل بتمامه وقد لا يكون له مراتب بل له مرتبة واحدة في الحصول اما الاول فمثل الحصرم فانه لا شك
ان له مراتب في الانتقال من الحموضة الى الحلاوة ومن الخضرة الى الحمرة ومثل انتقال الماء من البرودة الى السخونة و
اما الثاني فمثل ان يزول صورة المائية ويحدث صورة الهوائية ولا شك ان الاول يحدث مرتبة بعد مرتبة فيكون
حصوله وحدوثه يسيرا يسيرا او على التدريج والثاني يحدث دفعة فلما وجدنا هذين القسمين في الوجود متميزين
سمينا القسم الاول بالحركة والقسم الثاني بالكون والفساد والعبارة الثانية للحركة هو ان الحركة كمال اول لما بالقوة
من حيث هو بالقوة وتقريره هو ان الحركة امر ممكن الحصول للجسم وكل ما كان ممكن الحصول لشيء فحصوله كمال له فاذن
الحركة كمال للجسم لكنه يفارق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة له الا التادي الى الغير واذا كان كذلك فلا بد وان
يكون هناك مطلوب ممكن الحصول ليكون التادي متاديا اليه وان ذلك التادي ما دام باقيا فانه بقي شيء منه بالقوة
لان المتحرك انما يتحرك بالفعل اذا لم يكن واصلا الى مقصوده وح لا بد وان يبقى من كونه متحركا شيء بالقوة فاذن
هو بالحركة متعلقة بان يبقى شيء منه بالقوة ولا يكون المقصود من الحركة حاصلا بالفعل وسائر الكمالات ليس كذلك
فان الشيء مثلا اذا كان مربعا بالقوة ثم صار مربعا بالفعل فحصول المربعية من حيث هو هو لا يستعقب شيئا
ولا شيء عند حصوله شيء منها بالقوة واذا عرفت هذا فنقول الجسم اذا كان في مكان وهو ممكن الحصول
في مكان اخر ففيه امكانان احدهما امكان حصوله في المكان الاخر وثانيهما امكان التوجه اليه
فهذان الامكانان اذا حصلا كان كمالا التوجه اليه متقدما على الحصول فاذن التوجه كمال اول للشيء الذي
بالقوة لكن لا من كل وجه لانه ليس كمالا للجسم من حيث انه جسم او من حيث انه انسان بل من الجهة التي باعتبارها
هو بالقوة فالحركة كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة وليس لقائل ان يقول هذا التعريف الذي ذكرتموه
اخفى منه لان كل عاقل يدرك ببديهة العقل التفرقة بين كونه متحركا وبين كونه ساكنا والامور التي ذكرتم لا يعرفها

الاذكياء من الناس وتعريف الواضح بالخفي منهي عنه في المنطق لانا نقول الشيء قد يكون متخيلا مثل ما يتخيل العوام
من الاشياء وقد يكون متصورا حقيقة علته نحو ما هو معلوم مفهوم لكل العقلاء بالبديهة من الحركة تخيل عامي و
ما ذكرنا بحث عن ماهية الحركة لتحقق في الذهن حقيقتها كما هي فلا يجوز للرجل العلمي ان يقتصر على ما يتخيله العامي
ولنرجع الى شرح المتن قوله الحركة يقال على تبدل حال قارة في الجسم يسيرا يسيرا على سبيل اتجاه نحو شيء و
الغرض منه تعريف ماهية الحركة فلنذكر شرح هذه القيود القيد الاول تبدل حال قارة معناه ان الحركة عبارة
عن تبدل حال مستقرة القيد الثاني يسيرا يسيرا معناه لا دفعة واحدة واحدة بل بالتدريج ويحترز به عن تبدل الصور
فان ذلك لا يسمى حركة بل كونا وفسادا القيد الثالث قوله على سبيل اتجاه نحو شيء معناه ان الحركة سواء كانت
طبيعية او ارادية فلا بد وان يكون نحو غرض ومطلوب قوله والوصول اليه هو بالقوة او بالفعل معناه
ان حصول ذلك الشيء المطلوب بالحركة اما ان يكون بالقوة واما ان يكون بالفعل لانه قبل تحقق الحركة وحالة التوجه
اليه بالحركة يكون موجودا بالقوة وعند تحقق ماهية الحركة يكون موجودا بالفعل قوله فيجب من هذا ان يكون الحركة
مفارقة لحال لا محالة معناه ان الحركة مفارقة عن حال الى حالة اخرى قوله ويجب ان تلك الحال تقبل التنقص
والتزيد لان ما خرج منه يسيرا يسيرا على سبيل اتجاه نحو شيء فهو باق ما لم ينقص الخروج عنه اليه جملة والا فلا خروج
عنه يكون دفعة الغرض منه بيان حكم من احكام الحركة وذلك هو ان الحركة قابلة للتزيد والتنقص وذلك لان
ما خرج عن القوة الى الفعل يسيرا يسيرا على سبيل اتجاه نحو شيء فشيء منه موجود بالفعل وشيء موجود بالقوة ما دام
يخرج اذ لو لم يكن كذلك لكان خروجه دفعة وايضا وكل ما كان خروجه الى الفعل يسيرا يسيرا لا يمكن ان يثبت به
الحال فيه في اي وقت فرض عند الخروج والا لما كان له خروج الى الفعل وكل ما كان كذلك فهو قابل للتزيد و
التنقص قوله فلذلك قال الحكماء هي فعل وكمال اول الشيء الذي بالقوة من حيث هو له بالقوة اعلم ان كلامه في تعريف
الحركة لا يخلو عن خبط وذلك لان الحكماء قالوا ان الحركة عبارة عن خروج الشيء في امر من الامور من القوة الى الفعل
يسيرا يسيرا او على التدريج ثم ارسطوطاليس في هذا التعريف وذكر رسما اخر فقال الحركة كمال اول لما بالقوة من حيث
هو بالقوة وكان الواجب عليه ان يختار احد هذين الرسمين ولا يخلطهما بالاخر على ان اخذ العبارة في
الجنس ردة الاولى وهو غير صحيح لان ماهية الحركة مستقصية عن عبارة وايضا ذكر لفظ الفعل والكمال معا في العبارة
الثانية من غير حاجة الى ذكر الفعل وايضا فلانه رتب الرسم الثاني للحركة على الرسم الاول فان كان الرسم
الاول صحيحا فلا حاجة الى الثاني وان لم يكن صحيحا كان الشيء علة لنفسه غير صحيح وبالجملة لا افهم هذا الكلام

خبط

الفصل الثاني فيما يقع فيه الحركة وفيما لا يقع وفيه مسائل المسئلة الاولى في ان الحركة لا تقع في الجوهر
قال المص وقد ظهر ان كل حركة ففيما يقبل النقص والزيد الشرح اقول لما فرغ من تعريف ماهية
الحركة شرع في بيان ما يقع فيه الحركة وما لا يقع فقدم الجوهر واحتج على ان الحركة لا تقع فيه وتقرير هذه الحجة ان
كل حركة ففيما يقع فيه الزيد والنقص فلا شيء من الجواهر يقع فيه النقص والزيد فينتج من الضرب الاول من
الشكل الثاني انه لا شيء من الحركات بواقعة في الجوهر اما بيان المقدمة الاولى فماخوذ من ماهية الحركة لان الحركة
ماهية متعلقة بالخروج الى الفعل يسيرا يسيرا واما بيان المقدمة الثانية وهو ان الصور الجوهرية لا تقبل الزيد
والنقص لانها عند تزيدها وتنقصها اما ان يبقى نوعها واما ان لا يبقى نوعها فان بقي فيكون ح قد حدث
منها شيء لم يكن او زال شيء كان مع كون تلك الصورة كما كانت فلم يكن التغير في الصورة بل في اوضاع عنها و
ان لم يبق فذلك عدم الصورة لا تزيدها ثم لا بد وان يحصل عقيبها صورة اخرى فتلك الصورة المتعاقبة اما ان
يوجد فيها ما يبقى اكثر من آن واحد او لا يوجد فان وجد فقد سكنت تلك الحركة فيكون حال الحركة لا حركة هف
وان لم يوجد ذلك يلزم هناك صور آنية متتالية وهو مح لامتناع تتالي الآنات فان قيل هذه الحجة يمنع
من الحدوث على سبيل التدرج سواء كان الحادث جوهرا او عرضا وذلك يقتضي المنع من الحركة في الكم والكيف
قلنا الحركة تستدعي متحركا موجودا والمادة وحدها غير موجودة فلا يصح عليها الحركة في الصورة بخلاف الحركة
في الكيف لان الموضوع غني في وجوده عن الكيفية فيصح ان يتحرك في الكيف اما المادة فغير موجودة بدون الصورة
فلا يمكن ان يتحرك في الصورة المسئلة الثانية في بيان وقوع الحركة في الكم قال المص اما الكمية فلانها تقبل النقص
الشرح اقول كل كم فهو قابل للنقص والزيد وكل ما كان قابلا للنقص والزيد فهو قابل للحركة ينتج من
الضرب الاول من الشكل الاول ان كل كم فهو قابل للحركة ثم الكم يقع فيه الحركة من وجوه احدها التخلخل والتكاثف
والثاني النمو والذبول اما التخلخل فهو ازدياد مقدار الجسم من غير انضمام شيء اخر اليه من الخارج ومن غير
حدوث الفرج في داخله والتكاثف هو انتقاص مقدار الجسم من غير انفصال شيء عنه ومن غير ان يكون زنة باطنة
واحتجوا على امكان ذلك بوجهين احدهما ان الجسم مركب من الهيولى والصورة والهيولى ليس لها في حد ذاتها
مقدار وما لا مقدار له كانت نسبته الى جميع المقادير على السواء فكما تقبل مقدارا كبيرا تقبل ايضا مقدارا
صغيرا وبالعكس وثانيهما ان الجسم متصل واحد والمقدار زائد عليه ثم ان الجسم البسيط كل جزء مساو للكل
في تمام الماهية والشيء اذا امكن اتصافه بصفة امكن ثبوت تلك الصفة لما يساويه وفي الماهية ح يمكن اتصاف كل

الجسم بصفة وبالعكس وبعوالمط فان قيل ما ذكرتم منقوض بالفلك لانه لا يمكن تبدل المقادير المختلفة عليه مع
ان ما ذكرتموه قايم فيه قلنا نحن ندعي امكان هذا الا في الاجسام العنصرية وثبت ان هيولاها متساوية
في الماهية فلهذا ادعينا ان نسبتها الى جميع المقادير على السواء فلا جرم امكن تبدل المقدار عليها اما الفلك
فلان هيولى مخالفة بالماهية لهيولى العناصر وان لكل فلك هيولى مخالفة بالماهية لهيولى الفلك الاخر ولهذا قيل
انه طبيعة خامسة فاذن لا يلزم من امكان تبدل المقادير المختلفة على العنصريات تبدلها على الفلكيات
وايضا فلان الجزء ما دام جزءا للكل فانه يمتنع ان يقبل مقدار الكل بل انما يمكن ان يقبله اذا انفصل عنه
ويمتنع انفصال الجزء عن الفلك فليس اذن يمكن ان تقبل جزؤه مقدار كله وليس جسم اخر يساوي طبيعته
طبيعة الفلك حتى يقبل الاصغر منه مقداره واما العناصر فيصح عليها الانفصال ويوجد ايضا جسم اخر يساويه
في الطبيعة فلا جرم صح هذا الكلام في العناصر دون الافلاك لا يقال يلزم على سياق كلامكم امكان ان يصير
البحر في مقدار قطرة منه وبالعكس لانا نقول كل جسم فله حد معين من المقدار لا يزايد عليه ولا ينقص عنه
يكون قسرا ولذلك القسر ايضا حد محدود ولا يمكن التجاوز عنه كما في الكيفيات فاندفع ما ذكرتم على ان
ذلك بالنظر الى المادة ممكن وانما امتنع ذلك لوجود القاسر واما حركة النمو والذبول فاعلم انه اذا ازداد
مقدار الجسم بسبب اتصال جسم اخر به وكانت الزيادة متداخلة في اجزاء المزيد عليه دافعة اجزاءه الى الاقطار متشبهة
بطبيعته فذلك هو النمو وضده هو الذبول والفرق بينهما وبين السمن والهزال ان الواقف في النمو قد يسمن لكان
المزايد في النمو قد يهزل وتحقيقه ان الزيادة اذا احدثت المنافذ في المزيد عليه ودخلت فيها وتشبهت
بطبيعته واندفعت اجزاؤه الى جميع الاقطار على نسبة واحدة في نوعه فذلك النمو واما السمن اذا صار سببا
لان اجزاءه الاصلية قد صلبت فلا ينفذ فيها الغذاء فلا جرم لا يتحرك اعضاؤه الاصلية قال
واما الاين فان وجود الحركة فيه ظاهرة جدا اقول لقايل ان يقول الحركة عبارة عن الحصول الاول
في الحيز الثاني وهذا المعنى غير قابل للتفاوت انما قلنا ان الحركة عبارة عن الحصول الاول في الحيز الثاني
لان الجسم حال الحركة اما ان يكون له حصول في حيز اخر واما ان لا يكون وحينئذ اما ان لا يكون حاصلا والا لما كان
موجودا فضلا من كونه متحركا فاذن يكون حاصلا في حيز ثم لا يخلو اما ان يكون حاصلا في حيز معين
او في غير حيز معين ومحال ان يكون حاصلا في غير معين لان ما لا يتعين لم يمتنع ان يكون موجودا وما لا وجود له
يمتنع حصول الجسم الموجود فيه فاذن الجسم حال الحركة يكون حاصلا في حيز معين فاذن الحركة عبارة عن الحصول

الاول في الحيز الثاني وهذا الحصول لا يقبل الزيد والنقص لان الجسم اما ان يكون حاصلا فيه واما ان لا يكون
وليس بين حصوله ولا حصوله فيه واسطة البتة واذا كان كذلك وجب ان يكون حدوث دون الحصول و
حدوث هذا اللاحصول دفعة ولا يمكن ان يكون على سبيل التدريج البتة فالجسم مادام حاصلا في ذلك الحيز فانه
فانه لا يمكن ان يكون فاذا صار لا حاصلا فيه فحدوث هذا اللاحصول انما يكون دفعة ففي الان الذي هو ان اللاحصول
لا بد ان يكون قد حصل في حيز اخر والكلام فيه كما في الاول وح يرجع حاصل الكلام الى ان الحركة عبارة عن
حصولات متعاقبة في احياز متعاقبة لانا نقول لا يمكن جعل الحركة عبارة عن نفس الحصول الاول
في الحيز الثاني لوجوه احدها ان هذا الحصول معلل بالحركة لانا نقول تحرك الجسم فحصل في الحيز وبين العلة
والعلة مغايرة للمعلول وثانيها ما بينا ان الحركة تقع في مقولات كثيرة منها الكم والكيف والاين
وغيرها والقدر المشترك بينها هو الكمال الاول لما بالقوة من حيث هو بالقوة او خروج الشيء من القوة الى الفعل
يسيرا يسيرا على سبيل الاتجاه نحو شيء فجعل هذا المشترك سمة للحركة ورابعها ان الحركة لو كانت نفس هذا الحصول
وهذا الحصول لا يقبل التفاوت وكذلك الحصول الثاني والثالث وغيرها لزم كون المسافة مركبة من
اجزاء لا تتجزى وقد ابطلنا ذلك فيما تقدم واما قوله الجسم حال تحركه اما ان يكون حاصلا في حيز واما ان
لا يكون قلت اخترنا القسم الاول قوله ذلك الحيز اما ان يكون معينا واما ان لا يكون قلنا ان عنيت به
انه في حيز واحد فليس كذلك بل حال تحركه ان بعضه حاصل في الحيز الاول وبعضه منتقل الى الحيز الثاني
ثم اذا تم الانتقال عن الحيز الاول وح حصل في الحيز الثاني فالجسم حال التحرك في الحيز عندنا على هذا الوجه
لانه قابل للقسمة على ما بينا والحركة بمعنى الحدوث عن القوة الى الفعل يسيرا يسيرا لا دفعة متوقعة
على هذه القاعدة والحكماء انما تكلمون في هذا الكلام بعد تقدير ان الجسم غير مركب من اجزاء لا تتجزى

السادسة

المسألة الخامسة في موضوع الحركة في متى قال الشيخ فاما متى فان وجوده للجسم بتوسط الحركة التفسير
الحق ان متى حاله كحال الاضافة في ان الحركة لا تقع فيه اولا بل تقع الحركة فيه تبعا لوقوع الحركة في موضوعاتها
وذلك لان متى نسبة الشيء الى زمانه فهي طبيعة غير مستقلة بل هي تابعة لموضوعاتها في التبدل والاستقرار
ولهذا قال في الشفاء يشبه ان يكون حال متى كحال الاضافة في ان الانتقال الاول كيف او كم ويكون
الزمان لازما لذلك التغير فيعرض نسبة التبدل في الاستقرار الى المسألة السابعة في الحركة والوضع قال
الشيخ واما الوضع فان فيه حركة [illegible] والمسألة الثالثة [illegible] في وقوع الحركة في الكيف

[illegible]

المسألة الثالثة

مقدم

قال الشيخ وقد توجد الحركات في الكيفيات مما يقبل التنقص والاشتداد كالتبيض والتسود التغير
اعلم ان الحركة في الكيف هو مثل ان يظهر الضوء الضعيف في الصبح ثم لا يزال يزداد ويتقوى الى ان يتكامل الضوء
ومثل ان ياخذ الحصرم من الحموضة الى الحلاوة يسيرا يسيرا الى ان يصل الحلاوة الكاملة ومثل ان ياخذ
من البياض الى السواد قليلا قليلا الى ان يكمل فيه السواد وقال الشيخ واما من قدس الله روحه ان
الاول وان كان في الظاهر كذلك لكنه في الحقيقة عبارة عن كيفيات متعاقبة وكل واحد منها في نفسه واحد لا
يقبل الاشتداد والتنقص فنحتج بان الضوء اذا ازداد فاما ان يحصل عند الازدياد شيء واما ان لا يحصل
فان لم يحصل شيء البتة فهو عند الازدياد كما كان قبل الازدياد هذا خلف وان حصل شيء زائد فهذا الحاصل
اما ان يكون عين ما كان حاصلا قبل ذلك واما ان يكون غيره والاول خلف لان الحاصل الآن ما كان حاصلا
قبل ذلك والحاصل قبل ذلك كان حاصلا فكيف يصدق على الشيء الواحد انه كان حاصلا وما كان حاصلا وانه
خلف وان كان الذي حصل الان مغايرا لما كان حاصلا قبل هذا كان الذي حدث الآن له هيئة مخصوصة
فهنا هيئات حدثت وتعاقبت فثبت ان الذي يظن انه تزايد وتكامل قليلا قليلا فان معناه في
الحقيقة يرجع الى تعاقب هيئات مختلفة في آنات متعاقبة وذلك يوجب القول بالجوهر الفرد فهذا
شك قوي ولعله يمكن ان يقال على هذا انه لا شك ان الضوء الكامل لا يحصل دفعة واحدة فان اول ما يظهر
هو الضوء الضعيف ثم بعد ذلك بمدة يتكامل الضوء وهذا معلوم بالضرورة وقولنا الضوء اذا ازداد فاما
ان يحصل عند الازدياد امر زائد او لم يحصل قلنا يحصل امر زائد لا شك فيه قوله هذا عين ما كان حاصلا او غيره
قلنا لا شك انه غيره قوله يرجع معناه ذلك الى حصول متعاقبة قلنا ان عنيت به ان ذلك الحاصل اولا
فني وحصل شيء اخر عقيبه فليس الامر كذلك لان ذلك الضوء الضعيف يزداد عندنا بانضمام شيء اخر من
الضوء اليه وكذلك الامر الى ان يكمل الضوء ويتم وبالجملة فان الضوء الكامل مرتبته بعد حصول الضوء
الضعيف الى ان ينتهي الى الكمال ولا شك ان الوجود يشهد بهذا قوله يلزم من هذا القول بالجوهر
الفرد قلنا هذا احد الى لات اللازم من هذا الكلام لانا بينا ان القول بالجوهر الفرد باطل ولنرجع
الى شرح المتن قوله وقد توجد الحركات في الكيفيات مما يقبل التنقص والاشتداد اعلم ان الحركة لا تقع في
جميع الكيفيات وانما تقع فيما يقبل الزيادة والنقصان قوله كالتسود والتبيض يعني ان يعلم الفرق
بين التسود والسواد والتبيض والبياض فان السواد والبياض من مقولة الكيف والتبيض والتسود

هو الحركة فان التسود عبارة عن صيرورة الشيء متصفا بالسواد بعد ان لم يكن كذلك فهذه الموصوفية هي الحركة
في السواد واتصاف الجسم بالسواد مغاير لنفس السواد فهذا هو المراد من التبييض والتسود المسئلة
الرابعة في بيان وقوع الحركة في المضاف قال الشيخ ~~وقد يوجد الحركات في الكيفيات~~ واما في المضاف
فان المضاف ابدا عارض لمقولة من المقولات فتابع لها في الشنقص والزيد فاذا اضيف اليه حركة فذلك بالحقيقة
لتلك المقولة التفسير ان المضاف يطلق ويراد به معنى الاضافة ويطلق ويراد به الذات التي عرضت لها
الاضافة ويطلق ويراد به المجموع منهما والمراد ههنا نفس الاضافة وهي طبيعة غير مستقلة بنفسها بل
هي تابعة لغيرها فان كان متبوعها قابلا للتزيد والتنقص كانت هي ايضا كذلك لانها لو بقيت بحالها
مع تغير موضوعها الى الاشتداد والتنقص ~~كانت هي ايضا كذلك لانها لو بقيت بحالها مع تغير موضوعها~~
~~الى الاشتداد والتنقص كانت هي ايضا كذلك لانها لو بقيت بحالها مع تغير موضوعها الى الاشتداد~~
والتنقص اشعر ذلك باستقلالها بنفسها المسئلة الخامسة في وقوع الحركة في الاين فليس الا متحركا
الا في الوضع ولا تتعجبن من قولنا انه لو توهم المكان المطيف به مفقودا كما كان ممتنعا كونه متحركا كان الهذا
من الموجودات مثالا وهو الجرم الاقصى واكثر الناس لا يدرون وراءه جسما يطيف به وهو الحق
المسئلة السابعة في الحركة في الوضع قال الشيخ واما الوضع فان فيه حركة على رأينا خاصة التفسير
اقول هذا هو الحجة الاولى على اثبات الحركة الوضعية وتقريرها ان الفلك الاعظم متحرك بالاستدارة على نفسها ثم ان حركته
المستديرة على نفسه اما ان تكون وضعية واما ان تكون مكانية واما ان تكون حركة في شيء اخر ومحال ان تكون حركة
مكانية لان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وليس وراءه جسم يحويه فاذن
لا يكون حركته في المكان فاذن اما ان يكون في الوضع او في غيره ومعلوم انها ليس في غيره فاذن حركته وضعية فهذا
تلخيص ما في الكتاب قال الشيخ ولان الجسم المتحرك بالاستدارة على نفسه اذا فرض في مكان التفسير
هذا هو الحجة الثانية على اثبات الحركة الوضعية وتقريره ان سائر الافلاك متحركة بالاستدارة على انفسها ثم ان حركتها ليست
مكانية لانها لا تخرج عن اماكنها بل انما يتغير نسبة اجزائها الى ما هو خارج عنه وهو اما الحاوي او المحوي وهذه النسبة هو
الوضع فالتغير فيها يكون تغيرا في الوضع ولنرجع الى شرح الكتاب قوله اما الوضع فان فيه حركة على رأينا خاصة فاعلم
انه ان عنى به ان الحركة الوضعية انما استخرجها هو ولم يسبق اليه احد ممن تقدمه فليس كذلك لان ابا نصر صرح بذلك
في مختصر له سماه بعيون المسائل فقال حركات الافلاك وضعية دورية ولا على ... هذه ... ان هذا ...

دون فرض تقدمه فالا وكذلك لان من تقدمه سبب احيازا وامكنة وراء الفلك الاقصى قوله كحركة الجسم المستدير على
نفسه فانه لو توهم المكان المطيف به معدوما لما امتنع كونه متحركا والمتحرك الحركة التي تكون في المكان لو توهم
المكان المطيف به معدوما لامتنع كونه متحركا اقول بل ان يقول كل ما لا يجوز الا الحركة المكانية فانه يمتنع كون المتحرك
حركة مستديرة على نفسه مع توهم عدم المكان وبالجملة فان هذا لا يثبت الا ببيان ان الفلك الاقصى متحرك بالاستدارة
على نفسه وانه ليس في مكان واذا ثبت هذه المقدمة ثبت ان حركته وضعية لا مكانية واما قوله ولان الجسم المتحرك
بالاستدارة على نفسه ان فرض في مكان فاما ان يباين كليته كلية المكان او يلازم كليته المكان ويباين اجزاءه بلا
اجزاء مكانه معناه ان غير الفلك الاقصى من الافلاك اذا تحرك على نفسه بالاستدارة فاما ان يخرج عن مكانه بالكلية
واما ان لا يخرج عن مكانه بالكلية لكن يتبدل نسبة اجزائه الى امور خارجة عنه اما حاوية او محوية قوله لكن ليس يتحرك
كليته عن المكان لان كليته لا تباين المكان وما لم تباين مكانه فليس متحركا في المكان فاذن كليته يلازم المكان
وتباين اجزاؤه اجزاء مكانه اعلم ان هذا تطويل لا فائدة فيه لان المقصود من هذا الكلام ههنا ان يثبت ان
سائر الافلاك وان كان تتحرك في مكانه لكنه لا يخرج عن مكانه ومن انصف علم ان هذا الكلام لا يفيد هذا المطلوب
وانه تكرار من غير فائدة ولا يليق بمثل مصنف الكتاب قوله وكل ما اختلف نسب اجزائه الى اجزاء مكانه فقد تبدل
وضعه فهذا حق قوله فهذا الجسم قد تبدل وضعه لحركته المستديرة فليس ههنا تبدل غير الوضع فالمراد منه ذكر
النتيجة وهو ان هذا التغير والتبدل ليس الا في الوضع قوله والوضع يقبل التنقص والاشتداد فيقال انتصب
وانتكس اعلم ان هذا الكلام جواب عن سؤال وهو ان يقال الوضع لا يقبل الاشتداد والتنقص فلا يقبل الحركة
فاجاب عنه بانه يصح ان يقال للشيء انه اشد انتصابا وانتكاسا وهذا يدل على انه قابل لهما وهو اعلم
المسئلة الثامنة في وقوع الحركة في الملك قال الشيخ واما الملك فان تبدل الحال فيه تبدل اولا في الاين فاذن لا
حركة فيه بالذات بل بالعرض التفسير اقول لا شك ان الملك لا يتغير ما لم يتغير الاين لانها مقولة نسبية فاذن تغير
الملك تابع لتغير الاين فاذن وقوع الحركة فيه يكون بالعرض لا بالذات المسئلة التاسعة في عدم وقوع الحركة في مقولة
ان ينفعل قال الشيخ واما مقولة ان ينفعل فلقائل ان يقول انه قد يتهيأ ان ينسلخ الشيء عن اتصافه بالفعل يسيرا
يسيرا الا من جهة تنقص قبول الموضوع لتمام الفعل على هيئة واحدة بل من جهة هيئته وكل ذلك اما لان القوة
ان كان فعله بالطبع جعلت تجوز يسيرا يسيرا واما لان الآلة والاداة ان كان فعله بها جعلت تكل يسيرا
يسيرا واما لان [illegible] في جميع ذلك يكون قد تبدل الحال اولا في القوة او العزيمة او الآلة ثم ثانيا في الفعل بالعرض

واما لان العزيمة ان كان فعله بالارادة
جعلت تنتقص يسيرا يسيرا

ليس له بالذات على ان الحركة ان كانت خروجاً عن هيئة فهي عن هيئة قارة وليس شيء من الانفعال كذلك فاذن
لا حركة بالذات الا في الكم والكيف والاين والوضع الشرح اقول اختلفوا في وقوع الحركة في مقولة ان ينفعل
وان ينفعل فبعضهم اثبت الحركة فيها والحق بطلانه لان الشيء اذا انتقل من التبرد الى التسخن فلا يخلو اما ان يكون
التبرد باقياً واما ان لا يكون ولا يصح ان يكون باقياً لان التبرد توجه الى البرد والتسخن توجه الى السخونة واذا كان
الامر كذلك لكان الشيء في حالة واحدة متوجهاً الى الضدين وهو محال فاذن التبرد لم يبق والتسخن انما وجد بعد وقوف
التبرد وبينهما زمان سكون لا محالة فليس هناك حركة من التبرد الى التسخن على الاستمرار واما الذي يقال ان الشيء قد
ينسلخ عن اتصافه بالفعل يسيراً يسيراً الا من جهة تنقص قبول الوضع لتمام ذلك الفعل بل بجهة نقصه فذلك
اما لان القوة تحوز يسيراً يسيراً ان كان الفعل بالطبع واما لان العزيمة تنفسخ يسيراً يسيراً ان كان الفعل بالارادة
واما لان تحلل الالة ان الفعل بها وفي جميع ذلك تتبدل الحال اولاً في القوة او العزيمة او الالة ثم يتبعه التبدل
في الفاعلية فاذن التبدل في الفاعلية بالتبعية لان الفاعلية والمنفعلية حالتان نسبيتان فيتبعان موضوعيهما
في البقاء والتبدل قال المصنف فالحركة هي ما يتصور من حال الجسم الخ الشرح اقول قوله فالحركة هي ما يتصور
من حال الجسم عن هيئة قارة يسيراً يسيراً وهو خروج عن القوة الى الفعل ممتداً لا دفعة هذا اعادة لتفسير
الحركة مع ترك قيد الخ وقوله بل الحركة كون الشيء بحيث لا يجوز ان يكون على ما هو عليه من اينه وكمه وكيفه
ووضعه قبل ذلك ولا بعده في علم ان افلاطون رسم الحركة بانها خروج عن المساواة ومعناه كون الجسم بحيث
لا يعرض له آن من الآنات الا وحاله في ذلك بخلاف حاله قبل ذلك وبعده وارسطو لما ابطل هذا الرسم بانها
كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة قال المصنف والسكون هو عدم هذه الصورة فيما من شانه ان يوجد فيه
الشرح اتفق الحكماء على ان السكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك وانما ذكر واهذا القيد للاحتراز عن
المفارقات وهذا المفهوم امر عدمي لكنه ليس العدم مطلقاً بل هو عدم خاص مضاف الى الملكة ومثل هذا العدم
يصح تقسيمه وتنويعه بالاضافة الى الملكة واعلم ان العقلاء اختلفوا في ان السكون هل هو امر ثبوتي او عدمي
والحق ان هذا الخلاف لفظي لان الجسم اذا استقر في المكان الواحد فله كونه مستقراً فيه ولا شك انه امر ثبوتي من مقولة
الاين وله كونه ليس بمتحرك ولا شك انه امر عدمي فان اريد بالسكون المعنى الاول فيكون السكون امراً ثبوتياً
وان اريد به المعنى الثاني فيكون السكون امراً عدمياً واعلم ان الشيخ طول الكلام ههنا واظن الحملة
على تقديمه هذا التطويل وهو هذا لا يعد وان يعرف ان السكون هو عدم هذه الصورة فيما من شانه

ان يتحرك رسما فاجاب عنه بان المعدوم مطلق ليس له ثبوت اصلا اما العدم الخاص فله ثبوت في الذهن
واذا كان له ثبوت في الذهن فيصح تنويعه وتقسيمه قوله لان ما هو بالاطلاق ليس بموجود مطلق فلا يمكن
ان يكون له وجود في شيء اخر البتة فحيث هو ان يكون المعدوم المطلق ليس له ثبوت في شيء اخر البتة قوله
والجسم الذي ليس فيه حركة وهو بالقوة متحرك لو لم يكن هذا الوصف الذي يصير به الجسم متميزا عن غيره يجب ان
يكون له لكان له لذاته ولو كان له لذاته لما باينه ولكنه يباينه اذ يتحرك فاذن هذا الوصف له لمعنى اعلم ان
غرضه من هذا الكلام هو ان يفرق بين العدم المطلق وبين عدم شيء في شيء من شانه ان يكون له ذلك ومعنى
كلامه هو ان الجسم الموصوف بعدم الحركة مع كونه فيه بالقوة لا يخلو اما ان يكون هذا الوصف له لذاته او لمعنى غير
ذاته ولا يجوز ان يكون لذاته والا لما فارقه لكنه قد يفارقه لانه يتحرك فاذن هذا الوصف له لمعنى ما قوله فاذن
هذا العدم له معنى ما فاذن العدم فيما من شانه ان يتحرك مفهوم في ذاته غير ذاته معناه ان هذا الوصف لما ثبت
انه ليس للجسم لذاته ثبت انه له لمعنى فاذن لعدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك مفهوم غير ذات ذلك الشيء قوله
واما العدم الذي لا يحتاج الشيء في ان يوصف به الى غير ذاته هو ما لا ينضاف الى وجوده وامكانه كعدم القرنين
في الانسان وهو في العقد والقول الوضعي من هذا الكلام ذكر الفرق بين عدم الشيء في الشيء مطلقا وبين عدم
الشيء فيما من شانه ان يكون ممكنا له فان الاول ليس بمعنى غير ذات الشيء واما الثاني فله معنى غير ذات
الشيء فيه ولقائل ان يقول اتدعي ان له مفهوما موجودا في الشيء في الخارج او تدعي ان له مفهوما ثابتا في الذهن
فان ادعيت الاول فهو محال لان العدم لا يكون له وجود في الخارج وان ادعيت الثاني فلا فرق بينهما لانه
كما ان عدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك له ثبوت في الذهن فكذلك عدم القرنين في الانسان له مفهوم في
الذهن واما عدم المشي فيه فهو حالة مقابلة للمشي فيه يوجد عند ارتفاع علة المشي وجودا ما بنحو من الانحاء
وله علة بنحو وهي بعينها علة الوجود ولكن عند ارتفاعها فانها اذا حضرت فعلت الوجود واذا غابت
يحصل ذلك العدم فهي علة بالعرض لذلك العدم فالعدم اذن معلول بالعرض فهو اذن يصح ان يوجد موضوعا
بالعرض معناه ان عدم المشي في الماشي حالة مقابلة للمشي في الماشي وذلك العدم يوجد عند ارتفاع علة الشيء
موجودا ما بنحو ما ولقائل ان يقول العدم كيف يتصور ان يوجد له الوجود والوجود والعدم متنافيان قوله
وله علة بنحو ما اي لذلك العدم علة ولقائل ان يقول العدم لا شيء فكيف يستدعي علة قوله وهي
بعينها علة الوجود ولكن عند ارتفاعها ان كان المراد منه ان علة العدم الذي هو السكون بعينها علة

الوجود الذي هو الحركة فهذا غير معقول بل ممتنع قوله فانها اذا حصرت فعلت الوجود واذا غابت فعلت
العدم فهي علة بالعرض لذلك العدم اقول ان كان المراد من هذا ان علة وجود الحركة علة للسكون بمعنى ان
عند عدم علة وجود الحركة يرتفع الحركة ويحصل السكون فهذا حق وهو الذي يقال ان عدم العلة علة العدم و
بالجملة فهذا الكلام على ظاهره محتمل ومع هذا ان كان الغرض منه بيان ان السكون عبارة عن عدم الحركة عما
من شانه ان يتحرك فهذا الكلام لا يفيد هذا المرام واما قوله فالعدم اذا معلول بالعرض فهو اذا ايصح
ان يوهم موجودا بالعرض فالمراد منه ظاهر والكلام عليه ان العدم كيف يصح ان يجعل موجودا ومثل هذا
الا الجمع بين المتناقضين وايضا فاي فايدة في هذا الكلام قوله وهذا العدم ليس هو لا شيء على الاطلاق
بل لا شيء ما في شيء معين بحال ما معينة وهو كونه بالقوة معناه ان عدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك ليس
هو عدم بالاطلاق بل هو عدم خاص وهذا الكلام مكرر الفصل الثالث في ان لكل متحرك
علة محركة غيره قال الشيخ نقول ان كل حركة توجد في الجسم اما الثانية اقول هذا هو الحجة الاولى على
ان علة حركة الجسم امر زايد عليه وتقريرها ان الحركة لا بد لها من مؤثر وذلك المؤثر اما ان يكون هو الجسم من حيث انه
جسم واما ان يكون معنى زايدا عليه ممتنع ان يكون الجسم من حيث انه جسم علة فيلزم ان يكون معنى زايدا عليه
فهذه مقدمات الاولى ان الحركة لا بد لها من مؤثر فبيانه ان الحركة امر ممكن لذاته لانها غير مستقلة بنفسها وكل
ممكن فلا بد له من مؤثر فالحركة لا بد لها من مؤثر اما بيان انه لا يجوز ان يكون العلة الموجبة للحركة هو الجسم
من حيث انه جسم لان الاجسام متساوية في جهة الجسمية فلو كان جسم ما من حيث انه جسم متحركا لكان كل
جسم متحركا لان الاستواء في العلة يوجب الاستواء في المعلول لكن ليس كل جسم متحركا لانا نشاهد بعض
الاجسام ساكنة فان قيل لم قلتم ان الاجسام متساوية في الجسمية سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون المحرك هيولى
الجسمية فنقول المراد من الجسم ههنا نفس الصورة المحسوسة من الاجسام مشتركة بينها قوله لم لا يجوز ان
يكون المحرك هو الهيولى قلنا هيولى الاجسام العنصرية مشتركة بينها فيلزم ما ذكرنا وايضا فلانه لا حصة
للهيولى الا القابل لا المؤثر فلا فيلزم ان يكون المؤثر من حيث انه مؤثر غير الهيولى قال الشيخ وايضا كل حركة
بعرض موجودة في الشيء اما الثاني اقول هذا هو الحجة الثانية على ان حركة الجسم ليست لذاته بل لعلة محركة غير ذاته
وتقريرها هو انه لو كانت حركة الجسم لذاته لوجب ان يكون كل جزء من الاجزاء المفترضة في الحركة باقيا لان
معلول الثابت يجب ان يكون ثابتا ولو كان باقيا لم تكن حركة لان الحركة انما توجد وتحصل بان يعدم شيء ويحصل

من حيث هي كذلك فيلزم انه لو كان متحركا لذاته لما كان متحركا وما ادّى ثبوته الى نفيه كان محالا فان قلت ما ذكرتم
منتقض بالفلك فانها متحركة لذاتها مع ان لها الاجزاء المفروضة في الحركة عنها قد ذهب الطبيعيات تقتضي الحركة بشرط
زوال حال ملائمة لها فيتجدد اجزاء الحركة لاجل تجدد القرب والبعد من تلك الحالة الملائمة والسكون انما يحصل عند
الوصول الى الحالة الملائمة واذا كان ايجاب العلة معلولها متوقفا على شرط لم يبق ذلك الايجاب عند فوات
ذلك الشرط فان قلت اذا جوزتم ذلك في الطبيعة فلم لا تجوزون في ذات الجسم بان يكون اقتضاؤه الحركة موقوفا
على حصول حالة منافرة حتى يتجدد اجزاء الحركة بسبب القرب والبعد من تلك الحالة المنافرة ويحصل السكون
عند زوالها قلت جميع الاحوال بالنسبة الى الجسمية متشابهة في الكل ولنرجع الى شرح اللفظ اما قوله
كل حركة تعرض موجودة في الشيء منسوبة الى قطع مسافة او كيفية او غير ذلك فانها في الحال يعدم من حيث هي كذلك
فمعناه ان كل حركة سواء كانت في الاين او الكيف او الكم او الوضع فان الاجزاء المفروضة فيها لا توجد معا و
وجود الحركة انما يتحصل بان يكون كذلك معناه ان الحركة انما يتحقق وجودها بان يكون اجزاؤها متقضية لانها
هيئة غير قارة قوله وليس شيء مما يوجد للشيء بذاته يعدم او يعدم عنه ما يتعلق بكونه هذه مقدمة اخرى
من هذه الحجة ومعناه انه لا شيء مما يكون للشيء بذاته يعدم شيء منه مع بقاء الذات ولا تتم هذه المقدمة الا
مع هذا القيد قوله فاذن ليس شيء من الحركات يوجد للشيء لذاته هذا ما ذكر المقدمتين صرح بلفظ النتيجة و
هو انه لا شيء من الحركات للجسم بذاته قوله فاذن كل حركة فلها علة محركة وتمام هذا الكلام هو ان يقال لما ثبت
ان حركة الجسم ليست للصورة الجسمية ولا المادية وجب ان يكون لعلة اخرى اما قوة واما صورة اخرى قال
الشيخ وهذه العلة المحركة النفس هذا هو الحجة الدالة على ان حركة الجسم ليست لذاته وتقريرها لو كان
الجسم فاعلا للحركة وانه قابل لها لكان الشيء الواحد فاعلا وقابلا لفعل واحد واللازم محال والمقدم مثله اما بيان
الشرطية فظاهر واما بطلان التالي فهو ان نسبة القابل الى الفعل بالامكان ونسبة الفاعل اليه بالوجوب
والوجوب والامكان متنافيان ولنرجع الى شرح اللفظ قوله وهذه العلة المحركة يعني ان تضاف
اليه التحريك وحدها فالمراد منه ان العلة الحركة للجسم مؤثرة في الحركة وحدها قوله ولا يجوز ان يقال ان الجسم
يحرك نفسه بالعلة المحركة وهو غير معقول قوله لانه لو كان الجسم يحرك نفسه بها لكان نفسه يتحرك عن نفسه بها
اعلم ان هذه شرطية متصلة لكن تاليها عين مقدمها لان مقدمها قوله لو كان الجسم يحرك نفسه بها وتاليها
قوله لكان نفسه عن نفسه بها ومعلوم ان التالي اذا كان عين المقدم كان الكلام هذرا قوله ... محركا

ومتحركا بحركة واحدة فمعناه ان الجسم ح يصير محركا ومتحركا معا قوله ولو كان كذلك لكان شيء واحد فاعلا
وموضوعا لفعل واحد وهو ملحوظ قوله وهذا مح على ما وضعنا في المبادي والمقدمات معناه ان كون الشيء
الواحد قابلا وفاعلا لفعل واحد مح وهذا وان كان من مبادي هذا العلم لكن الحق ان الشيخ ما وضعه في المبادي
والمقدمات قوله فاذن الفعل مضاف الى العلة وحدها لما ابطل بان الجسم لا يجوز ان يكون محركا لنفسه
صرح بالنتيجة وهي ان حركة الجسم مضافة الى علة اخرى مغايرة للجسم قال الشيخ وهذه العلة المحركة اما ان يكون موجودة
التفسير اقول لما بين ان المحرك للجسم قوة مغايرة للجسم اراد ان يذكر اقسامها وهذا التقسيم قد ذكره
في المبادي ونحن قد لخصناه هناك فلا حاجة الى اعادته الفصل الرابع في انه لا يجوز ان يتحرك الشيء
بالطبيعة وهو على حالة طبيعية وفي انه ليس شيء من الحركات بالطبيعة ملايمة لذاتها قال الشيخ
كل ما اقتضته طبيعة الشيء لذاته الخ التفسير الطبيعة لا تقتضي الحركة مطلقا وبرهانه ان الطبيعة امر ثابت
الذات والحركة امر غير ثابت الذات فلو كانت الطبيعة وحدها موجبة للحركة لكانت الحركة
ثابتة الذات فلا يكون الحركة حركة هف بل الحق ان الطبيعة انما توجب الحركة عند حصول غير ملايمة
للجسم في حال الطبيعة وردها اليها اما في الاين كالحجر المرمي الى فوق واما في الكيف كالماء المسخن
قسرا واما في الكم كالذابل ذبولا فرضيا ثم ما دامت الحالة الغير الطبيعية باقية بعثت الحركة وكانت
الطبيعة محركة له ليرده الى الحالة الملايمة وتختلف اجزاء الحركة بحسب اختلاف القرب والبعد من تلك
الحالة المطلوبة فاذا وصلت اليه انقطع التحريك الفصل الخامس في ان الحركة المستديرة
لا يكون طبيعية بل ارادية نفسانية قال الشيخ وكل حركة بالطبيعة فهي هرب عن حالة غير ملايمة الخ
التفسير اقول الحركة المستديرة ليست عن الطبيعة لان الحركة الطبيعية هرب عن حال غير ملايمة
وطلب حال ملايمة ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك فلا شيء من الحركة المستديرة بطبيعية واما ان الحركة
الطبيعية كذلك فلما ثبت فيما تقدم واما انه لا شيء من الحركة المستديرة هرب عن حالة غير ملايمة وطلب
لحالة ملايمة واما انها لا يمكن ان تكون هربا لان كل نقطة يتحرك عنها الجسم بالحركة المستديرة فحركته عنها
عين حركته اليها ح يلزم ان يكون المطلوب بالطبع مهروبا عنه بالطبع والمهروب عنه بالطبع مطلوبا
بالطبع وذلك مح فاذن الحركة المستديرة ليست هربا بالطبع عن شيء فان قيل ما ذكرتم منتقض
بالجزء المستقيم الحركة فانه يطلب بحركته نقطة او غيره ووصوله اليها [illegible] فنقول

مرية عنها ليس بصفة تتوجها اليها لا نعال ما ذكرتم يلزمكم في الحركة المستديرة الارادية لان كل نقطة تتحرك عنها

الجسم فحركته اليها عين توجهه اليها فيلزم ما ذكرتم لانا نقول اجاب الشيخ عنه في الاشارات بان

قال بل قد يكون ذلك في الارادة لتصور غرض يوجب اختلاف الهيآت ومعناه ان هذا

الحكم غير لازم في الحركة الارادية لان غرض المتحرك بالحركة لا يتم الا بالحركة المستديرة فيكون المطلوبة

والمهروبة بالعرض لا بالذات بخلاف الحركة الطبيعية واما انها لا يمكن ان يكون طلب لحالة ملائمة

فائتة فلوجهين احدهما ان الطبيعة اذا وصلت الجسم الى الحالة المطلوبة انقطع تحركها فلو كانت

الحركة المستديرة طبيعية لكانت منقطعة والتالي ممتنع على ما سنعرف ان شاء الله تعالى فالمقدم

مثله وثانيهما ان الطلب الطبيعي لكمال ثابت لا بد وان يكون على اقرب الطرق والا لكانت الطبيعة

صارفة عن ذلك الكمال فتكون الطبيعة متوجهة الى شيء ومنصرفة عنه وذلك محال واقرب

الطرق هو المستقيم فاذن كل حركة طبيعية فهي مستقيمة فيلزم منه ان كل ما لا يكون مستقيما لا

يكون طبيعيا بطريق عكس النقيض فثبت ان الحركة المستديرة ليست بطبيعية وانها ايضا ليست

قسرية لان القسر على خلاف الطبيعة فاذا لم يكن هناك طبيعة تقتضي اوا امتنع ان يوجد ما يخالفها

فامتنع كونها قسرية فاذن تكون ارادية لان الحركة اما ان يكون قسرية واما ان يكون طبيعية واما

ان يكون ارادية لان القوة المحركة اما ان لا يكون موجودة في المتحرك بل في شيء آخر مباين عنه وهو

التحريك القسري واما ان يكون موجودة فيه وهي اما ان تفعل الحركة باختيار وقصد وارادة و

شعور وهي الحركة الارادية واما ان يفعل بغير اختيار وشعور وهي الحركة الطبيعية ولما ثبت انحصار

الحركة في هذه الثلثة وثبت انها ليست بقسرية ولا طبيعية ثبت انها ارادية فان قيل لو كانت

الحركة الفلكية اختيارية لاختلفت ولم يبق على نهج واحد كالافعال الحيوانية قلنا الفعل الذي

يفعله الحيوان بالداعية الواحدة لا يكون مختلفا بل يكون على نهج واحد مستمر لا يتغير فيها ما لم

يتغير داعية الحيوان لا يتغير فعله فاختلاف الافعال لازم لاختلاف الاختيار لا انه لازم لنفس

الاختيار والا لاستحال استمرار الفعل لا يقال ان كل ذي داعية فانه واجب ان يتغير داعيته

لانا نقول هذا باطل لان الفعل يمكن استمراره لاستمرار داعيته واذا كان كذلك كانت الداعية

يمكن ابقاها البتة واذا كانت الداعية يمكن البقاء اذ لا وابدا امكن استمرار الفعل الاختياري

ازلا وابدا وعن هذا قال بطلميوس ان المختار اذا طلب الافضل ولزمه لم يكن بينه وبين الطبيعة
فرق ولنرجع الى شرح الفاظ الكتاب قوله فكل حركة بالطبيعة فهي هرب بالطبع عن حال هذا
هو المقدمة الاولى من برهان ان الحركة المستديرة ليست عن الطبيعة قوله وكل ما كان كذلك
فهو عن حالة غير ملائمة معناه انه لما كان كل حركة فهي هرب بالطبع عن حالة فاما ان تكون عن حالة
ملائمة او غير ملائمة لكنه يمتنع ان يكون عن حالة ملائمة فاذن الحركة الطبيعية تكون هربا عن حالة
غير ملائمة قوله وهذه الحركة ينبغي ان تكون مستقيمة ان كانت في المكان معناه ان الحركة ان
كانت هربا عن حالة غير ملائمة وكانت مكانية فيجب ان يكون حركة مستقيمة والفائدة في قوله
ان كانت في المكان هو الاحتراز عن الحركات الكيفية قوله لان هذه الحركة بميل طبيعي وكل ميل
طبيعي فعلى اقرب مسافة معناه هو ان الحركة التي هي هرب عن حالة غير ملائمة وطلب لحالة ملائمة وكانت
في المكان فهي لطلب كمال طبيعي فاثبت وح لابد وان تكون على اقرب الطرق لما مر قوله وكل ما كان
على اقرب مسافة فهو على خط مستقيم معناه اقرب الطرق هو المستقيم فكل حركة على اقرب طرق فهي المستقيمة
قوله فهذه الحركة على خط مستقيم معناه ان الحركة الطبيعية يجب ان تكون مستقيمة وهذه نتيجة هذه المقدمة
قوله فاذن الحركة المستديرة كالتي تكون على مركز وخارج عنه ليست عن الطبيعة لما اثبت ان كل
حركة طبيعية فهي مستقيمة فهذا يلزمه ان كل ما ليس بمستقيمة من الحركات فليست بطبيعية بطريق انعكاس
النقيض قوله وكذلك الحركة الوضعية معناه ان الحركة الوضعية الدورية ايضا ليست عن الطبيعة بعين
هذا البرهان واعلم ان حركات الافلاك كلها دورية الا ان حركة الفلك الاقصى ليست مكانية بل وضعية
وحركات سائر الافلاك مكانية قوله وكيف تكون الحركة الوضعية بالطبيعة وقد ثبت ان كل حركة بالطبيعة
فانها هرب عن الطبيعة عن حالة غير طبيعية هذه حجة اخرى على ان حركات الافلاك غير طبيعية ومعناه
ان كل حركة طبيعية فهي هرب عن حالة غير ملائمة وهذه المقدمة قد ثبت مما مر قوله والطبيعة لا تفعل بالاختيار
بل انما تفعل افاعيلها بالتسخير والطبع ولا تقصد حركاتها اعلم انه لما ثبت ان كل حركة طبيعية فهي
هرب عن حالة غير ملائمة فنقول الحركة الدورية لا يمكن ان تكون كذلك لما بين ان كل نقطة يتحرك عنها
الجسم بحركة مستديرة فهربه عنها هو عين طلبه لها فتكون الشيء مقصودا بالطبع ومهروبا عنه بالطبع
وذلك مح كان للقائل ان يقول ما ذكرتم من المحال لازم من الحركة الدورية الارادية فاجاب

عنه بان الطبيعة لا يفعل بالاختيار بل انما يفعل على نهج واحد ولا يختلف اقتضاؤها وحركاتها واذا كان

كذلك فلا يمكن ان يكون شيء واحد مطلوبا بالطبيعة ومهروبا عنها بخلاف الارادة فان من الجائز

ان يكون غرض المريد والمختار لا يحصل الا من الحركة الدورية فانما بالذات هو ذلك الغرض والحركة الدورية

انما يكون بالعرض قوله فلتنضع الحركة الوضعية بالطبيعة فيكون للهرب الطبيعي عن الوضع الطبيعي و

كل ما كان للهرب الطبيعي عن الوضع الطبيعي وكل ما كان للهرب الطبيعي عن شيء غير طبيعي فانه لا يكون

قصد طبيعي بالعود الى ما فارقه بالهرب فاذن الحركة المستديرة الوضعية لا يكون فيها قصد طبيعي

بالعود الى ما فارقه هذا كذب معناه ان الحركة الوضعية الدورية لو كانت طبيعية لكانت للهرب

عن حالة غير طبيعية وكل ما كان يهرب بالطبع عن حالة غير طبيعية فلا يكون منه عنها قصد الى ما فارقه

بالعود ينتج ان الحركة الوضعية لو كانت طبيعية لما كان فيها قصد بالعود الى ما فارقه لكن كل حركة دورية

فان كل نقطة يتحرك عنها فان الحركة عنها هي بعينها قصد الى الحركة اليها فيلزم ان يكون الشيء الواحد

مقصودا وان لا يكون مقصودا وهذا محال قوله والذي اوجب وضع الحركة الوضعية طبيعية معناه

ان هذا المحال انما لزم من الحركة الوضعية طبيعية وما لزم عنه المحال فهو محال فكون الحركة الوضعية طبيعية

محال فهي اذن عن اختيار وارادة اعلم انا لما ذكرنا ان الاقسام ثلثة الحركة القسرية والارادية والطبيعية

فلا يلزم من رفع الحركة الطبيعية اثبات الحركة الارادية لكن لما ابطلنا ذلك بما ذكرنا لزم هذا وباقي

الكلام تعرفه مما ذكرنا **الفصل السادس** في ان الحركة قابلة للقسمة بالقوة لا الى نهاية ولا في

غاية السرعة ولا في غاية البطوء **قال الشيخ** ان امكن وجود حركة غير متجزئة امكن وجود مسافة غير متجزئة هذا

الفصل قال هذا هو البرهان على ان الحركة قابلة للقسمة لا الى نهاية وتقريره ان نقول ان كانت المسافة

قابلة للقسمة لا الى نهاية كانت الحركة ايضا كذلك والمقدم حق لما بينا في ما تقدم مثله بيان الشرطية من

وجهين احدهما ان الحركة مطابقة للمسافة والمسافة اذا كانت قابلة للقسمة كانت الحركة ايضا كذلك وثانيهما

انه اذا قطع المتحرك مسافة منقسمة بجزء من الحركة ان فرضنا انه غير قابل للقسمة فلا شك ان الحركة الى نصف

تلك المسافة نصف الحركة الى كلها فيلزم ان يكون ذلك الجزء من الحركة منقسمة وقد فرضناها غير منقسمة

هذا خلف وهذا الخلف انما لزم من فرض تلك الحركة غير منقسمة فيلزم كونها منقسمة وهو المطلوب **قال**

الشيخ ونقول ان الحركة الخ **الفصل** قال هذا هو الحجة الثانية على ان الحركة غير مركبة من اجزاء لا يتجزى

ولابد من تقديم تعريف ماهية البطؤ والسرعة اعلم ان الحركة السريعة هي التي تقطع مسافة اطول في الزمان المساوي او التي تقطع المثل في زمان اقل واذا عرفت هذا فنقول البطؤ في الحركات ليس لتخلل السكنات لانه لو كان كذلك فاذا قدرنا طايرا سائرا بطيئا من اول اليوم الى نصفه ولا يقف البتة ويقطع بطيرانه مسافة معينة ولا شك ان الشمس بالحركة اليومية تقطع ربع الفلك فلو كان التفاوت بين حركة الشمس وحركة الطاير لتخلل سكنات فيما بين حركات الطاير كانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات الطاير الى حركاته كنسبة زيادة حركات الشمس على حركات الطاير في السرعة لكن حركات حركة الشمس زايدة على حركات الطاير بالف بالاف مولفة فسكنات الطاير زايدة على حركاته الاف مولفة ولو كان كذلك لما ظهرت تلك الحركات القليلة في تلك السكنات الكثيرة وليس الا كذلك لانا لا نحس في حركات الطاير بشيء من السكنات البتة فعلم ان التفاوت بين الحركتين ليس لتخلل السكنات واذا ثبت هذا لزم كون الحركة متجزية لانها لو كانت غير متجزية فاذا قطع جرم ما مسافة بتلك الحركة الغير المتجزية فاما ان تكون تلك المسافة متجزية واما ان لا تكون ومحال ان تكون متجزية والا لكانت الحركة فيها متجزية وقد فرضناها غير متجزية ومحال ان لا يكون متجزية لان الابطاء اما ان يقطع في ذلك الزمان مثلها او اكثر منها او اقل منها ومحال ان يقطع مثلها والا لما كان ابطاء ومحال ان يقطع اكثر منها والا لكان اسرع ومحال ان يقطع اكثر منه اقل منها والا لتجزات المسافة وقد فرضناها غير متجزية فثبت ان كون الحركة غير متجزية يفضي الى احد من المحالات وكان محالا ولنرجع الى شرح الفاظ الكتاب واعلم ان هذا الكلام ظاهر الى قوله لكن من الظاهر ان الحركة تكون اسرع من حركة واما بعده فليس بظاهر ولا افهم منه

الفصل السابع في وحدة الحركة

قال الشيخ الحركة قد تكون واحدة بالجنس اقول الحركة اما ان تكون واحدة بالشخص واما ان تكون واحدة بالجنس اما الوحدة الشخصية في الحركة فانما تتحقق عند وحدة موضوعها وزمانها وما هي فيه اما وحدة الموضوع فلابد منه في وحدة كل عرض فان السواد الموجود في احد الجسمين يمتنع ان يكون بعينه موجودا في الجسم الاخر وكذلك وحدة الزمان فان الجسم اذا عاد سواده بعد زواله لم يكن العايد هو الاول لاستحالة اعادة المعدوم فكذلك الحركة لابد لها في وحدتها من وحدتها واما انه لابد مع وحدتها من وحدة ما فيه الحركة فلانه يمكن ان يكون متحركا يقطع مسافة وينمو ويستحيل مع ذلك بحيث يكون ابتداء هذه الحركات وانتهاؤها واحدا فيكون هناك اتحاد في الموضوع والزمان والحركة ليست واحدة فالحركة الواحدة هي التي موضوعها وزمانها ومسافتها واحدة

الواحدة بالجنس هي التي تقع في مقولة واحدة او في جنس واحد من الاجناس التي تحت تلك المقولة مثل النمو والذبول فانهما

واما وحدتها النوعية فانما تتحقق بما عنه الحركة واليه وما فيه واما وحدتها الجنسية فانما تتحقق باشتراكها في جنس
ما اعلى واما اسفل ولنرجع الى شرح الفاظ الكتاب اما قوله الحركة قد يكون واحدة بالجنس وقد يكون واحدة بالنوع
وقد يكون واحدة بالجنس وقد يكون واحدة بالشخص فالمراد منه ان الوحدة الواقعة في الحركة على ثلثة اوجه
على ما ذكرنا. قوله والحركة الواحدة في الجنس هي التي تقع في مقولة واحدة او في جنس واحد من الاجناس التي تحت
تلك المقولة مثل النمو والذبول فانهما واحد بالجنس اي في الكم ومثل التسود والتبيض فانهما واحد في الجنس اي في
الكيف والتسخن والتبرد واحد بالجنس الاقرب لانه في الكيفية الانفعالية فالمراد ان الحركات كلها ان كانت
مكانية او في الكيفية او في الكمية فهي متحدة في الجنس العالي وان اتفقت في الجنس الاسفل كالصاعد والهابط و
كالانتقال من البياض الى السواد وبالعكس فهي متحدة في الجنس الاسفل قوله والحركة الواحدة في النوع هي التي ٢
ان كانت ذات جهة مفروضة كانت في نوع واحد وعن جهة واحدة الى جهة واحدة وفي زمان ما ومثل تبيض ما
متبيض ما وتسخن ما متسخن ما وكذلك الصعود للصعود والتسفل للتسفل هذا الكلام فيه تشويش واضطراب
لان قوله الحركة الواحدة في النوع هي التي ان كانت ذات جهة مفروضة كانت في نوع واحد يشعر بان الحركة ان
كانت في جهة غير موجودة كانت في نوع واحد لان الجهة المفروضة هو التي لا يكون موجودة في الخارج لكن يقدرها
ويفرضها وهذا الكلام غير مستقيم قوله وعن جهة واحدة الى جهة واحدة وفي زمان مساو فاعلم ان اتحاد
الزمان ليس شرطا لاتحاد الحركة في النوع لان الزمان من عوارض الحركة واختلاف العوارض لا يوجب اختلاف المعروض
فالحركة الواحدة بالنوع هو ان لا يختلف ما منه الحركة وما اليه وما فيه الحركة وعدم اختلاف الزمان ليس بشرط قوله
وتنقل حركة واحدة بالشخص التي تكون مع ذلك كلها من متحرك واحد بالشخص في زمان واحد فالمراد منه هو ان وحدة
الحركة بالشخص انما يتحقق بوحدتها في الجنس والنوع ووحدة المتحرك والزمان قوله ويكون بين الحركة الشخصية
هي بوجود الاتصال فيها فالمراد منه ان وحدة الحركة الشخصية وحدة اتصالية حتى لو قدرنا محركا حرك جسما وقبل
انقطاع حركته او معه يوجد محرك اخر كما لو قدرنا مغناطيس يجذب الحديد ثم فسدت طبيعته في ان وحدث ك
ذلك معنا طبيعي اخر في الزمان بحيث لا يكون بين تعطيل الاول وابتداء الثاني بالتأثير فصل كانت الحركة لا محالة
واحدة وكذلك الماء المسخن بنيران متلاحقة فان ذلك التسخن يكون واحدا مستمرا اللهم الا ان في تلك الحركة بسبب
نسبتها الى المحركات انقسام لكن مثل هذا الانقسام لا يبطل الوحدة الاتصالية كما ان الحركة الفلكية مع اتصالها
يعرض لها انقسام [illegible] بسبب الشروق والغروب [illegible] قوله والحركات المختلفة في النوع لا تتصل [illegible]

و هذا بين بنفسه لان الاختلاف في الجهة شرط التضاد **الفصل الثامن في تطابق الحركات** قال الشيخ

الحركات المتطابقة نعني بها التي يجوز ان يقال لبعضها اسرع من بعض **التفسير** قال الحركات قد تكون متطابقة و
قد لا تكون والحركات المتطابقة هي ان تكون بعضها اسرع من بعض او ابطا او مساوية له في السرعة والسريع هو الذي
يقطع مسافة مساوية للذي يقطعه الاخر في زمان اقصر والذي يقطع ازيد مما يقطعه الاخر في زمان مساو والبطيء
هو الذي يقطع مسافة في مثل ما قطع الاخر فاذا اردنا ان نقايس بين حركتين في السرعة والبطوء فلا بد من اعتبار حال
مسافة الحركة فان امكن بين المسافتين اللتين فيهما الحركة مقايسة بالزيادة والنقصان امكنت المقايسة بين الحركتين
في السرعة والبطوء والا فلا واذا عرفت ذلك فنقول اما الحركة المكانية فان مسافتها قد تكون متطابقة بالفعل
مثل خط لخط وارتفاع لارتفاع وقد تكون متطابقة بالقوة مثل المثلث والمربع فانهما لا يتطابقان الا بان
يقطع احدهما قطعا ثم يرد الى نظام يحصل منه الاخر وقد تكون متطابقة بالتوهم وان لم يكن ممكنة تطابق
المستدير والمستقيم لانه يمكن ان يتوهم بينهما المساواة فيحصل الانطباق وهذه المقايسة وهمية واذا
عرفت انواع مقايسة المسافات عرفت انواع مقايسة الحركات المكانية واما الحركة في الكيف فقد تكون
هذه المقايسة فيها قريبة وقد تكون بعيدة اما القريبة فهي ان تتشابه مبدأها ونهايتها مثل ان ياخذ كل واحد
منها من السواد الحالك ويتوجه الى البياض اليقق فان ابتدأ معا وانتهيا فهما متساويان في السرعة
والا فاحدهما اسرع واما البعيدة فان تكون الاعتبار بالضد مثل ان ياخذ الاول من السواد الى البياض
والاخر من البياض الى السواد فان اخذ احدهما لا من السواد بل مما يقرب من السواد وجب ان يكون الاخر
اخذ من الاخر كذلك وبالجملة فيكون نسبة المبدأ والمنتهى في احدهما شبيهة بما في الاخر فان تساويا زمانهما
فقد تساويا في السرعة والا فاحدهما ابطأ واما في الكم فالامر فيه ما ذكرناه في الكيف **الفصل التاسع**

في تضاد الحركات وفيه مسائل المسئلة الاولى في حد الضدين **قال الشيخ** فنقول اولا ان الضدين لهما
التفسير هذا التعريف مشتمل على قيود الاول الاول هما اللذان موضوعهما واحد اعلم انا قد عرفنا الموضوع
وذكرنا انه يقع على معنيين مختلفين والمراد هنا الموجود المتقوم بنفسه المقوم لما يحل فيه واعلم ان الموضوع
على هذا التفسير اخص من المحل لان المحل ينقسم الى ما يتقوم بالحال فيه وهو الهيولى والى ما يتقوم بنفسه ويقوم الحال فيه
والقيد الثاني قوله وهما ذاتان يستحيل ان يجتمعا فيه فلا بد وان يشترط في الضدين كونهما ذاتين وجوديين و
الاخر عدميا لما كان التقابل بينهما تقابل التضاد بل يكون تقابل السلب والايجاب او تقابل العدم و

والحكم التضاد الثالث قوله ولا يستحيل تعاقبهما اولى من قول الشيخ بل هما الذاتان اللتان قد يتعاقبان لانه لا يجب
تعاقب الضدين بل يجوز خلو الشيء الواحد عن الضدين التضاد الرابع قوله وبينهما غاية الخلاف وانما ذكر هذا
القيد تحرزا عن المثلين اذ لا يجوز اجتماعهما في محل واحد وهما ذاتان لكن ليس بينهما غاية الخلاف المسئلة الثانية
في بيان علة تضاد الحركات قال الشيخ وبعد ذلك فنقول ان تضاد المتحركين التفسير ينبغي ان يعلم
ان الحركة متعلقة بامور ستة المحرك والمتحرك وما فيه الحركة وما منه وما اليه والزمان يجب ان يتعلق تضاد الحركات
بواحد من الامور الستة فنقول تضادها ليس لتضاد المتحركات لانه قد يوجد تضاد المتحرك ولا يوجد تضاد
الحركة وقد يوجد تضاد الحركة ولا يوجد تضاد المتحرك اما الاول فلان حركة الحجر قسرا الى فوق مساوية لحركة النار
الى فوق طبعا مع تضاد المتحركين واما الثاني فلان حركة الحجر بالطبع الى اسفل وبالقسر الى فوق متضادان
مع ان المتحرك واحد وبهذا يعلم ان التضاد بينها ليس لتضاد المحركات وليس التضاد بينها لتضاد الزمان
لانه لا تضاد في الازمنة وبتقدير ذلك فهي عارضة للحركة وتضاد العوارض لا يوجب تضاد الموضوعات وليس
ايضا تضادها لتضاد المسافة فان المسافة بين السواد والبياض واحدة مع ان الحركة من احدهما الى الآخر متضادة
للحركة من الآخر اليه وكذلك المسافة بين الفوق والسفل واحدة والانتقال من احدهما الى الآخر تضاد الانتقال
من الآخر اليه فبقي ان يكون علة تضاد الحركات تضاد ما عنها وما اليها وهو المطلوب ولنرجع الى شرح
الكتاب قوله ان تضاد المتحركين لا يوجب بين الحركات تضادا فمعناه ان تضاد المتحركين ليس علة لتضاد
الحركات وليس تضاد الحركات هو تضاد المتحركين قوله فانه قد يتحرك اشياء متضادة حركة واحدة بالنوع
كما يتحرك حار وبارد حركة واحدة بالنوع فالمراد منه ما ذكرنا من حركة الماء قسرا الى فوق وحركة النار طبعا
الى فوق فالحركتان واحدتان بالنوع والحركات المتساوية في النوع لا تتضاد البتة قوله ولو كان تضاد
الحركات لانها عن متحركات متضادة لما كان ولا شيء من الاضداد يحرك حركة واحدة معناه ان تضاد المتحرك
لو كان علة لتضاد الحركات لزم تضاد الحركات المتفقة في النوع وهو قبيح قوله فاذن تضاد المتحركين
ليس هو الموجب لتضاد الحركتين لما ذكر الدليل اردفه بالنتيجة قوله ولو كان تضاد الحركتين لاجل تضاد
المتحركين بان يكون حقيقة تضادهما هو تضاد المتحركين لكان كل حركتين متضادتين عن ضدين معناه
لو كان تضاد الحركتين معللا بتضاد المتحركين لعدم تضاد الحركتين عند عدم تضاد المتحركين لانتفاء المعلول عند
انتفاء العلة قوله وذلك كذب لان بعض الاشياء يوجد هو بعينه متحركا حركتين متضادتين لوجود

حد النقض دائما وذلك كشيء واحد يبيض مرة ويسود اخرى ويعلو مرة ويسفل اخرى فالمراد منه ان الحركات المتضادة
قد توجد مع عدم تضاد المتحرك لانها توجد مع وحدة المتحرك قوله فليس اذن تعلق حقيقة التضاد في الحركات
المتضادة بتضاد المتحركات معنا. لما ثبت ما ذكرنا لزم ان لا يكون تضاد الحركات معللا بتضاد المتحركات
وبعض هذا البرهان يعلم انه غير معلل بتضاد المحركات ولما كان هذا ظاهرا عند العقل لاجرم لم يصرح به الشيخ
تعويلا على فهم المتعلم قوله ولا ايضا بالزمان لان الحركات كلها تتفق في نوع الزمان فاذا ليس
شيء من زمان في حركتين مختلف وكل ما يتضاد به الحركات مختلف لزم ان الزمان لا يتضاد به الحركات فالمراد
منه ان تضاد الحركات ليس لتضاد الزمان لان الازمنة غير مختلفة في الماهية وكل ما لا يختلف في الماهية فلا يوجب
تضاد انواع الشيء والازمنة لا يوجب تضادا في الحركات قوله ولا ايضا تضاد الحركات هو لتضاد
ما فيه يتحرك لانه قد يوجد حركتان متضادتان يسلكان مسافة واحدة او طريق واحد من كيفيتين فمعناه
ان تضاد الحركتين لا يتعلق بتضاد ما فيه الحركة اعني المسافة او الطريق لانه قد يوجد تضاد الحركات مع عدم
تضاد ما فيه الحركة كما ذكرنا قوله بل تضاد الحركات هو بتضاد الاطراف اذ كانت الحركات انما تختلف
اما في جهاتها واما في هيئة ما فيه يتحرك واما في المحرك لها والمتحرك بها او الزمان معنا. انه لما ثبت ان الحركة
متعلقة بامور ستة وثبت ان تضادها ليس لتضاد المحرك والمتحرك وما فيه الحركة والزمان لزم ان يكون تضادها
لتضاد ما منه الحركة وما اليه الحركة وهما الاطراف والجهات وهو المطلوب المسئلة الثالثة في ان الحركة المستقيمة
لا تضاد الحركة المستديرة قال الشيخ فاذا ثبت هذا الاصل فنقول الحركة المستقيمة لا تضاد الحركة المستديرة
المكانية لانهما لا يتضادان في الجهات وكل حركتين متضادتين متضادتي الجهات واما قلنا ان الحركة المستقيمة
لا تضاد المستديرة في الجهات لان المستديرة لا جهة فيها بالفعل لانه لا نهاية لها بالفعل لانها متصلة واحدة
ثم ان فرض جهتان وطرفان مشتركان للمستقيم والمستدير كان توجه المستدير اليهما جميعا بالسواء وكلما
فرض جهتان متضادتان للضدين امتنع ان يكون توجه احدهما اليهما بالسواء الشرح اقول لما ثبت
ان تضاد الحركات لتضاد الاطراف والجهات لزم ان لا يكون بين الحركة المستقيمة والمستديرة تضاد ولان الحركات
المستديرة لا طرف لها بالفعل لانه لا نهاية لها بالفعل وان فرض لها طرف لكن هو بعينه مبدا ومنتهى
وتضاد الحركات لتضاد مباديها وغاياتها المسئلة الرابعة في ان الحركات المستديرة لا تتضاد قال
الشيخ ونقول انه لا يتضاد من الحركات المستديرة ايضا الشرح الحق ان الحركات المستديرة لا تتضاد

لانا نمنع ان تضاد الحركات لتضاد الاطراف والنهايات اعني ما منه وما اليه وفي الحركات المستديرة لا تتحقق
هاهنا ما نظن من ان الحركة مثلا على التوالي تضاد الحركة لا على التوالي فظن باطل لان كل واحد منهما تفعل مثل ما
فعل الاخر لكن في النصف الاخر من ذلك المدار مثلا المنحدر من السرطان الى الجدي على التوالي مسافة الاسد
والسنبلة والميزان والعقرب والقوس والمنحدر من السرطان الى الجدي لا على التوالي مسافة الجوزاء و
الثور والحمل والحوت والدلو والصعود بالعكس قد فعل كل واحد منهما ما فعله الاخر لكن في النصف الاخر
والفلك لما كان متشابه الاجزاء كان النصفان متشابهين في الماهية والاطراف والنهايات ايضا متساوية في
الماهية فلا يكون شيء منها سببا لتضاد الحركات فهي اذن غير متضادة ولنرجع الى شرح الفاظ الكتاب قوله
نقول انه لا تضاد بين الحركات المستديرة هذا هو المطلوب قوله لانها لا تختلف في النهايات
وكل حركتين متضادتين مختلفتين في النهايات بل تتضادان هذا هو البرهان على المطلوب وتقريره هو ان كل حركتين
متضادتين مختلفتان في المبادي والنهايات بل تتضادان والحركات المستديرة لا تختلف في المبادي والنهايات
ينتج لا شيء من الحركات المستديرة بمتضاد قوله ولكن قد يمكن ان توهم خلاف الماخذ فيها تضادا وذلك غير حق
فالمراد منه ما ذكرنا انه يظن ان الحركة على التوالي تضاد الحركة لا على التوالي وذلك ظن باطل لما مر والشيخ طول الكلام
ههنا والمقصود ما ذكرنا المسألة الخامسة في ان تضاد الحركات ليس بحصول في نفس الاطراف بل في التوجه
اليها قال الشيخ وهذا التضاد غير متعلق بنفس الطرف اقول استدل على ان تضاد الحركات ليس بحصول
في نفس الاطراف بل للتوجه اليها وتقريره هو انه لو كان التضاد بحصول في نفس الاطراف لما كان بين الحركات
الموجودة تضاد موجود والتالي باطل فالمقدم مثله فاذن التضاد للتوجه الى الاطراف بيان الشرطية هو
انه لو كان الحركات متعلق بنفس الطرف لما حصل التضاد الا عند موافاة النقطة الغائية ولو كان كذلك لما كان
التضاد حاصلا الا عند انتهاء الحركات ولو كان كذلك لما كان التضاد حاصلا بين الحركات الموجودة تضاد
موجود واما بطلان التالي فلان الحركات الداخلة تحت جنس واحد مثل التسود والتبيض متضادان
لان التسود والتبيض متوافقان في الجنس ومشتركان في الموضوع وهما معنيان وجوديان وبينهما
من الخلاف اكثر مما بينها وبين النصف وغيره فهو غاية الخلاف ولا معنى للتضاد الا ذلك واما في النمو
والذبول فلكل واحد منهما حد محدود في الطبع متوجهان اليه وبينهما غاية الخلاف فهما متضادان وكذلك الحال
في التخلخل والتكاثف واما الحركة المكانية المستقيمة فلان الصاعدة منها ضد للهابطة لانها لا تجتمعان معا و

وسعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف وكذلك الحركة المتيامنة والمتياسرة فثبت ان تضاد الحركات
ليس للوصول الى الغايات المتضادة بل للتوجه اليها ولنرجع الى شرح الفاظ الكتاب قوله وهذا التضاد
غير متعلق بنفس الطرف بان يتعين بل بجهتيها معناه ان تضاد الحركات ليس لتضاد الاطراف المتعينين المتضادين
بل يتعلق بتضاد الجهتين قوله ولو كان نفس الطرف موجبه لما كان تضاد الا عند موافاة النقطة النهائية
معناه ان الموجب لتضاد الحركتين لو كان هو الحصول في الطرف المتضاد لما حصل التضاد الا عند الحصول
في الطرف وعند الحصول في الطرف ينتهي الحركة وح لا يكون التضاد حاصلا عند الحركة فلا يكون التضاد
حاصلا بين الحركات الموجودة قوله لكن بين الحركات الموجودة تضاد موجود كما بين فهذا هو استثناء
نقيض التالي لينتج نقيض المقدم وهو انه ليس التضاد بين الحركات للوصول الى الغايات المتضادة بل للتوجه اليها
قوله واما بيان ان في الحركات الموجودة تضادا موجودا فرجعنا نشرع في بطلان التالي قوله قد توجد
حركتان لا يجتمعان وهما يتعاقبان هذا هو الحجة على ان التضاد حاصل بين الحركات الموجودة والشيخ قررها في
الحركة المستقيمة اما انه قد يوجد حركتان لا يجتمعان معا وهما يتعاقبان ويتعاقبان على الموضوع وكلاهما وجوديان
ثم قد يوجد فيها ما بينهما خلاف لا يمكن ان يكون من حركتين خلاف فوقها وهي المتوجهتان في الاتي عن ضدين
الى ضدين اعلم انه قد يكون حركتان متعاقبتان لا يجتمعان معا ويتعاقبان على موضوع واحد وهما
معنيان وجوديان ولا شك في انهما مختلفان ثم الاختلاف بينهما اما ان يكون اختلافا لا يمكن ان يكون بين حركتين
مختلفتين خلاف فوقه وهما حركتان مختلفتان في التوجه عن ضدين الى ضدين مثل الحركة الهابطة والصاعدة
واما ان يكون الاختلاف بينهما اختلافا ليس في الغاية بل يمكن ان يكون بين حركتين خلاف دونه وكل حركتين
وقعتا على الصفة الاولى فمتضادتان قوله فاذن في الحركات المستقيمة تضاد ولما ذكر البرهان
اردف بالنتيجة قوله وهذا برهان يدل على الحد ايضا اقول ان غرضه ان هذا الكلام يدل على
ان احد الضدين ما ذكره بهذا يناقض ما ذكر في المنطق ان الحد لا يكتسب بالبرهان قوله ولنختم
هذا القول في الحركات المتضادة ونستعمل ما مثلنا في الحركات المستقيمة الى غيرها لما اثبت التضاد
في الحركات المستقيمة فقط او سبق هذا البرهان الى سائر الحركات اعني الكم والكيف الفصل
العاشر في التقابل بين الحركة والسكون قال الشيخ قد بينا انا نعني بالسكون الخ التفسير
اعلم ان التقابل على اربعة اقسام تقابل السلب والايجاب وتقابل التضاد وتقابل المتضايفين وتقابل العدم والملكة

والتقابل بين الحركة والسكون ليس تقابل السلب والايجاب ولا تقابل التضاد ولا تقابل التضايف فاذن هو تقابل
العدم والملكة ثم زعم بعضهم ان السكون في المكان مقابل للحركة عنه لا الحركة اليه وزعم اخرون ان السكون في المكان
الذي اليه الحركة وشيخنا والامام قدس اسرارهما ذهبا الى ان السكون في المكان مقابل للحركة عنه واليه واحتج
الشيخ على صحة ان السكون في المكان مقابل للحركة عنه لا الحركة اليه هو ان السكون ليس عدم اي حركة اتفقت
والا لكان عدم حركة متوهمة للجسم في مكان خارج سكونا حتى لو وجد الجسم متحركا لا في ذلك المكان كان ساكنا
وهو باطل بل العدم المقابل هو السكون في المكان الذي سلب فيه الحركة والحركة في المكان بعينه مفارقة المكان
بعينه وكل مفارقة للمكان بعينه فهي الحركة عنه لا الحركة اليه فاذن السكون المقابل انما يقابل الحركة عن المكان
لا الحركة اليه واعلم ان الشيخ اورد في الشفاء حجتين احدهما ان الحركة متادية الى السكون في نهايتها والشيء
لا يتادى الى مقابله فالسكون في النهاية لا يكون مقابلا للحركة والثانية ان السكون في النهاية كمال للحركة وكمال
الشيء لا يكون مقابلا له وهذه الحجة اوردها في اخر هذا الكلام ثم زيف هاتين الحجتين اما الحجة الاولى فقال هي
باطلة لان الحركة الى المنتهى متادية الى عدم ذلك الحركة بالاتفاق واذا جاز تاديها الى عدمها فلم لا يجوز تاديها
الى مقابلها بان يكون ذلك العدم هو المقابل واما الثانية فلا نسلم ان السكون في المنتهى كمال للحركة وكيف و
يمتنع تحققه معها بل هو كمال للمتحرك

الفصل الحادي عشر في الزمان وفيه مسايل

المسيلة الاولى في اثبات ان الزمان مقدار الحركة قال الشيخ كل حركة تفرض في مسافة على مقدار من السرعة

النقض هذا هو الحجة على ان الزمان مقدار الحركة وتقريرها هو ان نفرض امورا ثلثة احدها ان نفرض مسافة وحركة
في مسافة على مقدار من السرعة وحركة اخرى مثلها على مقدارها من السرعة وابتدائا معا فلا شك انهما تقطعان
المسافة معا الثاني ان نفرض ان احديهما تقطع من المسافة اقل مما تقطعه الاخرى الثالث ان نفرض انه ابتداء
معها بطيء واتفقا في الاخذ والترك فلا شك ان البطيء يقطع اقل مما تقطع السريع واذا كان كذلك كان
بين اخذ السريع الاول وتركه امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء معين وبين اخذ
السريع الثاني وتركه امكان اقل من ذلك بتلك السرعة المعينة بحيث يكون هذا الامكان جزء من
الامكان الاول فاذن هذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فاذن هذا الامكان اما مقدار او
ذو مقدار اما ان يكون ثابتا باقيا واما ان يكون منقضيا والاول محال لانا قد ذكرنا ان الحركة السريعة
والبطيئة اذا اشتركتا في المسافة كان وقت ترك البطيئة بعد ترك السريعة والامكان الذي باقيا لما حصل

التفاوت بين البطيئة والسريعة في المسافة لانه يكون وقت حركة البطيئة اطول من وقت حركة السريعة فاذن الزمان
مقدار متصل منقضي الاتصال سيال وكل ما كان كذلك فله مادة وموضوع ثم هو اما ان يكون مقدارا لنفس
المادة واما ان يكون مقدارا لهيئة فيها ومحال ان يكون مقدارا لنفس المادة لانه لو كان مقدارا للمادة لكان
بزيادته زيادة المادة وح يلزم ان يكون الابطا اعظم لان هذا المقدار في الابطا اكثر والتالي باطل فالمقدم مثله
فهو اذن مقدار لهيئة فيها وتلك الهيئة اما ان تكون قارة واما ان تكون غير قارة ومحال ان تكون هيئة قارة
لان مقدار الهيئة القارة لابد وان يكون قارا فاذن هو مقدار هيئة غير قارة وهو الحركة ولهذا لا يتصور
الزمان الا مع الحركة وكذلك النائم اذا لم يكن له شعور بالحركة لم يكن له شعور بالزمان كما في حق اصحاب
الكهف وهذا المقدار غير مقدار المتحرك وغير مقدار المسافة وغير نفس السرعة والبطوء اما انه غير مقدار المتحرك
فلما ذكرنا واما انه غير مقدار المسافة فلان المتحركات قد يتحد في مقدار المسافة ويختلف في مقدار هذا الامكان فان
الذي يقطعه السريع مثلا في نصف ساعة يقطعه البطيء في ساعة وتتحد المتحركات في هذا الامكان ويختلف في
مقدار المسافة مثل ان الساعة الواحدة اذا قطع السريع فيه فرسخا قطع البطيء فيها نصفه واما انه ليس نفس
السرعة والبطوء لان الحركة من اول المسافة الى اخرها مساوية لنصف تلك الحركة في السرعة والبطوء ومخالفة
لها في المقدار فاذن مقدار من الحركة زايد على سرعتها وبطوئها فاذن هو مقدار خارج عن هذه المادة وبه و
هو المطلوب ولنرجع الى شرح لفظ الكتاب وقوله كل حركة تفرض في مسافة على مقدار من السرعة واخرى مثلها
على مقدارها من السرعة وابتدأتا معا فانهما تقطعان المسافة معا فالمراد منه ما ذكرناه في الفرض الاول
واظن انه لا حاجة الى فرض حركتين بل لو فرض حركة واحدة سريعة في مسافة على قدر من السرعة لكفى لانه
لابد وان يحصل بين ابتداء تلك الحركة وبين انتهائها امكان يتسع لقطع تلك المسافة بتلك الحد من السرعة وقوله
وان ابتدا احدهما ولم يبتدي الاخر ولكن تركا معا فان احدهما يقطع دون ما يقطع الاول فالمراد منه
ان الحركتين المتساويتين في السرعة وفي وقت الترك اذا ابتدات بعد ابتداء الاولى وجد هذا السريع
الثاني قطع مسافة اقل قوله وان ابتدا معه بطيء واتفقتا في الاخذ والترك وجد البطيء قد قطع اقل
والسريع قد قطع اكثر المراد منه ما ذكرنا في الفرض الثالث والفايدة فيه بيان ان هذا الامكان
مغاير لمقدار المسافة وذلك لان الحركة البطيئة والسريعة ان تشاركا في هذا الامكان وجب ان تتفاوتا
في مقدار المسافة وان تشاركا في مقدار المسافة وجب ان يتفاوتا في هذا الامكان وذلك ظاهر

الدلايل على ان هذا الامكان مقدار المسافة قوله فاذا كان ذلك كذلك كان بين السريع الاول وحركة امكان
قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء معين وبين اخذ السريع الثاني وحركة امكان اقل من ذلك
تلك السرعة المعينة معناه انا اذا فرضنا هذه الحركات تحصل بين ابتداء السريع الاول ومن انتهائه امكان
يتسع لقطع تلك المسافة بتلك الحد من السرعة ولا يمكن بالحركة الواقعة على ذلك القدر من السرعة اذا كانت فيه
اقل من تلك المسافة ويحصل امكان قطع مسافة معينة ببطوء معين اقل من الاول ويحصل بين السريع الثاني وحركة
امكان اقل من ذلك تلك السرعة المعينة فاذن يحصل هنا امكانات مختلفة يتسع كل واحد لقطع مسافة معينة بحركة
معينة قوله فيكون هذا الامكان طابق جزءا من الاول ولم يطابق جزءا منقضيا معناه ان هذا الامكان يكون
جزءا من الامكان الاول قوله وكان جزء من هذا الامكان التنقض لانه لو ثبت الحركات بحال واحدة لكان
تقطع المسافات في السرعة اي وقت ابتدات وتركه مسافة واحدة بعينها معناه ان هذا الامكان غير
ثابت بل منقض لانه مطابق للحركة والحركة منقضية لانها لو كانت باقية لما اختلفت الحركات السريعة في
المسافة اي وقت ابتدات وتحركت وهذا ح قوله ولما كان امكان اقل من امكان هذه حجة اخرى
على ان هذا الامكان منقض قوله واذا كان ذلك كذلك وجد في هذا الامكان زيادة ونقصان
معناه انه يلزم من هذا ان هذا الامكان قابل للزيادة والنقصان قوله واذا كان كذلك كان هذا الامكان
ذا مقدار يطابق الحركة وينقسم الحركة باجزائها التي لها من المسافة معناه واذا كان هذا الامكان قابلا
للزيادة والنقصان ومنقضيا كان هذا الامكان مقدارا او ذا مقدار يطابق الحركة قوله فاذن
ههنا مقدار للحركات مطابق لها فهذا كالمكرر قوله وكل ما طابق الحركات فهو متصل ومنقض
الاتصال متجدده فاذن هذا المقدار متصل ومنقض الاتصال متجدده فاذن هذا المقدار مدة اي
متصل مع التقضي معناه ان هذا الامكان لما كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة والمفارقة
والتطبيق كان مقدارا متصلا منقضي الاتصال متجدده وهذا نتيجة تلك الامور المذكورة في ابتداء الحجة
قوله وهذا المقدار وجوده في مادة لانه يوجد منه جزء بعد جزء وكل ما كان كذلك فكل جزء يفرض منه حادث
وكل حادث ففي مادة كما قيل في المبادي او عن مادة فالمراد منه ان هذا الامكان الذي ثبت مقدار
منقض لابد وان يكون في مادة لانه لما كان متجددا كان كل جزء منه بعد الاخر وح يكون كل جزء منه حادث
وكل حادث مفتقر الى مادة او عن مادة وتلك النتيجة ملزومة على ما ذكره في المبادي قوله وليس هذا عن مادة ولانه يجوز

المادة والصورة لا يحدثان حدوثا اوليا بل الهيئة والصورة فهو اذن مقدار في مادة معناه ان المادة والصورة
لا يحدثان بسبب الا في الزمان فيمتنع احداثهما الا في الزمان قوله وكل مقدار يوجد في مادة وموضوع فاما ان يكون
مقدار المادة او لهيئة فيه ولكن ليس هذا المقدار للمادة لانه لو كان مقدار المادة بذاتها لكان بزيادتها زيادة
المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر واعظم والابطأ بالعكس فقد ثبت ان هذا الامكان
مقدار في مادة قال انه اما ان يكون مقدار المادة التي هو فيه واما ان يكون لهيئة فيها لكنه ليس مقدار المادة
لانه لو كان مقدار المادة لكان ازديادها موجب لزيادة المادة قوله ولو كان كذلك لكان كل ما هو
اسرع اكبر واعظم هذا انما يلزم ان لو كان هذا المقدار في الاسرع اكبر واعظم لكنه ليس كذلك بل هذا المقدار في
الابطأ اكبر واعظم فاذن ينبغي ان يقال لو كان كذلك لكان الابطأ اعظم واكبر حجما لان هذا المقدار
في الابطأ اعظم وهذا تحقيق قوله فاذن هو مقدار لهيئة لما ابطل احد جزئي المنفصلة ثبت الاخر
قوله وكل هيئة فاما قارة او غير قارة معناه ان كل هيئة اما ان يكون باقية مستمرة واما ان لا يكون
والاول هو الهيئة القارة والثاني هو الهيئة الغير القارة قوله فهو اذن اما مقدار هيئة قارة او هيئة غير
قارة بحكم المنفصلة المتقدمة قوله لكنه ليس مقدار هيئة قارة فان كل هيئة قارة فرض لها مقدار فاما ان يكون
مع تمام مقدارها في المادة او لا يكون ولكن ليست يكون هذه الهيئة مع تمام مقدارها في المادة لان كل هيئة
هكذا فانه يظهر في المادة زيادة بزيادتها ونقصان بنقصانها وليس كذلك وايضا ليست لا يكون بتمام
مقدارها في المادة لانها يبقى مع الزيادة خارجة عن المادة وليس شيء من هيئات المواد كذلك وهذا
تحقيق الغرض منه اثبات ان هذا الامكان ليس مقدار هيئة قارة وذلك لوجهين احدهما ان مقدار الهيئة
القارة يجب ان يكون قارا وهذا المقدار غير قار بل هو منقضي فاذن لا يكون مقدار هيئة قارة فاذن
يكون مقدار هيئة غير قارة وثانيهما ان هذا المقدار اذا كانت فيه هيئة قارة لمادة فاما ان يكون
تمام مقدارها في المادة واما ان لا يكون بل بعضها يكون خارجا عن المادة ومحال ان يكون تمام مقدارها
في المادة والا لكانت المادة تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وهذا خلف ومحال ان يكون بعضها
خارجا عن المادة لانه ليس شيء من هيئات المواد كذلك قوله فاذن ليس مقدار هيئة قارة فهو اذن
مقدار هيئة غير قارة وهو الحركة اعلم انه لما ابطل ان يكون هذا المقدار مقدارا لهيئة قارة والهيئة
اما قارة واما غير قارة لزم ان يكون هذا المقدار مقدارا لهيئة غير قارة وهي المسماة [illegible]

فاذن الزمان مقدار الحركة وهو المطلوب قوله ولهذا لا يتصور الزمان الا مع الحركة ومتى لم يحس بحركة لم يحس بزمان مثل ما قيل في قصة اصحاب الكهف اعلم انه انما ما ذكر هذا الكلام استدلالا بل ذكر تاكيدا لتلك الحجة والمراد منه ان كل من لا شعور له بالحركة لا شعور له بالزمان ومروره كما في حق اصحاب الكهف وغيرهم من الذين يمنع قوله وهذا المقدار غير مقدار الجسم لما قيل معناه ان هذا الامكان الذي ذكرنا انه هيئة غير قارة ليس مقدار الجسم لوجوه احدها ان مقدار الجسم المتحرك هيئة غير قارة وهذا الامكان ليس هيئة قارة وثانيها ما ذكرنا في بيان انه ليس مقدار الحادة قوله وغير مقدار المسافة لانه لو كان مقدار المسافة لكانت الحركات المتفقة في مسافة واحدة واحدة بعينها في السرعة والبطؤ ولم تكن الحركات المختلفة في السرعة والبطؤ تقطع في المقدار مسافات مختلفة كما قيل معناه وليس هذا المقدار هو مقدار المسافة لانه لو كان مقدار المسافة لما اختلفت الحركة البطيئة والسريعة في هذا المكان لانه قد يتساوى سريعان وبطيئان في السرعة والبطؤ ويتخالفان في هذا المقدار كما يعلم معناه ان هذا المقدار ليس نفس السرعة والبطؤ لانه قد يتساوى سريعان في احدهما ويتخالفان في هذا المقدار بان ابتدا احدهما بالحركة ولم يبتدئ الاخر كما ذكرنا في العوض وكذلك قد يتساوى بطيئان في البطؤ ويختلفان في هذا المقدار وهذا يدل على ان هذا الامكان مغاير لنفس السرعة والبطؤ ولنفس الحركة قوله فاذن هو مقدار خارج عن هذا هو النتيجة ومعناه اذ ثبت ان هذا الامكان مغاير لمقدار المتحرك ولمقدار المسافة ولنفس السرعة والبطؤ المسئلة الثالثة في ان الزمان ليس مبدا زماني قال الشيخ وهو بحيث لو فرضت الحركة معدومة اصلا لم ~~ينقص~~ قال رحمه الله هذا هو الحجة الاولى على ان الزمان غير محدث حدوثا زمانيا وتقريرها انه لو كان الزمان محدثا حدوثا زمانيا لكان فرض حركتين مستويتين احديهما ازيد من الاخرى في المقدار بينهما في ابتداء الحركة الاولى اما ان يكون ممكنا واما ان يكون ممتنعا ومحال ان يكون ممتنعا لوجهين اما اولا فلانه لا امتناع في ان الموجد يقدر ان يخلق حركة او حركات تنتهي مع بداية الحركة الاولى ولا مقدار ويقدر ان يخلق حركة اخرى ازيد منها بمقدار ينتهي مع بداية الحركة الاولى ~~ولا مقدار~~ واما ثانيا فلان هذا الامتناع اما ان يكون عائدا الى المقدور واما ان يكون عائدا الى القادر ومحال ان يكون عائدا الى القادر والا لانقلب العجز الى القدرة فاذن فرض هاتين الحركتين ممكن ومع لا يخلو اما ان امكن ان يبتدئ

الحركتان العظمى والصغرى وتنتهيا معاً وانه لا يمكن ذلك ومحال ان يمكن ذلك والا لما كانت احديهما اعظم وازيد
من الاخرى وقد فرض كذلك فاذن يكون لاحديهما تقدم على الاخرى فاذن قبل حصول حدوث الحركة امتداد
لا يحصل فيه الا الحركة الصغرى وامتداد آخر ازيد من الاول بحيث يمكن ان يحصل فيه الحركة العظمى وذلك
الامتداد لا محالة يكون امرا وجوديا قابلا للزيادة والنقصان فيكون مقدارا منقضيا وقد بينا ان
مثل هذا لا بد له من حركة وموضوع فيلزم وجود الحركة والزمان والجسم حال ما فرض معدوما هف
فاذن الزمان ليس محدثا حدوثا زمانيا ولنرجع الى شرح الفاظ الكتاب قوله ولو بحيث
لو فرضت الحركة معدومة اصلا لم ننازع في ان نوجدها كان يقدر ان نخلق حركة او حركات قبل الاولى
تنتهي مع بداية الاولى ولها مقدار فالمراد لو كانت الحركات لها اول زماني لامكن فرض حركة او حركات
لها مقدار وتنتهي مع بداية الحركة الاولى التي فرضت انها اول الحركات قوله وانه لم يمكن ان نخلق منها
مطابق لها في البدو اعظم منها وينتهي معها بلا شريطة معناه انه يمكن ايضا فرض حركة اخرى اعظم منها
وينتهي معها عند بداية الحركة الاولى لكن لا يمكن ان تكون هذه الحركة مطابقة لتلك الحركة في الابتداء والانتهاء
لانه ح تكون الحركة الصغرى مساوية للحركة العظمى وذلك محال قوله واذا كان كذلك عرفت امكان وقوع حركتين
مختلفتين في العدم وكان هناك امكانان معناه انه يلزم ح امكان وقوع مختلفين في العدم قبل
الحركة الاولى ويلزم من ذلك امكانان قوله فلا يخ اما ان يكونا معا او لاحدهما تقدم لكن ليسا معا لانهما
لو كانا معا لكانت الحركتان العظمى والصغرى يمكن ان تنتهيا معا وذلك مح فاذن احدهما يكون قد تقدم
والآخر تخلفه وطابق بعض منه هذا ظاهر مما ذكرنا قوله وكل شيئين هذه صورتهما فيهما مقداران
معناه ان كل ما كان قابلا للزيادة والنقصان والتفاوت والتساوي والتطبيق فلا بد وان
يكون مقدارا قوله فاذن هذا الامكان المقدر ومقداره واحد عند عدم الاشياء معناه
يلزم من ذلك ان يكون هذا الامكان مقدارا وجوديا عند عدم الاشياء قوله وهذا كما قيل
من الاشياء التي في موضوع وعند وجود الحركة فيه معناه ان هذا المقدار لا بد له من حركة وموضوع و
قد بين ذلك فيما تقدم وكل ما كان كذلك وجد معه وجوده الموضوع والحركة قوله وقد فرضنا معدومين
معناه انا نتكلم على تقدير ان تكون الاشياء كلها معدومة وح يلزم اجتماع الوجود والعدم وهو مح
قوله فاذن الزمان ليس بمحدث حدوثا وبانه هذا هو نتيجة الدليل المذكور قوله اي حدث

حركتين

اي الجسم وص

ابداع لا يسبقه محدثه بالزمان والمدة بل بالذات لما بين الحدوث الزمانى عن الزمان اثبت حدوثه على وجه
غير هو الحدوث الذاتى وسيأتى شرح الحدوث الذاتى ان شاء الله تعالى وحده. قال المص ولو كان له
مبداء زمانى لكان حدوثه بعد ما لم يكن. ام الشارح هذا هو الحجة الدالة على ان الزمان ليس له مبداء زمانى وتقريرها
لو كان الزمان محدثا حدوثا زمانيا لكان عدمه قبل وجوده. وهذه القبلية ليست نفس العدم لان العدم
قبل كالعدم بعد وليس القبل البعد ولا ايضا نفس الوجود فاذن هو امر زايد على الوجود والعدم وهو معنى
لا يثبت مع البعد وذلك هو الزمان فيلزم ان يكون الزمان موجودا حال ما فرض معدوما وهو مح فاذن
يلزم ان لا يكون الزمان حادثا حدوثا زمانيا بل هو حادث حدوثا ذاتيا ولنرجع الى شرح المتن قوله
لو كان له مبداء زمانى لكان حدوثه بعد ما لم يكن اى بعد زمان متقدم معناه انه لو كان للزمان اول
زمانى لكان حدوثه بعد عدمه ومعنى حدوثه بعد عدمه اى يكون معدوما فى زمان ثم ينقضى ذلك الزمان
ويحدث هو وهذا باطل لما تقدم مثله قوله فكان بعد القبل غير موجود معه معناه يكون وجوده
بعد قبل سابق عليه قوله فكان بعد قبل وقبل بعد معناه ان هذه القبلية اذا كانت حادثة حدوثا
زمانيا كانت قبلية اخرى قوله فكان له قبل غير ذات الموجود عند وجوده معناه ان هذه القبلية
ليست نفس الموجود عند وجوده بل هى امر زايد سابق عليه قوله وكل ما كان كذلك فليس هو اول
قبل معناه ان الزمان الذى فرض انه اول الزمان لا يكون اولا لانا بينا انه يلزم ان يكون قبله زمان
قوله وكل ما ليس اول قبل فليس مبداء للزمان كله معناه ان ابتداء الزمان هو الذى لا يسبقه قبل بل
يكون هو اول كل قبل والزمان الذى فرض اول الازمنة ليس هو اول كل قبل قوله فالزمان مبدع
اى يسبقه باريه فقط هذا هو النتيجة قال المص ومعنى المحدث الزمانى انه لم يكن ثم كان اقول الشارح
هذا هو الحجة الدالة على ان الزمان ليس له بداية زمانية وتقريرها هو ان المحدث الزمانى هو الذى لم يكن ثم كان
فقولنا لم يكن اما ان يكون معناه انه كان وقت او حال لم يكن هو فيه موجودا ثم تقضى ذلك الوقت
او الحال فصار هو موجودا واما ان يكون معناه العدم بالقياس الى اللاوجود والثانى مح لانه لو كان
العدم بالقياس الى اللاوجود حدوثا لكان البارى تع حادثا لانه يصدق عليه انه لم يكن فى العدم فاذن
معنى قولنا لم يكن معناه عدمه بالقياس الى مدة منقضية واللميكنية ثابتة للمحدث ازلا فالزمان ثابت
ازلا ولنرجع الى المتن لا الكتب نيخ اما قوله ومعنى المحدث الزمانى انه لم يكن ثم كان ومعناه انه لم يكن

انه كان حال هو فيه معدوم وذلك محال او وقد وجد بالعكس وسيظهر فانه ان كان معنى لم يكن عدما لا في وقت
مضى ماض بل عدم بالعكس اي لا وجود فان العدم ليس بموجود في اللاوجود فمعناه ان قولنا لم يكن اشارة
الى وقت معين قد مضى لانه لو لم يكن اشارة الى عدم لا في وقت معين قد مضى بل كان اشارة الى عدم كذلك
الى اللاوجود لكان البارى حادثا لانه ليس بموجود في العدم قوله بل هو نحو من الموجودات غير موجود
مثل انه غير موجود في الحركة والاستحالة والتغير وليس انه غير موجود في شي كما انه ليس معنى انه ليس في شي وانه ليس
شي واحد هذا الكلام ظاهر وليس فيه فايدة لان الحجة تتم بدونه قوله فاذن الزمان ليس محدث حدوثا
زمانيا هذا الكلام نتيجة من الحجة قوله والحركة كذلك معناه انه لما ثبت ان الزمان لا بد فيه من الحركة
وانه ليس اول زماني لزم ان لا يكون للحركة ايضا اول زماني المسئلة الثالثة في ان الزمان مقدار الحركة
المستديرة قال الشيخ وسنبين انه ليس كل حركة كذلك اي [illegible] لما ثبت ان الزمان متعلق بالحركة
وان الزمان ليس له اول واخر زماني اراد ان يثبت ان تلك الحركة المستديرة وتقرير هذا الكلام هو ان
كل حركة سوى المستديرة فلها اول واخر لان الحركة الغير المستديرة اما ان تكون في الكم او الكيف او الاين
ولكل واحد منها مبدا ومنتهى اما الحركة في الكم فلانها انتقال من الصغر الى الكبر وبالعكس واما الحركة في الكيف
فلانها انتقال من احد الضدين الى الاخر واما الحركة في الاين فهي انتقال من مكان الى مكان منها غاية
البتة ثم الحركة اما ان يكون طبيعية واما ان يكون قسرية واما ان تكون ارادية اما الطبيعية فهي هرب
طبيعي عما عنه الحركة وتوجه طبيعي الى ما اليه الحركة ومتى كان الامر كذلك فعند الوصول الى المطلوب لا شك انه
تقف فلو كان الزمان متعلقا بمثل هذا التغير لزم من عدم هذا التغير عدم هذا الزمان وعدم الزمان
محال لانه لو عدم لكان عدمه بعد وجوده بعدية بالزمان فيلزم وجود الزمان عند عدمه وذلك محال
واما القسرية فهي بعد الطبيعية واذا لم يصلح الحركة الطبيعية لكونها حافظة للزمان فالاولى ان لا يصلح
القسرية كذلك واما الارادية الغير المستديرة فغير دايمة فاذن الحركة الحافظة للزمان هي الحركة المستديرة
الوضعية فاذن الزمان مقدار الحركة المستديرة الوضعية فاذن الزمان مقدار الحركة المستديرة الوضعية
ولنرجع الى شرح الفاظ الكتاب قوله وسنبين انه ليس كل حركة كذلك بل المستديرة فقط وضعية كانت
ام مكانية معناه ان كل حركة ليست باقية الوجود بل الحركة التي هي دايمة الوجود الحركة المستديرة اما
الوضعية كحركة الفلك الاقصى فانه ليس يتحرك في مكان واما المكانية فكحركة ساير الافلاك وهاهنا الكلام

مما ذكره الا قوله فان الزمان مقدار الحركة المستديرة من جهة المتقدم والمتاخر لا من جهة المسافة لا تعلق

بهذا الموضع بل هذا متعلق بالموضع الذي ذكر فيه ان الزمان مقدار للحركة ولا تم هذا الا بان يقال فرجه المتقدم

والمتاخر الذي لا يثبت احدهما مع الاخر لان الحركة المتقدم على الزمان مستحيل ان يوجد مع اجزاء المتاخر

منه واما في المسافة فيجوز ان يوجد المتقدم مع المتاخر قال الشيخ والحركة متصلة اقول الغرض

من هذا الكلام اثبات حقيقة الآن واعلم ان الان يعرض على وجهين احدهما ان يكون حصوله فرعا على حصول

الزمان والثاني ان يكون حصول الزمان فرعا على حصوله وهذا الكلام ههنا اشارة الى الان بالمعنى الاول

وذلك لان الزمان اذا وجد ثم فرض فيه حد وفصل فان ذلك الحد يكون طرفا للزمان وذلك لان الزمان مقدار

متصل وكل مقدار متصل فانه يكون قابلا لتقسيمات غير متناهية وتلك التقسيمات غير موجودة بالفعل

بل انما يحصل عند اسباب ثلثة الاول القطع والثاني اختلاف العرض والثالث الوهم فنقول انه

يمتنع حصول القطع في الزمان لاستحالة ان يكون له نهاية وانقطاع فاذن يستحيل ان يكون للان حصول بالفعل

اما موافقة الحركة حدا مشتركا غير منقسم كمثل طلوع او غروب واما بحسب فرض الفارض ثم ليس ذلك الحد

فصل في ذات الزمان نفسه بل حصول الفصل في الزمان بسبب هذه الامور كحصول الانقسام في

الجسم اما بسبب اختلاف الاعراض النسبية مثل اختلاف موازاتين او مماستين واما بحسب الفرض و

التوهم ولنرجع الى شرح الفاظ الكتاب قوله والحركة متصلة فالزمان متصل لانه مطابق المتصل وكل

ما طابق المتصل فهو متصل فنقول اما ان الحركة متصلة فلانها مطابقة للمسافة والمسافة متصلة واما

ان الزمان متصل فلانه مطابق للحركة والحركة متصلة والمطابق للمتصل متصل قوله فاذن الزمان

مهيا ان ينقسم بالتوهم لان كل متصل كذلك فنقول تمام هذا الكلام هو ان يقال الزمان متصل وكل

متصل فانه قابل للانقسام الوهمي فاذن الزمان قابل للانقسام الوهمي قوله فاذا قسم تثبت له نهايات

في الوهم ونحن نسميها آنات معناه انه اذا قسم الزمان في الوهم وفصل بينها لا شك انه تثبت لها في الوهم

اطراف ونهايات وتلك النهايات هي المسماة بالآن وينبغي ان يعلم ان الان بهذا المعنى حصوله فرع على

حصول الزمان لانه ما لم يثبت الشيء لا يثبت له طرف قال الشيخ وكانه قد يمكن ان يتقدر هيات اقول

الغرض من هذا الكلام هو الجواب عن شبهة القايلين بان الزمان ليس مقدار الحركة وتقريرها

ان الزمان لو كان مقدار الحركة فاما ان يكون مقدار الحركة معينة واما ان يكون مقدارا لكل حركة والحق ان

بكون مقدار الحركة معينة لان الحركات كلها مستدعية للزمان فليس ببعض الحركات اولى بان يجعل الزمان عبارة عن مقداره والشارح لان الساعة الواحدة ح لايكون ساعة واحدة بل ساعات كثيرة بعدد مقادير الحركات و هذا ح وايضا الزمان لو كان مقدار الحركة وتلك الحركة لها مقدار مفتقر الى زمان اخر واذا ثبت هذا منقول ما ذكره الشيخ جواب عن الشبهة وذلك لان الزمان عبارة عن مقدار حركة الفلك الاعظم وهذا المقدار يقدر بنفسها وساير الحركات يقدر بها لمطابقتها لها كما ان الذراع الواحد في الخشبة يقدر بنفسه اولا وساير الاشياء يقدر ايضا بواسطة كونه مقدارا للفلك الخشبة قال الشيخ وليس كل ما وجد مع الزمان فهو فيه فانا موجودون مع

التفسير هذا جواب عن شبهة اخرى للقوم و هو انهم قالوا لو كان الزمان مقدار الحركة لزم كون البارى تع في مقدار الحركة لانه في الزمان فاجاب عن هذا بانه تع ليس في الزمان بل هو مع الزمان ولا يلزم من كون الشئ مع شئ كونه فيه فانا موجودون مع الحنطة الواحدة ولسنا فيه بل الموجود في الزمان اما اولا فاقسامه وهو الماضي والمستقبل واطرافه واما ثانيا فالحركات واما ثالثا فالمتحركات وايضاح هذا الكلام هو ان الامور الموجودة اما ان يكون فيها تقدم وتاخر كجميع انواع الحركات والتغيرات واما ان يكون بل كانت ثابتة مستمرة الوجود فالذي منه وما فيه كون وجود المتقدم في الزمان لا محالة اى مطابق لزمان ووجود المتاخر عنه مطابق لزمان اخر متاخر عن الزمان الاول ولا يمكن ان يكون وجود المتقدم والمتاخر منه مطابق لزمان واحد اما متقدم واما متاخر ومثل هذا الشئ يقال انه موجود في الزمان واما ما ليس فيه تقدم وتاخر بوجه من الوجوه بل له وجود ثابت مستمر لا يتغير البتة فانه لا يكون موجودا في الزمان اى ليس وجوده مطابق الزمان بمعنى انه ليس شئ منه يطابق الزمان المتقدم وشئ اخر منه يطابق الزمان المتاخر بل وجوده بعينه مطابق لكل وقت على الاتصال ومثل هذا الشئ غير موجود في الزمان وان كان موجودا مع الزمان وليس يلزم من كون الشئ مع الزمان كونه موجودا فيه كالحبة من الحنطة فانا موجودون معها ولسنا موجودين فيها واذا كان الشئ له من جهة تقدم وتاخر مثلا من جهة انه متحرك ومن جهة اخرى لا يقبل التقدم والتاخر مثلا من جهة انه ذات وجوهر فهو من هذه الجهة ليس في الزمان ومن الجهة الاولى في الزمان وكل شئ يكون موجودا مع الزمان ولم يكن موجودا في الزمان فاذا اعتبرت معيته من الزمان واضيف اليه ثباته سميت تلك المعية والاضافة دهرا فيقال انه موجود مع الدهر و ليس موجودا في الزمان فالدهر هو اضافة ثبات الشئ الى الزمان كله واعتبار معيته والمبدعات كلها كالعقول والنفوس والافلاك اذا اضيفت ثباتها واستمرار وجودها الى الزمان كان ذلك المعية محيطا

مقتلب ... الموجودة في المقادير ... قد يتصل ويقع عليه العدد ... الزمان فلا عجب لو وصل ساعات ... بانتهم فجعل ايام او ... وسنين وشهورا فذلك ... وسنين وشهورا واما باعتبار ... المتقدم والمتاخر ... عدد الحركات له

بالزمان اذ هو حاصل مع اى وقت وزمان كان والزمان متجدد فيه على الاتصال وبالجملة فالدهر نسبة المبدعات
من حيث الثبات واستمرار الوجود الى الزمان وهو محيط بالزمان وحاله ولنرجع الى تفسير ما في الكتاب
قوله وليس كل ما وجد مع الزمان فهو فيه معنى اذ ليس كل ما وجد مع الزمان فانه يكون موجودا في الزمان
قوله فانا موجودون مع الكرة الواحدة ولسنا فيها هذا هو الاستدلال على ما ذكره معناه انا موجودون
مع الحبة الواحدة من الحنطة ولسنا موجودين فيها قوله بل الشئ الموجود في الزمان اما اولا فاقسامه
وهو الماضي والمستقبل واطرافه وهي الانات واما ثانيا فالحركات واما ثالثا فالمتحركات فان المتحركات
في الحركة والحركة في الزمان فيكون المتحركات بوجه ما في الزمان اعلم انا قد بينا ان الشئ انما يكون في الزمان
اذا كان له متقدم ومتاخر وهما لا يكونان اولا وبالذات الا لاقسام الزمان واطرافه كالماضي والمستقبل
والان وثانيا وبالعرض الا للحركة وثالثا لذي الحركة واما قوله وكون الان فيه ككون الوحدة في العدد وكون
الماضي والمستقبل فيه ككون اقسام العدد في العدد وكون المتحركات ككون المعدود في العدد فالمراد منه
ان كون الان في الزمان ككون الوحدة في العدد فان قيل هذا الكلام يقتضي ان يكون الان مبدا للزمان كما ان
الوحدة مبدا للعدد والان طرف الزمان فكونه مبدا للزمان يقتضي تقدمه على الزمان وكونه طرفا للزمان
يقتضي تاخره عنه والجمع بينهما تناقض فنقول ينبغي ان يحقق ان الان غير موجود في الخارج بل هو امر ذهني
اعتباري وكونه مبدا وطرفا ايضا امور ذهنية اعتبارية فالان الذي يفرضه العقل في الزمان مثلا طرف للماضي
وبداية للمستقبل قوله في موضع اخر عن هذه الجملة فليس في الزمان معنى ما ذكرنا قوله وكما ان كل متصل
من الكم والمقدار الموجود قد ينفصل فيقع عليه العدد كذا يجب ان ينفصل الزمان بالتوهم فيجعل اياما وساعات
بل سنين وشهورا فذلك اما بحسب التوهم واما باعتبار مطابقة الزمان فالمراد منه ما ذكرنا ان الزمان
كم متصل لكنه قابل للقسمة وتلك القسمات غير موجودة بالفعل بل انما تحصل اما بالقطع واما باختلاف
العرض واما بالوهم لكن حصولها بالقطع محال فاذن يتعين ان يكون حصولها على احد الوجهين الاخرين وهو اما
بموافاة الحركة حدا مشتركا غير منقسم كمثل طلوع او غروب واما بحسب فرض الفارض الفصل
الثاني عشر في المكان وفيه مسائل المسئلة الاولى في ذكر المذاهب في تحقيق ماهية المكان
قال الشيخ فاما المكان فالشئ يكون فيه الجسم اقول لما فرغ الشيخ من تحقيق الزمان واثباته اراد ان
يثبت المكان ويحققه لان المكان يلي الزمان في الوجود على ما قال في خطبة المشهورة والمكان يلي الزمان

وجودا واعلم ان المكان يطلق على معنيين احدهما ما يعتمد عليه الجسم ويستقر عليه وثانيهما ما يكون فيه الجسم

وله صفات الاولى ان يكون محيطا بالجسم المتمكن حاويا له والثانية ان يكون مساويا له بحيث لا يسع غيره ولهذا

يقال لا يمكن ان يوجد جسمان في مكان واحد والثالثة ان ينتقل الجسم عنه واليه بالحركة والمفارقة واذا عرفت

هذا فنقول المكان الذي يبحث عنه في علم الطبيعي هو المعنى الثاني واذا عرفت هذا فنقول مكان الجسم

المتمكن اما ان يكون جزءا منه واما ان لا يكون فان كان جزءا منه فاما ان يكون هيولاه واما ان يكون صورته

وان لم يكن جزءا منه ولا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن بعد يساوي اقطاره

فينفذ بعد الجسم فيه واما ان يكون عبارة عن سطح جسم يلاقيه سواء كان سطح جسم يكون حاويا له او يكون محويا

له واما ان يكون محويا له واما ان يكون عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم

المحوي فههنا مذاهب خمسة وقد ذهب الى كل واحد ذاهب والحق هو الاخير لما نبينه ان شاء الله تعالى اما انه لا يجوز

ان يكون مكان الجسم جزءا منه بان يكون هيولاه او صورته لان جزء الجسم ينتقل معه والمكان لا ينتقل مع المتمكن

فاذن المكان لا يجوز ان يكون هيولى الجسم وصورته واما انه لا يجوز ان يكون هو البعد الذي ينفذ فيه بعد

الجسم فلان ذلك البعد لا يخلو اما ان يجوز خلوه عن الاجسام واما ان لا يجوز والاول قول اصحاب الخلاء فانهم

قالوا بين غايات الاجسام الحاوي للخلاء ابعادا ثابتة قائمة يتعاقب عليها الاجسام وهو المكان والثاني

قول من لم يجوز خلو تلك المكان الابعاد عن الاجسام وهم اصحاب البعد ولا بد من ابطال قول كل

واحد منهما المسئلة الثانية في رد القائلين بالخلاء قال الشيخ واقول اولا ان فرض خلاء خال فليس هو لا شيء محضا

هذا هو الحجة الاولى على نفي الخلاء وتقريرها لو فرض الخلاء لكان موجودا وكما وجوهرا ذا ابعاد ثلثة

في الجهات وهذا خلف فرض الخلاء محال بيان الشرطية هو انه لا شك ان الخلاء الذي يكون مقدار ذراع نصف

الخلاء الذي يكون مقدار ذراعين وثلثه ما يكون مقدار ثلث اذرع وكل ما له نصف وثلث وربع ويكون

مسموحا مقدرا لا يكون عدما صرفا ونفيا محضا لان من العلوم بالبديهة ان العدم لا يكون له نصف و

ثلث وربع ولا يكون موصوفا بالاقل والاكثر والمتزايد والمتناقص والمساحة والتقدير فاذن الخلاء يكون

موجودا وكما وكل كم اما متصل واما منفصل ولا يجوز ان يكون الخلاء كما منفصلا لوجهين احدهما

ان الانفصال اما ان يكون عرضا له واما ان يكون لذاته ولا يجوز ان يكون عرضا له والا لكان الاتصال له لذاته

وقد فرض انه ليس متصلا هذا خلف ومحال ان يكون الانفصال له لذاته لانه حينئذ لا يكون بين اجزائه حد مشترك

اقل منه او اكثر ويوجد فيه ... في ذاته والمعدوم اللاشيء ليس يوجد بكذا فليس الخلاء لاشيئا وايضا كل ما كان كذلك فهو كم فالخلاء ...

واذا لم يكن من اجزائه حد مشترك يكون كل واحد من اجزائه غير منقسم واذا كان كذلك فيمتنع ان يقبل جسما قابلا
للانقسام دايما وثانيها ان الخلاء بتقدير ان يكون حاصلا ومكانا للجسم يجب ان يكون ذا وضع في الجهات
لانه يمكن ان يقال بان الخلاء منه هنا اي هناك طوله كذا وكذا والكم المتصل لا وضع له فاذن الخلاء الموجود
كم متصل ذو وضع وابعاد ثلثة في الجهات فنقول كونه كما متصلا ذا وضع ذا ابعاد ثلثة في الجهات
اما ان يكون بالذات واما ان يكون بالعرض لا يجوز ان يكون بالعرض لانه ح اما ان يكون الخلاء حالا في المقدار
واما ان يكون المقدار حالا فيه واما ان يكون الخلاء والمقدار حالا في المادة وكان الخلاء حالا في المقدار محال لانه
في المادة فكان الخلاء ملاء وقد فرض انه ليس بملاء هف ومحال ان يكون المقدار حالا في الخلاء والا
لكان الخلاء جسما لانه لا معنى للجسم الا ما يقبل الابعاد الثلثة ومحال ان يكونا حالين في محل لما ذكرنا انه يلزم
ان يكون الخلاء جسما وقد فرض انه ليس كذلك هف ولا يجوز ان يكون كما متصلا ذا وضع وابعاد ثلث
في الجهات بالذات لانه ح لا يخلو اما ان يكون قابلا للانفصال واما ان لا يكون لا يجوز ان يكون قابلا
للانفصال لانه ح لا يخلو اما ان يحل الانفصال فيه واما ان يحل في مادته ومحال ان يحل فيه لانه اما ان يحل
فيه وهو موجود واما ان يحل فيه وهو معدوم ومحال ان يحل فيه وهو معدوم ومحال ان يحل فيه وهو موجود
والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال معا وهو مح ومحال ان يحل فيه وهو معدوم لان الشيء لا يرد على المعدوم
ولا يرده المعدوم ومحال ان يحل في مادته لانه ح يكون الخلاء مقدارا متصلا ذا ابعاد ثلثة في الجهات في مادة
وكل ما كان كذلك كان جسما طبيعيا ولا يجوز ان لا يكون قابلا للانفصال لان كل مقدار متصل ذا ابعاد
ووضع فهو قابل للانفصال فثبت بهذا ان فرض الخلاء مح فهو ملخص ما ذكره الشيخ ولنرجع الى شرح الفاظ
الكتاب اما قوله اذا ان فرض خلاء حال فليس هو لا شيء محض بل هو ذات وكم وجوهر فهذا هو الشرطية
قوله لان كل خلاء حالا يفرض فقد يوجد خلاء اخر اقل منه او اكبر ويوجد متجزيا في ذاته والمعدوم واللاشيء
ليس يوجد هكذى فالمراد منه ما ذكرنا ان الخلاء لا بد وان يكون موجودا او كما ولهذا قال عقيبه فليس
الخلاء لا شيء وايضا كل ما كان كذلك فهو كم معناه ان الخلاء موجود وكم قوله وكل كم اما متصل و
اما منفصل والخلاء ليس بمنفصل لان كل منفصل فاما ان يكون الانفصال عرضا له او يكون لذاته
منفصلا وكل ما عرض له الانفصال فهو متصل فالمراد منه ما ذكرنا في الوجه الاول من انه لا يجوز ان
يكون الخلاء كما منفصلا او اما قوله وايضا الخلاء ثابت الذات فالمراد منه ما ذكرنا من الوجه الثاني

في بيان ان الخلاء كم متصل ذو وضع وابعاد ثلثة في الجهات قوله وكانه جسم تعليمي مفارق للمادة اي
الجسم اما طبيعي واما تعليمي اما الجسم الطبيعي فقد ذكرنا واما الجسم التعليمي فهو المقدار الذي يحتمل التجزية
في ثلث جهات وهو تمام المقادير ويسمى ثخنا لانه حشو ما بين السطوح عمقا لانه ثخن نازل وسمكا
لانه ثخن صاعد من اسفل قوله فنقول ان كون الخلاء كما ذا وضع وابعاد ثلثة اما ان يكون لذاته او

ثخن صح

لشيء الخلاء حال فيه او لشيء هو حال في الخلاء وهو مقدار موضوعه الخلاء ولا يجوز ان يكون لشيء حل فيه الخلاء المراد
منه ما ذكرنا ان كون الخلاء كما ذا وضع وابعاد ثلثة لا يخلو اما ان يكون بالذات واما ان يكون بالعرض
فان كان بالعرض فاما ان يكون لشيء حل فيه الخلاء واما ان يكون لشيء حل في الخلاء واما لشيء حل و
المقدار فيه والاقسام كلها باطلة بما ذكرنا قوله يجب ان يكون الخلاء ان كان موجودا او مقدارا ان يكون
مقدارا لذاته لما ابطل كون الخلاء كما ذا وضع وابعاد ثلثة بالعرض انتج انه يكون كذلك بالذات قوله
وكل ما مقداره لذاته لا يخ في نفسه اما ان يكون متصلا لذاته او متصلا لانه جعله متصلا ولكن ليس متصلا
لانه جعله متصلا لان ما كان كذلك فكميته لغيره وليس شيء مما هو مقدار بذاته كميته بغيره اقول انه
ثبت في ابتداء هذا البحث ان الخلاء كم متصل فههنا يثبت انه متصل بالذات لانه مقدار بالذات وكل
ما كان مقدارا بالذات كان متصلا بالذات قوله وكل متصل بذاته فانه لا ينفصل ما دام ذاته موجودا
فاذن كل مقدار بذاته فانه لا ينفصل ما دام ذاته موجودا فاذن اذا وجد انفصال فاما ان يكون الانفصال
حل فيه وذلك مح او يكون حل في مادة قارنته وعدم ذاته عند حلوله فيه وهو المط في فالمراد منه ان الخلاء
مقدار متصل بالذات فان كان قابلا للانفصال فاذا عرض عليه الانفصال فاما ان يحل الانفصال
فيه وهو مح واما ان يحل في مادة قارنته وعدم ذلك المقدار وهو المط لانه ح يكون الخلاء مقدارا متصلا
لذاته حالا في مادة وذلك هو الجسم الطبيعي فاذن الخلاء يكون ملاء لا خلاء هف قوله وكذلك نقول
في السطح والخط والجسم الذي من الكم قد ذكرنا ان الكم المتصل ان كان قابلا للقسمة في جهة واحدة فقط فهو
الخط وان كان قابلا للقسمة في جهتين فقط فهو السطح وان كان قابلا للقسمة في جهات ثلث فهو الجسم التعليمي
فقوله وكذلك نقول في السطح والخط والجسم الذي من الكم المراد ان هذه الامور ان كانت قابلة للانفصال
فالذي ذلك الانفصال لابد وان يحل في مادة قارنتها قوله وكل ما كان معه مادة تعرض له الانفصال بعد وجود
الاتصال فيه فهو مقدار في مادة فاذن حيث وجد انفصال فهناك مادة فالخلاء ان وجد فيه انفصال فله مادة

فهو اذن جسم طبيعي هذا خلف مما ذكرنا قوله وان فرض ان الخلاء يعدم عند ورود الانفصال عليه فمع ماذا
ورد الانفصال لان الشيء لا يرد المعدوم ولا يرد المعدوم اقول الغرض من هذا الكلام هو ان الخلاء اذا لم
يكن له مادة فانه لا يقبل الانفصال وذلك لانه اذا انفصل فاما ان بقي او لم يبق فان بقي فهو محال وان لم يبق
فهو ايضا قبيح لان المعدوم لا يقبل شيئا ولا يقبله شيء قوله ولا يعترض هذا بالمقدار الجسماني وانه ينفصل لانه
سنبين في موضعه ان ذلك الانفصال اعدام لذلك المقدار وانه يحل محله وكان معا بلا له واما عرض للمادة هذا
سؤال على قوله الخلاء لا يقبل الانفصال وتقريره هو ان الخلاء لو لم يكن قابلا للانفصال لما كان المقدار الجسماني قابلا
للانفصال بعين ما ذكرتم وجوابه هو ان المقدار الجسماني له مادة والانفصال انما يحل تلك المادة ونحن انما فرضنا
الخلاء بلا مادة قوله ونقول الان ان الخلاء ليس له مادة وكل قابل للانفصال فله مادة فاذن الخلاء لا ينفصل هذا
كالمكرر فتوبعه [illegible] قال الشيخ ونقول ايضا ان امتناع تداخل البعدين من جسمين [illegible] هذه حجة اخرى
على انه يمتنع ان يكون مكان الجسم بعدا ينفذ فيه بعد الجسم المتمكن وتقريرها ان امتناع تداخل الجسمين امر محسوس فنقول
هذا التمانع لا يخلو اما ان يكون واقعا بين البعدين واما ان يكون بين المادتين واما ان يكون بين البعدين والمادة واما
ان يكون بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما والاقسام كلها باطلة الا القسم الاول فاذا التمانع انما يكون بين البعدين اما
قلنا انه لا يجوز ان يكون التمانع واقعا بين المادتين فلانهما ان تمانعا فلا يخلو اما ان يكون تمانعهما لذاتيهما
واما ان يكون لاجل البعدين لا جائز ان يكون تمانعهما لاجل البعدين والا لكان البعدان هما المتمانعان
وقد فرضناهما غير متمانعين هف ولا جائز ان يكون تمانع المادتين لذاتيهما لو جاز احدهما انه يمكن ان يوجد
جسم متصل واحد بالفعل وله مادة واحدة بالفعل فينفصل فيصير لا محالة ذا مادتين ثم يتصل ذلك فيصير المادتان
واحدة والا لكانا مادتين [illegible] فح يكون لكل واحد منهما مقدار مفارق لمقدار الاخر فينفصل الذات
عنه وح لا يكونان متصلين وقد فرضناهما متصلين هف فاذا الصر المادتان واحدة لا يمتاز منها الوضع و
كل شيء غير متمايز في الوضع فانه لا يمتنع شيء احدهما عن ملاقاة الاخر بل كل واحد منهما يكون ملاقيا للاخر بالاسر فاذا
المادتان من حيث ذاتاهما لا يتمانعان وايضا المعنى من امتناع التداخل هو ان يتنحى كل واحد منهما عن حيز
الاخر وهذا المعنى انما يصدق على ما يكون له حصول في الحيز من حيث ذاته والمادة من حيث هي مادة لا حصول لها في الحيز
فيستحيل ان يقال ان كل واحد منهما يجب ان يكون في حيز غير حيز الاخر فعلم انه لا يكون تمانع بين المادتين ولا جائز ان يكون
التمانع بين البعد والمادة لان المادة ذاتا [illegible] العدد [illegible] كلمة [illegible] التمانع لا يكون الا بين البعدين

وح يمنع ان ينفذ بعد المتمكن في بعد المكان والا لدخل بعد في بعد وهو مح ولنرجع الى تحرير الفاظ الكتاب
قوله ويقول من راس ايضا ان امتناع تداخل بعدين من جسمين بان يكون مكعب ونفرض انه مساوله ثم تداخلا
دخولا تاما بالذات حتى يستغرق كل واحد منهما الاخر من غير تخلخل او تكاثف فيشاهد الاان نفرض احدهما معدوما وتخلو
الاخر في حيزه الغرض من هذا الكلام بيان ان معنى تداخل الجسمين هو ان يحصل الجسمان في حيز واحد ويلاقي كل واحد
منهما الاخر بكليته والتداخل على هذا التفسير ممتنع في الاجسام واما تخصيص هذا الكلام بالمكعب فلا ادري ما الفائدة
فيه قوله فاما ان يكون امتناع التداخل واقعا بين المادتين من الجسمين او يكون بين البعدين او يكون بين البعد
والمادة او يكون بين كل واحد منهما واعلم ان المعنى من امتناع التداخل هو ان يبقى كل واحد منهما في
حيز غير حيز الاخر فيقول امتناع التداخل على هذا التفسير اما ان يكون واقعا بين المادتين من الجسمين واما
ان يكون بين البعدين واما ان يكون بين البعد والمادة واما ان يكون بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما قوله
انه لا تمانع بين المادتين لانهما لو تمانعتا فاما ان تمانعتا لذاتيهما او لاجل تمانع البعدين فان كان لاجل تمانع البعدين
فالبعدان هما المتمانعان عن التداخل بالطباع لا المادتان وان تمانعتا لذاتيهما لا لاجل البعدين فذلك مح
لانه قد بينا انه يوجد جسم واحد متصل هو واحد بالفعل اقول انه يبطل بهذا الكلام هو انه لا يجوز
ان يكون التمانع بين الجسمين لاجل المادتين وفيه نظر لانه ذكر قبل هذا ان الجسم لا ينفصل لانه لا مادة له فيعلم
بهذا ان المادة لو انفصلت لكانت لها مادة اخرى ويتسلسل الى غير النهاية قوله وانما نعني بامتناع التداخل لا
الذي بمعنى السلب بل الذي بمعنى العدول وهو وجوب الانحياز والتفرد بالحيز اعلم ان امتناع التداخل
بمعنى السلب لا يقتضي وجود كل واحد من الجسمين لان الجسمين المعدومين يصدق عليهما انهما لا يتداخلان
بمعنى السلب اما امتناع التداخل بمعنى العدول فانه يقتضي وجود كل واحد منهما وبقاء كل واحد منهما
في حيز غير حيز الاخر وهذا الحكم لا يثبت الا في الشيء الذي له لذاته لا لغيره حصول في الحيز والجهة لان الذي لا
يكون له حصول في حيز وجهة لذاته استحال ان يقتضي ان يكون حصوله في جهة غير جهة الشيء الاخر والشيء
الذي يكون له لذاته لا لغيره حصول في الجهة هو الابعاد لا المادة الجسمية لان المادة ليست لها في حد ذاتها
مقدار ووضع وحيز فان قيل لم لا يجوز ان يكون ذلك لاجل الصورة الجسمية فنقول الصورة ليست
في حد ذاتها حيز وجهة لان الجسم الواحد قد يتخلخل فيشغل حيزا اكبر ثم يتكاثف فيشغل حيزا اصغر
مع بقاء صورته الجسمية [illegible] ولان البعد اذا دخل بعدا اخر [illegible] معه في جهة اخرى على انه لا يجوز

ان يكون بعدا ينفذ فيه الجسم وتقريره هو ان المكان لو كان هو البعد المجرد فاذا دخل بعد الجسم المتمكن فيه
فاما ان يبقى البعدان اعنى بعد المكان وبعد المتمكن وان لا يبقيا ولا واحد منهما واما ان يبقى احدهما
دون الاخر والاقسام كلها باطلة فبطل القول بكون المكان بعدا انما قلنا انه لا يجوز ان يبقى البعدان ح
لانهما اما ان يتحدا واما ان يتميز كل واحد منهما عن الاخر والاول ظ ح وبقاء ولا يتميز ايضا لوجهين
احدهما انه يلزم ان يكون مجموع البعدين اعظم من بعد واحد وثانيهما انه اذا كان البعدان متساويين في المادة
والماهية ولا بلوازمها ولا يتميز ايضا بالعوارض لان كلا منهما عارضا لاحدهما فهو عارض للاخر فان قيل
انهما متمايزان بكون احدهما حالا والاخر محلا فنقول ح لا يكون احدهما بالحالية والاخر بالمحلية اولى من
العكس وانما قلنا لا يجوز ان يعدما معا لان المعدوم لا يكون متمكنا في المعدوم ولا مكانا له وايضا
يلزم ح ان يكون حصول المتمكن في المكان موجبا لعدمهما وذلك ح وانما قلنا انه لا يجوز ان يعدم احدهما
دون الاخر لما ذكرنا ان المعدوم لا يكون متمكنا في الموجود ولا الموجود متمكن في المعدوم وايضا فان حصول
الجسم في المكان لا يوجب عدم المكان او عدم المتمكن قال الشيخ فمنهم من حصل الاصول لهم الشيخ
من حجة اخرى على نفي الخلاء وتقريرها هو انه لو كان مكان الجسم هو الخلاء لاستحال ان يتحرك الجسم فيه لكن التالي
محال فالمقدم مثله بيان الشرطية هو انه لو تحرك ح فاما ان يدخل بعده بعد الخلاء واما ان لا يدخل فيه والاول
محال لما بينا ان التداخل على الابعاد ممتنع والثاني ايضا ح لانه اما ان يتخلى من النفوذ فيه واما ان لا يتخلى
بل ينفصل والاول ح والا لكان الخلاء ملاء والثاني ايضا ح لما بينا ان الخلاء لا يقبل الفصل وبطلان
الثاني بين قوله وكذلك لا يسكون فيه معناه ان كون الجسم حاصلا في المكان الذي هو الخلاء يمنع من
الحركة فكذلك يمنع من السكون وكما ان ما يوجب ان يسمى له الخلاء فكذلك ايضا يسمى له البعد المجرد فلا
معنى لتخصيصها بالخلاء قال الشيخ واقول لا وجود للخلاء ولا للمقدار ليس في مادة لانه اما ان يكون
متناهيا واما ان يكون غير متناه لكنه لا وجود لمقدار غير متناه وسنزيد عليك استقصاء بيانه من بعد و
قد يمكننا ان نوضح ذلك بيان فنقول لنكن حركة مستديرة في خلاء غير متناه ان امكن ان يكون خلاء
غير متناه وليكن الجسم المتحرك مثل كرة ا ب ج المتحركة على وكزه ولنتوهم في الخلاء الغير المتناهي خط ط ح
وليكن ه ج من المركز الى جهة لا ملاقي خط ط ح من جهة ح وان اخرج بغير نهاية لكن الكرة اذا دارت صار
هذا الخط بحيث يلاقيه ويحاذيه وينفصل عنه فيكون الالتقاء والانفصال بالمسامتة ينطبق لا محالة

فيكون ك ول لكن نقطة م ليس منهما قبل نقطة ك ونقطة ك اول نقطة تسامت

هف لكن الحركة المستديرة موجودة فالخلاء ليس بلا نهاية فالخلاء ان وجد كان

كله مقدارا متناهيا وكل مقدار متناه فهو متشكل فيكون في الخلاء شكل ويكون

الشرح من حجة اخرى على استحالة الابعاد المجردة عن المادة سواء كان

خلاء او ملاء وتقديرها ان هذه الابعاد لا تخ اما ان تكون متناهية او غير متناهية

والقسمان باطلان فبطل القول بوجود هذه الابعاد انما قلنا انه لا

يجوز ان تكون هذه الابعاد غير متناهية لوجوه احدها ان الابعاد لو كانت

غير متناهية لاستحال فرض الابعاد الغير المتناهية حركة مستديرة لكن الحركات

المستديرة ظاهر الوجود ففرض الابعاد الغير المتناهية مح انما قلنا ان الابعاد

لو كانت غير متناهية لامتنع فرض الحركة المستديرة لانه لو امكن ذلك لامكن ان نفرض خطا غير

متناه وامكن ان نفرض كرة يخرج من مركزها خط متناه موازٍ لذلك الخط المتناهي الغير المتناهي ويمكن ح ان نفرض حركة تلك

الكرة على وجه يصير ذلك الخط المتناهي منها مسامتا لذلك الخط الغير المتناهي بعد ان كان موازيا له

وح لا بد وان يحدث في ذلك الخط الغير المتناهي نقطة هي اول نقطة المسامتة لكن ذلك مح في الخط الغير المتناهي

لان كل نقطة فرضتها اول نقطة المسامتة فالمسامتة حاصلة مع النقطة التي فوقها قبل المسامتة بعدها فيلزم

مح ان يحصل في ذلك الخط نقطة هي اول نقطة المسامتة وان لا يحصل وذلك مح وهذا المح انما لزم من فرض

تلك الابعاد غير متناهية فاذن فرض الابعاد الغير المتناهية مح فان قيل لم قلتم ان المسامتة مع النقطة

الفوقانية تكون ابدا قبل المسامتة مع النقطة التحتانية قلت لوجهين احدهما ان المسامتة مع النقطة

الفوقانية يحصل بميل عن الموازاة اقل من الميل الذي به يحصل المسامتة مع التحتانية ولا شك ان الميل

الكثير لا يحصل الا بعد حصول الميل القليل فلا جرم لا يصير مسامتا للنقطة الا بعد ان كان مسامتا للنقطة

التي فوقها وثانيهما انه اذا كان الخط المتناهي الخارج عن مركز الكرة موازيا لذلك الخط الغير المتناهي

فاذا استدارت الكرة زال ذلك الخط عن الموازاة الى المسامتة ثم لا يزال تلك الكرة تستدير ويزول

تلك المسامتة من نقطة الى اخرى الى ان يصير ذلك الخط قائما على الخط الذي هو غير متناه واعرف ان [illegible]

[illegible] ان يحصل في كل نقطة [illegible] واذا كان كذلك فلا نقطة

يمكن فرضها في الخط الغير المتناهي الا ويمكن ان يصل بينها وبين مركز الكرة بخط مستقيم واذا عرفت هذا
فنقول ان ذلك الخط المتناهي اذا زال عن الموازاة الى اسفل مثلا فاذا سامت نقطة انطبق على الخط
الواصل بين النقطة وبين مركز الكرة ويكون انطباقه على الخط الواصل بين تلك النقطة الفوقانية ومن المركز
قبل انطباقه على الخط الواصل بين النقطة التحتانية وبين المركز ومن اراد ذلك فليتشكل حتى يجد ما ذكرناه
محسوسا وذلك يدل على ان ميله مع النقطة الفوقانية يكون متقدما على ميله مع النقطة التحتانية ما
ساحة بين الحجة تدل على ان لا نهاية للابعاد وبيان ذلك هو ان اعظم الخطوط المستقيمة هو محور العالم
فلنفرض الكرة التي ذكرتموها وهي غير كرة العالم تخرج من مركزها خط مواز لذلك المحور فاذا دارت
الكرة حتى صار طرف هذا الخط المتناهي مسامتا لطرف هذا المحور فحدثت زاوية بسبب هذا
الخط عن الموازاة الى اسفل مثلا وتلك الزاوية قابلة للقسمة وح يكون الخط الذي يرى على زاوية اضيق منها
يكون طرفه لا محالة مسامتا لنقطة فوق طرف محور العالم وتلك الزاوية ايضا قابلة القسمة فيكون الخط
الذي يرى على زاوية اضيق منها يكون طرفه لا محالة مسامتا لنقطة فوق طرف محور العالم وتلك الزاوية
ايضا قابلة للقسمة فيكون الخط الذي يرى على زاوية اضيق منها يكون طرفه لا محالة فوق تلك النقطة وعلى
هذا اذا كانت الزاوية قابلة للقسمة لا الى نهاية لزم ان يكون ذلك البعد ايضا لا نهاية له والجواب
هو ان هذه الكرة التي فرضتموها انما يمكن فرضها ان لو كان خارج العالم ملاء او خلاء لانه اذا لم يكن ثمة
شيء البتة كان فرض هذه الكرة من عمل الوهم والخيال الباطل ولا كذلك ما ذكرناه فانه اذا كانت الابعاد
غير متناهية امكن فرض الخط الغير المتناهي فيها وامكن فرض الكرة فيها وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون الابعاد
متناهية لان كل مقدار متناه فلا بد له من شكل فان تلك الابعاد لها وذلك الشكل اما ان يكون لها لذاتها
او لا يكون مقتضى ذاتها او لا لذاتها ولا لما يقتضيه ذاتها وح ان يكون لذاتها ولما يقتضيه ذاتها لانه
ح يجب ان يكون شكل اجزائه مساويا لشكل الكرة الكل وذلك مح ومحال ان يكون لا لذاتها ولا لما يقتضي
ذاتها لانه ح يجوز فرض خلوه عن ذلك الشكل واذا خلا عن ذلك الشكل فاما ان يبقى بلا شكل وهو مح
لما قيل ان كل مقدار فله شكل واما ان يتبدل بشكل اخر وح اما ان يكون له مادة واما ان لا يكون ومحال
ان يكون له مادة والا لكان جسما وقد فرض انه خلاء او بعد مجرد عن المادة هف وح ان يكون بلا مادة
والا لكان المقدار الجسماني موجودا قابلا للفصل والوصل والتمدد والتقطع وقد قيل انه محال

سكل

قال الشيخ ولنرجع الان ونقول قد اتضح كل الاتضاح ان المكان لا هو هيولى الشيء ولا هو صورته

الشرح لما فرغ من ابطال المذاهب الفاسدة في المكان بالبراهين اعاد ههنا تلك المذاهب وصرح ببطلانها وذكر بعده ما هو المذهب الحق في المكان وذلك هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي

الفصل الثالث عشر في النهاية واللانهاية وفيه مسائل المسئلة الاولى

في بيان تناهي الابعاد والعلل والمعلولات قال الشيخ انه لا ينافي ان يكون كم متصل موجود بالذات ذو وضع غير متناه ولا ايضا عدد مترتب الذات موجود معا غير متناه الخ الشرح هذا نحو اخرى على انه لا يجوز ان يكون الاجسام ولا الابعاد ولا الخلاء غير متناهية وتقريرها هو انها لو كانت غير متناهية فاما ان يكون غير متناهية من جميع الجوانب او اما ان يكون غير متناهية من جانب دون جانب والقسمان باطلان فبطل القول بكونها غير متناهية واما قلنا انه لا يجوز ان يكون غير متناهية من جانب لانه يمكن ان تفصل منه مثلا بمقدار شبر واحد وناخذ ذلك المقدار مع ذلك جملة وبدون ذلك الشبر جملة اخرى ثم نطبق بين الطرفين المتناهيين فاما ان يمتدا متطابقين في الامتداد الى لا نهاية واما ان لا يمتد الناقص والاول محال والا لكان الزايد والناقص متساويين وهو محال والثاني ايضا محال لانه يكون الناقص متناهيا والزايد زاد عليه بمقدار متناه والمتناهي مع المتناهي يكون متناهيا فيكون هذه الابعاد تكون متناهية مع انا فرضنا غير متناهية هذا خلف وبهذا الطريق تبين انه لا يجوز ان يكون غير متناهية من جميع الجوانب وكان هذا البرهان يوجب تناهي الابعاد فكذلك ايضا يوجب تناهي العلل والمعلولات وفي الامور التي لها ترتيب بالطبع وهو ان يكون البعض اقدم بالطبع فان قيل ما ذكرتم منقوض بالنفوس الناطقة فانها غير متناهية عندكم مع ان هذا الدليل يجري فيه وكذلك الحركات الماضية والازمنة الماضية فانها غير متناهية عندكم

نقول ان كل كثرة يجتمع اجزاؤها ويكون لها ترتيب في الطبع او في الوضع فدخول اللانهاية فيها يمتنع اما الذي فيه ترتيب في الطبع فكالعلل والمعلولات واما الذي فيه ترتيب في الوضع فكالمقادير فاما اذا كانت الاجزاء لا يوجد معا بل كانت في الماضي او في المستقبل كالزمان والحركة فلا يمتنع ان يكون متناهيا كاملة واما اذا وجدت الاجزاء معا ولكن لا يكون هناك ترتيب بالطبع ولا بالوضع ثم لا يكون فيها احتمال المطابقة ففي مثل هذه الصورة لا يكون احتمال الزيادة والنقصان موجبا للتناهي فان قيل لا بد لكم من بيان فايدة لهذا القيد والا لكان ذكره لغوا عبثا فنقول الفايدة فيه هو انه لما

انطبق الشبر الاول من الجملة التي فرضناها زايدة على الشبر الاول في الجملة التي فرضناها ناقصة استحال ان لا ينطبق الشبر
الثاني من الجملة الناقصة لانه لما قابل الاول بالاول وجب ان يقابل الثاني بالثاني حتى يكون التطبيق بحسب
مراتب الاعداد حاصلا واذا كان الامر كذلك لزم انتهاء الجملة الناقصة الى الانقضاء والعدم وذلك يوجب كونها متناهية
فهذا يؤثر في الحجة في العدد الذي له ترتيب في الوضع اما العدد الذي له ترتيب في الطبع فكذلك ايضا لان المعلول الاخير
من الجملة الزايدة مقابل بالمعلول الاخير من الجملة الناقصة والثاني بالثاني والثالث بالثالث واذا كان الامر كذلك
فلابد من الانتهاء الى واحد حاصل في الجملة الزايدة لا يوجد في الجملة الناقصة ما يساويه في المرتبة وذلك يوجب الانتهاء
واما الكثرة التي لا يحصل لها ترتيب لا في الوضع ولا في الطبع فهذا غير حاصل فيه لانا اذا قلنا هذه الجملة انقص من تلك
الجملة وكلما كان انقص من غيره فهو متناه ان عنينا بكونها انقص منها انه قد حصل في غيرها ما لم يحصل فيها فهو صحيح
لكن كونها انقص منه هو انها انقص من غيرها وهو يصير الاكبر عين الوسط في هذا القياس وان عنى بذلك وجوب
انتهاء الناقص الى مرتبة لا يبقى وراها فهذا انما يعقل فيما له ترتيب في الوضع او في الطبع وان اريد به معنى ثالث
فذلك غير متصور فثبت ان هذا البرهان انما يجري في العدد الذي يكون له ترتيب في الوضع او في الطبع اما ما لا يكون
كذلك فانه لا يجري فيه واما الحركات الماضية فالجواب عنها ان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان اما كل واحد من
الحوادث الماضية فالجواب عنها بالزيادة والنقصان واما مجموعها والاول يوجب تناهي كل واحد منها
ونحن نقول به والثاني صح لان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان يجب ان يكون موجودا لان المعدوم المحض
لا يمكن وصفه بالزيادة والنقصان ومجموع الحوادث لا وجود لها البتة لا في الخارج ولا في الذهن اما في الخارج
فظ لان الموجود في الخارج منها ليس الا واحدا واما في الذهن لان الذهن لا يمكنه استحضار ما لا نهاية له على التفصيل فان
مجموع الحوادث معدوم محض والمعدوم المحض لا يمكن الحكم عليه بالزيادة والنقصان بخلاف الابعاد فان
جميع اجزائها موجودة معا وبخلاف العلل فان العلة يجب وجودها مع وجود المعلول ولاجرم لو فرضنا عللا و
معلولات لا نهاية لها لكان الكل موجودا دفعة واحدة فكان يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان فظهر
الفرق ولنرجع الى شرح الفاظ الكتاب قوله انه لا يتأتى ان تكون كم متصل موجود الذات فيه وضع غير متناه
اعلم ان من الناس من قال ان الاجسام غير متناهية واما المتكلمون وان كانوا ينكرون ذلك لكنهم يثبتون احيازا
غير متناهية يسمونها بالخلاء وهذا البرهان يبطل لا متناهي الاجسام والابعاد المجردة سواء كان خلاء او لم يكن
قوله ولا ايضا عدد مرتب الذات موجود معا غير متناه واعني بمرتب الذات ان يكون بعضها اقدم بالطبع

من بعض في ذاته المراد منه انه لا يمكن اللانهاية ايضا في العلل والمعلولات قوله ولبرهن انه لا يمكن ان يوجد

مقدار ذو وضع اعلم انه ابتدا بذكر البرهان وقرره اولا في الابعاد وهو المقدار الذي له وضع واحترز بهذا

القيد عن الحركات الماضية والمدة الماضية والنفوس الناطقة وعد البرهان ظ قوله وبهذا سيأتي البرهان على ان

العدد المرتب الذات الموجود بالفعل معناه المراد منه ما قلنا ان هذا البرهان كما ينفي اللانهاية عن الاجسام

والمقدار فكذلك ينفيه عن العلل والمعلولات قوله وان ما لا نهاية هي بهذا الوجه هو الذي اذا وجد فرض انه

يحتمل زيادة ونقصانا وجب ان يلزم ذلك المراد منه ما ذكرنا ان مجرد احتمال الزيادة والنقصان لا يوجب

التناهي بل يوجب ذلك انما التناهي فيما يحتمل الانطباق وانما يمكن بالانطباق لما فيه له ترتيب بالطبع وفي له

وجود معا على ما قررنا قوله واما اذا كانت اجزاء لا نهاية وليست معا وكانت في الماضي والمستقبل

فغير ممتنع وجودها واحدا قبل الآخر او بعده لانه اذا كانت ذات عدد غير مرتب في الوضع ولا في الطبع فلا

مانع عن وجوده معا ولا برهان على امتناعه بل على وجوده برهان اما من القسم الاول فان الزمان قد ثبت انه

كذلك والحركة كذلك واما من القسم الثاني فثبت لنا ضرب من الملائكة والشياطين لا نهاية لها في العدد كما

سيلوح لك الحال فيه فالمراد ما ذكرناه في السؤال على البرهان والجواب عنه فلا يحتاج الى الاعادة قوله

وجميع هذا يحتمل الزيادة عليه ولا يعقد احتماله اياها جواز الانطباق لان ما لا ترتيب له في الوضع والطبع

فلن يحتمل الانطباق وما لا وجود له معا فيها ابعد هذا كالمكرر فلا يحتاج الى الشرح قوله واما السبيل

الذي سلكه الناس في نفي اللانهاية في الماضي فكلها اما من دافعات محمودة واما من مقدمات سوفسطائية

وليس شيء منها برهانا في هذا الكلام لا تعلق له بهذا الموضع فلنذكر ما فيه وما عليه في موضعه المسألة

الثانية في معنى اللانهاية في الماضي والمستقبل قال الشيخ والاشياء التي يمتنع فيها وجود الغير المتناهي

بالفعل الى النفس اعلم ان الحوادث اما ان يعتبر كونها غير متناهية في المستقبل واما ان يعتبر في الماضي

اما كون اعتبارها غير متناهية في المستقبل فاما ان يكون في وجودها واما ان يكون في تناهيها ولا تناهيها

فان كان في وجودها فاما ان يكون في وجودها بالفعل واما ان يكون في وجودها بالقوة ولا شك انها ليست

موجودة بالفعل لان الذي في المستقبل فهو غير موجود بعد فاذن هي موجودة بالقوة ثم لا يخلو اما ان يكون

كل واحد منها موجودا بالقوة في وقت معين وهو حق واما ان يكون كل واحد واحد موجودا بالقوة

في كل الاوقات وهو باطل لان الحوادث الواحد لا يمكن ان يبقى على القسم ابدا واما ان يكون الكل من حيث هو كل